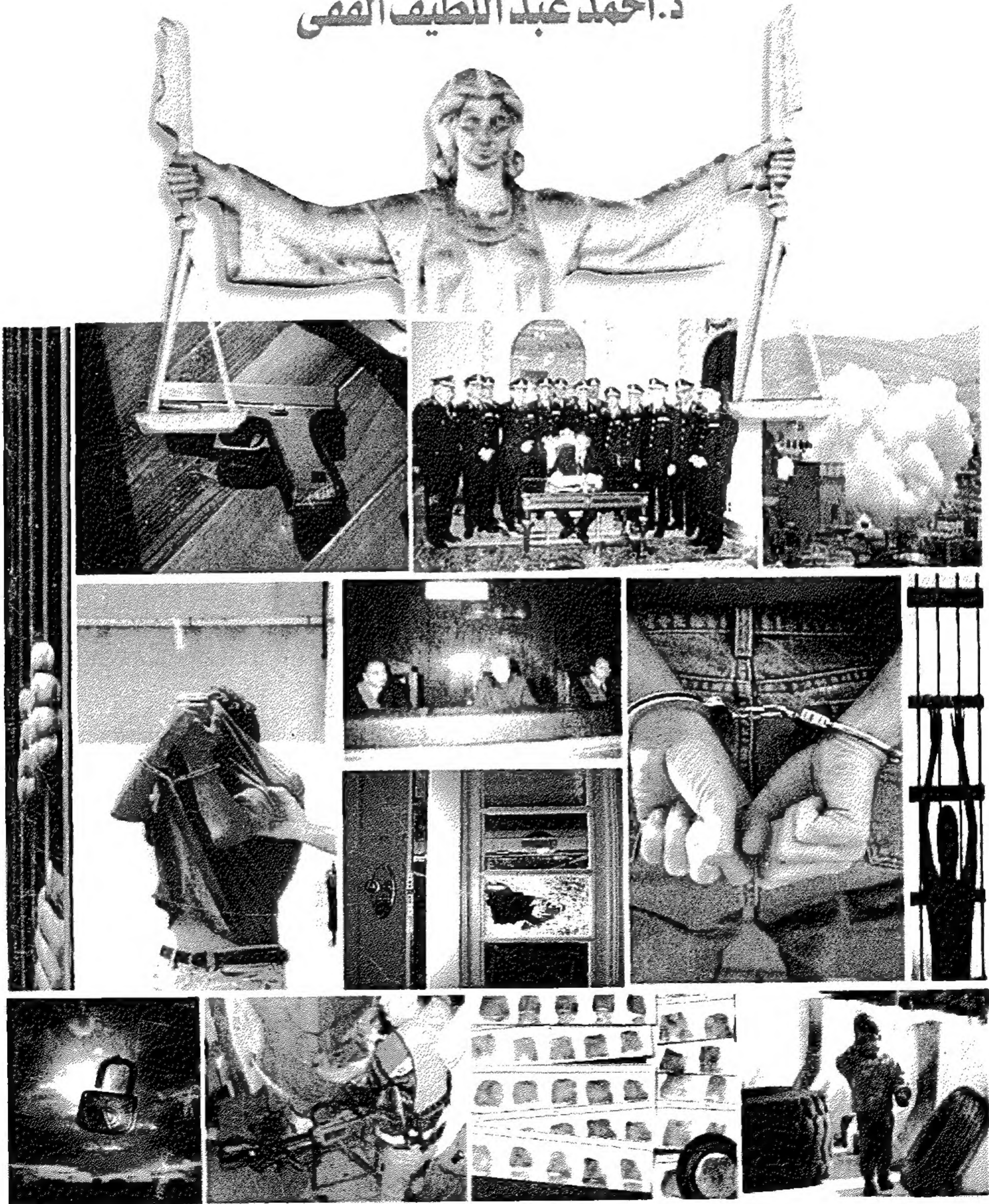


سلسلة حقوق ضحايا الجريمة

الدولة وحقوق ضحايا الجريمة

تطبيق على ضحايا جرائم الإرهاب
وجرائم الإيدز بسبب نقل الدم الملوث

د. أحمد عبد اللطيف الفقى



دار الفجر للنشر والتوزيع

الدولة وحقوق ضحايا الجريمة

سلسلة حقوق ضحايا الجريمة

الدولة وحقوق ضحايا الجريمة

تطبيق على ضحايا جرائم الإرهاب
وجرائم الإيدز بسبب نقل الدم الملوث

تأليف

د. أحمد عبد اللطيف الفقي

دار الفجر للنشر والتوزيع

2003

الدولة وحقوق ضحايا الجريمة

د. أحمد عبد اللطيف الفقي

رقم الإيداع

11407

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977- 358 - 002 - 4

حقوق النشر

الطبعة الأولى 2003 م

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة - القاهرة

تليفون : 2944119 (00202) فاكس : 2944094 (00202)

لا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما .

قال سبحانه وتعالى

(قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين)

سورة القصص الآية (١٧)

(إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس

بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً)

سورة النساء الآية (١٠٥)

المحتويات

٩	التقديم
١١	الفصل الأول: دور الدولة في الوقاية الشاملة لضحايا الجريمة
	المحتملين
١٢	المبحث الأول: دور الدولة في الوقاية من خلال التوعية العامة ضد الجريمة
١٣	المطلب الأول: توعية الدولة للأفراد بمخاطر الجريمة
٢٠	المطلب الثاني: توعية الدولة للأفراد بوسائل حماية أنفسهم وأموالهم من مخاطر الجريمة.
٢٢	المطلب الثالث: دور أجهزة الإعلام في توعية الأفراد بمخاطر الجريمة
٢٨	المبحث الثاني: تجريم بعض الأفعال لحماية ضحايا الجريمة المحتملين
٣٠	المطلب الأول: تجريم بعض الأفعال غير المجرمة لتوفير حماية أفضل لضحايا الجريمة .
٣٩	المطلب الثاني: تعديل بعض النصوص القائمة لتوفير حماية أشمل لضحايا الجريمة المحتملين .
٥٣	المطلب الثالث: تجريم مساهمة المجني عليه في الجريمة لوقايته
٥٣	الفرع الأول: التأصيل الفلسفي لفكرة تجريم مساهمة المجني عليه في الجريمة .
٥٧	الفرع الثاني: تطبيقات تشريعية وقضائية لفكرة تجريم مساهمة المجني عليه في الجريمة لوقايته .
٦٣	الفصل الثاني: مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة .
٦٤	المبحث الأول: موقف الفقه والتشريع من التزام الدولة بالتعويض
٦٤	نبذة عن تطور فكرة التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة .

- ٦٧ المطلب الأول: موقف الفقه من التزام الدولة بالتعويض .
- ٦٧ الفرع الأول: الفقه المعارض لالتزام الدولة بالتعويض .
- ٦٩ الفرع الثاني: الفقه المؤيد لالتزام الدولة بالتعويض .
- ٧٢ المطلب الثاني: التشريعات التي أقرت مبدأ التزام الدولة
بتعويض ضحايا الجريمة .
- ٧٢ الفرع الأول: التشريعات الاجلو أمريكية التي أقرت مبدأ التزام الدولة
بالتعويض .
- ٧٥ الفرع الثاني: التشريعات اللاتينية التي أقرت مسئوليتها عن التعويض
- ٧٨ المبحث الثاني: أساس التزام الدولة بتعويض الضحايا .
- ٧٨ المطلب الأول: موقف الفقه من أساس التزام الدولة بالتعويض والنتائج
المرتبة على ذلك .
- ٨٢ المطلب الثاني: موقف التشريعات من أساس التزام الدولة بالتعويض
- ٨٤ المبحث الثالث: شروط استحقاق التعويض .
- ٨٥ المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالجرائم التي يتم التعويض
عنها
- ٩١ المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالأشخاص المستحقين
للتعويض
- ٩٢ الفرع الأول: طائفة المجني عليهم .
- ٩٥ الفرع الثاني: طائفة من يعولهم المجني عليه .
- ٩٧ الفرع الثالث: طائفة معاونين لسلطات مكافحة الجريمة .
- ٩٨ المطلب الثالث: الشروط المتعلقة بالأضرار محل التعويض .
- ١٠٠ الفرع الأول: خصائص الضرر المعوض عنه .
- ١٠٥ الفرع الثاني: نوع الضرر الذي يتم تعويضه .
- ١٠٩ **الفصل الثالث: دور الدولة في تعويض ضحايا جرائم معينة .**
- ١١٠ المبحث الأول: دور الدولة في تعويض ضحايا جرائم الإرهاب .

- المطلب الأول: مبررات وضع نظام خاص لتعويض ضحايا جرائم الإرهاب . ١١٢
- المطلب الثاني: نظام تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في فرنسا . ١١٧
- الفرع الأول: تنظيم صندوق الضمان أو التعويض . ١١٨
- الفرع الثاني: الأشخاص المستفيدون من التعويض . ١٢١
- الفرع الثالث: الأضرار التي يتم تعويضها . ١٢٢
- الفرع الرابع: مدى التعويض وكيفية أدائه . ١٢٣
- المطلب الثالث: تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في الدول الأخرى . ١٢٨
- الفرع الأول: تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في إيطاليا . ١٢٩
- الفرع الثاني: تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في أسبانيا . ١٣١
- المبحث الثاني: دور الدولة في تعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث . ١٣٢
- المطلب الأول: مبررات وضع نظام خاص لتعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث . ١٣٣
- المطلب الثاني: صندوق تعويض ضحايا الإيدز في فرنسا . ١٣٧
- الفصل الرابع: الصعاب التي تواجه تعويض ضحايا الجريمة وتذليلها** ١٤٩
- المبحث الأول: إنشاء صندوق حكومي للتعويض . ١٥١
- المبحث الثاني: تيسير حصول ضحايا إساءة استعمال السلطة على التعويض . ١٦١
- خلاصة.** ١٧٥
- الهوامش والمراجع.** ١٧٧

تقديم

تلتزم الدولة بصفة رئيسة ببذل أقصى ما في وسعها للحيلولة دون وقوع الجرائم , وذهاب بعض الأفراد ضحايا لهذه الجرائم , فإذا وقعت الجريمة كان على الدولة واجب العمل على معرفة الجاني ومحاكمته وإلزامه بتعويض ضحيته , فإذا عجزت الدولة عن معرفة الجاني أو ثبت بعد معرفته أنه معسر , فيجب على الدولة تعويض ضحية الجريمة من منطلق وظيفتها الاجتماعية في مساعدة وتقديم يد العون للمحتاجين.

□

فالدولة ملتزمة في البداية بوقاية الأفراد من الوقوع ضحايا للجريمة بكافة الوسائل , التشريعية والإعلامية والأمنية والتعليمية وما إلى ذلك . فإذا وقعت الجريمة وجب عليها تعويض الضحايا الذين حالت الظروف دون حصولهم على تعويض عن الأضرار التي نكبوا بها من طريق آخر . فالتعويض الفعال يحتل مكانا جوهريا في إحساس ضحية الجريمة بالعدل , وإذا غاب هذا الإحساس توارى معه احترام الضحية لسلطات الدولة , الأمر الذي يجعل فكرة الانتقام الشخصي المباشر سائغة لديه كإجراء أثير يمكن أن يعزى ضحية الجريمة في مصابه , ودرءا لذلك يجب على الدولة القيام بتعويض ضحايا الجريمة , فالتعويض نتاج لفكرة العدالة بالنسبة لضحايا الجريمة , مثلما النظر إلى التفريد كتناج لفكرة العدالة في مجال معاملة الجناة . ويتعين ألا يغرب عن الملاحظة أن هناك من طوائف الضحايا من هم في أمس الحاجة إلى التعويض , حتى ولو لم تقم الدولة بتعويض ضحايا الجريمة بصفة عامة , وذلك كضحايا الإرهاب وضحايا مرض الإيدز بسبب

نقل الدم الملوّث , وذلك بالنظر إلى خطورة الأضرار التي يتعرضون لها,
ولعجز آليات التعويض العادية في إسعائهم.

وعلى هدى مما تقدم نقسم دراستنا في هذا الباب إلى الفصول
التالية:

□

الفصل الأول : دور الدولة في الوقاية الشاملة لضحايا الجريمة المحتملين.

الفصل الثاني : مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة.

الفصل الثالث : دور الدولة في تعويض ضحايا الإرهاب ومرض الإيدز.

الفصل الرابع : الصعاب التي تواجه تعويض ضحية الجريمة وتذليلها.

الفصل الأول

دور الدولة في الوقاية الشاملة لضحايا الجريمة المحتملين

تمهيد وتقسيم:

تؤدي الوقاية من الجريمة إلى خفض معدل وقوعها، ومن ثم خفض عدد ضحاياها، فهي تعمل على منع تحول المجني عليهم المحتملين إلى مجنني عليهم فعليين. ولقد قدم العلماء للسياسة الجنائية دراسات عن عوامل تحول الفرد إلى مجنني عليه، مما يساعد على وضع سياسة جنائية ناجعة لوقايته قبل سقوطه في هاوية الجريمة.

وتشمل سياسة الوقاية من الجريمة إجراء كافة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والبحثية والأمنية والتشريعية، لتكون عاصماً للأفراد من الانزلاق في مهاوي ومسالك الجريمة. ولما كنا قد تناولنا طرفاً من سياسة الوقاية في باب الشرطة فيما يتعلق بالسياسة الأمنية الوقائية، كما سنتناول في باب الجمهور طرفاً آخر من هذه السياسة، فسوف نركز في هذا المحور على طرف ثالث من سياسة الدولة في وقاية ضحايا الجريمة المحتملين، يتعلق بتوعية الأفراد بمخاطر الجريمة والوسائل التي تحميهم من الوقوع ضحايا الجريمة، ويتعلق من ناحية أخرى بإجراء بعض التعديلات التشريعية لحماية ضحايا الجريمة المحتملين.

وعلى ذلك فخطه العمل في هذا الفصل تبلور في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: دور الدولة في الوقاية من خلال التوعية العامة ضد الجريمة.

المبحث الثاني: إجراء بعض التعديلات التشريعية لحماية ضحايا الجريمة المحتملين.

المبحث الأول

دور الدولة في الوقاية من خلال التوعية العامة ضد الجريمة

تمهيد وتقسيم:

تبذل الدولة - من خلال مفكريها وعلمائها ومنظماتها وهيئاتها الإنسانية المختلفة - جهودا كبيرة لاستئصال شأفة الجريمة أو التخفيف من حدتها وانتشارها ووضع الحلول الملائمة لعلاجها والوقاية منها. ولقد أجريت دراسات عديدة حول مخاطر الجريمة وأبعادها المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية^(١).

وفي هذه الدراسة نحاول الكشف عن أهمية قيام الدولة بتوعية الأفراد بمخاطر الجريمة وآثارها السلبية على جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، فوعي الجمهور بهذه المخاطر على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي قد يكون ذا أثر كبير في الحد من وقوع الأفراد ضحايا للجرائم.

ولعل أهم الأجهزة التي يمكن للدولة استغلالها في توعية الجمهور بمخاطر الجريمة: هي أجهزة الشرطة وأجهزة الإعلام. ولما كنا قد بينا دور الشرطة في التوعية العامة ضد الجريمة فيما سبق، فإننا نكتفي هنا بدراسة دور الإعلام.

وعلي ذلك سوف نقسم حديثنا في هذا المبحث إلى المطالب التالية:-
المطلب الأول: توعية الدولة للأفراد بمخاطر الجريمة.

المطلب الثاني: توعية الدولة للأفراد بوسائل حماية أنفسهم وأموالهم من مخاطر الجريمة.

المطلب الثالث: دور أجهزة الإعلام في توعية الأفراد بمخاطر الجريمة.

المطلب الأول

توعية الدولة للأفراد بمخاطر الجريمة

أولاً: المخاطر أو التكاليف الاقتصادية:

من الأهمية بمكان أن يتعرف الأفراد على الخسارة الاقتصادية التي تسببها ظاهرة الجريمة سواء على المستوى الفردي أم المستوى الجماعي.

فالجريمة تسبب خسارة مادية كبيرة بالنسبة للفرد المجرم نفسه، فللقبض عليه وايداعه السجن أو المؤسسة الإصلاحية يترتب عليه فقدان عمله وفقدان الدخل، ويتضاعف مقدار الفاقد بزيادة مدة العقوبة. كما أن هناك خسارة غير منظورة تتمثل في رفض المجتمع أو عدم رغبته في تشغيل أبناء الشخص المجرم أو أقاربه الأقربين، وبانتهاء العقوبة يخرج المجرم إلى المجتمع موصماً بصفة الإجرام مما يقلل من إمكانية حصوله على عمل بعد انقضاء مدة العقوبة. وربما لا ينتفع المجرم بالأموال التي حصل عليها إذا كانت جريمته هي السرقة أو الاختلاس أو التزوير أو نحو ذلك نظراً لأن الدولة قد تصادر هذه الأموال. بل إن هناك جرائم قد لا يقبض على فاعلها مثل جريمة تعاطي المخدرات، إلا أن خسارة هذا الشخص مضاعفة، فهو ينفق هذه الأموال دون عائد، ثم إن الإدمان يؤثر على صحته فيجعله غير قادر على ممارسة عمله فيعرض بذلك إلى فاقد مالي آخر.

أما بالنسبة لضحية الجريمة فإن الجريمة تلحق به خسائر في الأموال التي كانت محلا لجريمة من جرائم الأموال، أما إذا كانت الجريمة من الجرائم ضد الأشخاص فإن الخسارة الاقتصادية تتمثل في خسارة الدخل بسبب العجز عن العمل، كما تتضمن تكاليف العلاج كما أن بعض الجرائم التقليدية تسبب خسائر مالية كبيرة في شكل تكاليف استهلاكية، مثل الخسائر التي تحملها المحلات التجارية نتيجة لاختلاسات الموظفين وسرقاتهم، وتظهر هذه التكاليف في صورة أموال تصرف على الأجهزة التي تعيق سارقي المحلات عن ارتكاب السرقة أو تكشف عنهم وتقبض عليهم. فكل هذه التكاليف وما إليها يتحملها المستهلك وحده عادة، لأن أصحاب المحلات التجارية يستردون هذه الأموال عن طريق رفع أسعار البضائع. مع ملاحظة أن الشخص المختلس الواحد يسبب أضرارا أكثر من مائة لص عادي، وهذه الاختلاسات والسرقات يكون لها في معظم الأحيان ضحايا من أعضاء الجمهور يقهرون لكي يؤديوا دور المجني عليه قهرا في معظم الحالات. ثم إن الأفراد قد يضطرون لإنفاق أموالهم في غني عنها لو لم تكن هناك أفعال إجرامية منتشرة في الوطن وذلك مثل: الإنفاق على بناء الأسوار العالية أو شراء كلاب الحراسة أو الإنفاق على القضبان الحديدية لشبابيك المنازل أو شراء أجهزة الإنذار ونحوها. وفي إحصاء نشرته جمعية حماية ضحايا الإجرام في واشنطن ١٩٨٥ يدل على أن قيمة المسروقات الحاصلة بالعنف التي تحصل سنويا في أمريكا يقدر بمليارين وسبعمئة مليون دولار، بينما تبلغ قيمة المسروقات بالصورة العادية مليارين وثلاثمئة مليون دولار وأن قيمة الأملاك التي تملك بالحريق الإجرامي تبلغ مليارا وستمئة مليون دولار^(٢). كما أن تقرير السويد إلى المؤتمر السابع للأمم المتحدة (ميلانو ١٩٨٥) ذكر أن قيمة المسروقات من المنازل قدرت بخمسمئة مليون كرون سويدي، وأن قيمة

المسروقات من المحلات التجارية بواسطة العاملين فيها أو الزبائن تبلغ مليار كرون سويدي^(٣).

أما بالنسبة للدولة فإن التكلفة الاقتصادية للجريمة مضاعفة: فهناك أموال كثيرة تنفق لإعداد الكوادر البشرية التي تتكفل بمعالجة ظاهرة الجريمة أو مكافحتها أو الوقاية منها، وهناك أموال طائلة تنفق علي الأبنية والتجهيزات الخاصة بأقسام الشرطة وسرايا النيابات ومجمعات المحاكم والسجون والمؤسسات الإصلاحية، ثم هناك الأموال التي تنفق علي طعام المسجونين وتوفير التعليم الملازم لهم والإنفاق علي تعليمهم الحرف والمواد والأجهزة التي لها صلة بهذه الحرف. أضف إلي ذلك ضياع مصادر الإنتاج الكامنة في المادة البشرية والتكاليف الأخرى التي لا يمكن قياسها مثل تفكك الأسر مثلاً. ففي كل الأحوال فإن الأموال التي تنفقها الدولة علي جوانب عديدة لها صلة بالجريمة هي أموال مقتطعة من خزينة الدولة، وإن هذه الأموال يمكن توفيرها لإنفاقها علي جهات إنتاجية تعود بالنفع علي المجتمع ككل.

والحقيقة أننا إذا قلنا الخسارة التي تلحق بالفرد من جراء الأعمال الإجرامية ونفقات التصدي للجريمة والوقاية منها بأرقام الموازنة العامة للدولة، لتبين أن ما تتكبده الدولة في سبيل التصدي للجريمة والوقاية منها نسبة مرتفعة من النفقات تصل إلي ٣٠% من موازنتها. فإذا نظرنا مثلاً إلي عدد الوفيات التي تحصل في السنة الواحدة من جراء جرائم القتل، وعدد الأفراد الذين يتأثرون مباشرة بهذه الجرائم لوجدنا أن العدد مخيف. فالعائلة التي تفقد عائلها - سواء كان قاتلاً أم مقتولاً - تغدو عائلة تضم أيتاماً وأرامل لا عائل لهم يقاسون الحرمان والفقر وربما أرغمهم ضنك العيش إلي فساد الأخلاق

والانحراف والتسول والتشرد. فإذا افترضنا أن معدل جرائم القتل في دولة من الدول يبلغ في العام الواحد (١٠٠٠) حادثة - هذا أدنى من الواقع بكثير - وإذا افترضنا أن وراء كل قتل عائلة مؤلفة من زوجة وأربعة أولاد، وهذا أيضا أدنى من الواقع بكثير خصوصا في البلاد النامية، لأصبح عدد المصابين (الضحايا) من جراء القتل $6 \times 1000 = 6000$ شخص. فإذا أضفنا إليهم نفس عدد الأشخاص المتضررين من جراء سجن أو إعدام القاتلين، أي أسر القتلة، لأصبح المجموع اثني عشر ألف شخص. فهؤلاء الأشخاص خسروا عائلهم ومورد رزقهم ولحقت بهم المصائب العاطفية والاجتماعية، مما يجعلهم حائقين علي المجتمع وكثيرا ما ينقلبوا إلي منحرفين ، ولنا أن نتخيل مثل هذا المجتمع بعد عشر سنوات وقد ضم بين جناته مئات الآلاف من المجرمين، وكم ضحايا الجرائم التي يرتكبها هؤلاء، ألا يدعو ذلك إلي وضع سياسة جنائية ترمي إلي حماية مثل هؤلاء الضحايا المحتملين.

يحدد الدكتور مصطفى العوجي تكاليف الجريمة من الناحية الاقتصادية في أربع فئات. " الخسارة اللاحقة بالضحية في نفسها أو مالها والنفقات التي تستوجبها وسائل الوقاية والملاحقة والعدالة الجنائية بما فيها المؤسسات العقابية والنفقات الإضافية التي يدفعها أصحاب الأموال والبيوت والأموال حفظا لها من الاعتداء عليها، كنفقات التأمين مثلا والتجهيزات الوقائية، والخسائر الناتجة عن فقدان وسائل الإنتاج أو الوظيفة أو العمل من قبل الضحية والجاني علي السواء في حال القبض علي هذا الأخير ومعاقبته والتعويضات التي تتحملها المؤسسات العامة أو الخاصة للتعويض علي الجاني عليه عن الأضرار اللاحقة به"

ثانيا : المخاطر أو الآثار الجسدية للجريمة :

تتمثل هذه المخاطر في ضرب المجني عليه أو جرحه أو إصابته بعاهة مستديمة، أو إصابته بمرض لا يبرأ منه عقب الاعتداء عليه، أو عجزه الكلبي أو الجزئي عن العمل، ويلحق بهذا كله الوفاة المترتبة علي الاعتداء. ضف إلي ذلك الاضطرابات العقلية والعصبية الناجمة عن الجريمة. فلنا أن نتصور الآثار الجسدية لجريمة الاغتصاب مثالا: فقبل حدوث الإيلاج قد يمارس المعتصب أفعال ضرب وجرح علي جسد الضحية كي ترضخ لرغبته، ثم إن عملية الإيلاج ذاتها قد تسبب آلاما جسدية مبرحة في الفرج أو مجموع الأعضاء التناسلية الخارجية للمرأة، وفي الفخذين، وعموما فإنه إذا حدثت مقاومة فإنه يترتب عليها رضوض وكدمات في الجسم، ويجب ألا ننسى مخاطر الحمل. ثم إن الاغتصاب قد يصيب ضحية الجريمة - أو حتى الجاني - بمرض تناسلي، من ذلك داء السفلس والسيلان والقرحة اللينة، والإيدز اللعين، حيث ينتقل الفيروس من المصاب إلي السليم عبر قضيب الذكر أو شرج أو فرج ضحية الجريمة أو الفم للطرفين في حالة مبادلة القبل والاختلاط المباشر حيث يحصل الاحتكاك بين نسيج سليم من الجسم مع آخر ملوث بفيروس المرض فتحصل العدوى، وقد تتم العدوى نتيجة لاختلاط دم الفاعل بضحيته عبر الجروح الحادثة في كليهما نتيجة المقاومة. ومن الواضح أن الجراح الداخلية والخارجية تترك لدي الضحية ذكريات مؤلمة، قد تزول بسرعة وقد تبقى لفترة طويلة. ويجب ألا ننسى حالة الخوف الشديد التي تعترى الضحية عندما يهاجمها الجاني^(٤).

ثالثا: المخاطر أو الآثار النفسية والاجتماعية:

إن للجريمة من هذه الزاوية آثارا بالغة الخطورة، ويجب على الدولة أن توعي الأفراد بها، حتى يقوا أنفسهم من الوقوع ضحايا للجريمة. فمن ناحية الآثار النفسية قد تكون بالنسبة للجاني، وتكون بالنسبة لضحية الجريمة.

فبالنسبة للجاني فإن الفعل الإجرامي يمارس آثارا نفسية سيئة في حالة القبض عليه أو في حالة الإفراج عنه بعد انقضاء مدة العقوبة، ففي حالة القبض يندم المجرم -غالبا- على فعله الإجرامي وقد يؤدي هذا الندم إلى تعذيب نفسه. وفي حالة الإفراج فإن انقطاع علاقات الجاني وتفاعلاته الاجتماعية مع أفراد مجتمعه نتيجة لبذهم له قد يسبب له نوعا من الكآبة أو المرض النفسي ويصبح سجين نفسه، ووصم الجاني بالانحراف والإجرام قد يؤثر على أسرته فتضطرب الحياة الاجتماعية للأسرة وتصاب علاقتها بالوهن أو الضعف وهذه العلاقات الواهنة أو المفككة قد تؤدي بأفراد الأسرة إلى سلوك طريق الجريمة.

أما بالنسبة لضحايا الجريمة فإن الجريمة تفرض كلمة واحدة الخوف الذي تحدته لهم. فالجريمة تهدد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص وتعرض كيانهم المعنوي لخطر جاثم على الصدور لا يمكن تفاديه، وينعكس هذا الخوف والقلق على سلوك الإنسان وتعامله مع أقرانه فيقلص هذا التعامل ويتروي الإنسان على نفسه ويصبح أكثر فردية وأنانية مما يضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساسا على الثقة والاطمئنان للغير. وكثرة الحذر والخوف تؤدي إلى كراهية غير معلنة بين المواطنين، وعواقب هذه الكراهية تكون زيادة في تفكك المجتمع وانحلالا في المبادئ الأخلاقية وصدقا في المعاملة. ولقد عبر عن ذلك ابن خلدون بقوله " اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في

تحصيلها واكتسابها لما يرويه حينئذ من أن غايتها ومصريها انتهابها من أيديهم. وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقضت أيديهم عن السعي في ذلك. وعلي قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب^(٥). فإذا كان هذا شأن الاعتداء على المال فما بالنا بالاعتداء على النفس.

ولقد أشار الماوردي إلى أن مقومات صلاح الدنيا ست وهي: دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح. ويقول "وأما القاعدة الرابعة فهي أمن عام تظمن إليه النفوس وتنتشر فيه الهمم ويسكن فيه البريء ويأمن به الضعيف. فليس لخائف راحة ولا لحاذر طمأنينة. وقد قال بعض الحكماء: الأمن أهنا عيش، والعدل أقوى جيش، لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم، ويحجزهم عن تصرفهم ويكفهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم وانتظام جملتهم...."^(٦).

وينبغي ألا يغرب عن الملاحظة أن هناك ثمة حالات يفوق فيها الضرر النفسي على الضرر المادي الناتج عن الجريمة، فالآلام النفسية التي تعتصر الجاني عليه في حالات كثيرة من الاعتداء تفوق الأضرار المادية. فخذ مثلاً الآثار النفسية لجريمة الاغتصاب: فالآلام الجسدية لا تقاس بالصدمة التي تصيب ضحية الجريمة، والتي تبلغ أقصاها إذا كان الاعتداء قد وقع على فتاة شابة، وبالنات إذا كان قد أدى إلى فض بكارها، وبإلشاعة الصدمة إذا كان من ارتكب الفعل أحد محارمها^(٧). والاغتصاب من أقسى التجارب التي يمكن للمرأة أن تواجهها، والآثار السيئة للاغتصاب قد تمتد طول العمر، ولو في شكل ذكريات لا تمحي أبداً، كما لو أن الضحية حملت وأنجبت بسبب الاغتصاب، سواء أكان بالقوة أو بالتهديد أم كان بدونهما، وغالباً ما تقوم بواد الجنين بالإجهاض

درءا للعار. وبطبيعة الحال فإن حملهن من سفاح ثم ولادتهن وقلتهن موالدهن كلها تجارب قاسية جدا لن تفارقهن ذكراها^(٨).

وبعد هذه الدراسة الموجزة لثمن الجريمة وأخطارها من النواحي الاقتصادية والجسدية والنفسية والاجتماعية، تكشف لنا أنه فضلا عن تكلفة الجريمة الباهظة من الناحية الاقتصادية، فإن الآثار النفسية التي تلحق بالأفراد من جرائمها وكذلك الخسارة في الأرواح والأجساد لا تعوض ولا تقدر بثمن. فللألم والانكماش عن الناس وفقدان الثقة بالمجتمع الإنساني ككل لا ثمن له يعوضه. فللجريمة أثران بارزان: الضرر الذي تلحقه بالفرد والجماعة، والخوف منها الذي يسدل ثوب الحزن والانتواء علي الفرد والجماعة.

وعلي الدولة أن تقوم بواجبها في توعية الأفراد بهذه المخاطر، حتى يعملوا علي حماية أنفسهم من الانزلاق في هاوية الإجرام أو الوقوع ضحايا الجريمة. ليس هذا فحسب بل علي الدولة أن تبصر الأفراد بوسائل حماية أنفسهم وممتلكاتهم من مخاطر الجريمة، وهذا الشق الأخير هو مدار حديثنا في المطلب التالي.

المطلب الثاني

توعية الدولة للأفراد بوسائل حماية أنفسهم وأموالهم من مخاطر الجريمة^(٩)

يجب علي الدولة أن تقوم بإرشاد الأفراد بوسائل حماية أنفسهم وأموالهم من مخاطر الجريمة، حتى يستطيع الأفراد أن يأخذوا الحيطة والحذر لتأمين أنفسهم

وأموالهم وأعراضهم من مخاطر الجريمة، والإقلال إلى أكبر حد ممكن من الفرص المواتية لتعرضهم للوقوع ضحايا الجريمة.

من الوسائل التي يمكن للدولة أن تبصر بها الأفراد لحماية أنفسهم وأعراضهم نذكر: ضرورة إشراف الأسر علي أبنائهم وبناتهم، وعدم التواجد في أماكن مشبوهة - كأماكن تعاطي المخدرات والمسكرات - أو مهجورة أو طرق خالية من المارة، وعدم التواجد لوقت متأخر ليلاً خارج المسكن ، وعدم سير المسنين والأحداث والبنات بمفردهم في الشوارع والحدائق العامة والأزقة والطرق ، وعلي الفتيات الحرص علي الحشمة في كل تصرفاتهن.

أما بالنسبة لوسائل الحماية من السرقة التي يمكن للدولة أن تقترحها علي الأفراد نذكر: ضرورة عدم التواجد في الأماكن المزدحمة مع حمل مبالغ كبيرة من النقود أو أشياء ثمينة، وعدم وضع النقود أو الأشياء الثمينة في الجيوب الخارجية أو في مكان ظاهر بل يجب وضعها في أكثر من جيب، وعدم ارتداء مجوهرات ظاهرة، وعدم وضع مفاتيح المنزل والأوراق الدالة علي الشخصية مع بعضها، عدم عد النقود في مكان عام مع عدم الانشغال عما في الجيب، وعدم الدخول في التجمعات التي تصادف الشخص في الطريق لأنها مرتع للنشالين، وما إلي ذلك من الوسائل.

أما بالنسبة لوسائل حماية المساكن والمتاجر والسيارات من السرقة يمكن اقتراح الآتي: عدم ترك النوافذ مفتوحة، وعدم ترك النوافذ المطلة علي المواسير بدون موانع حديدية، وضرورة التأكد من متانة الأبواب والنوافذ، وعمل تحريات عن خدم المنازل، وعدم ترك مفتاح المنزل مع شخص غير أمين، وعدم ترك أشياء ثمينة داخل المساكن. وضرورة وجود خزانة مثبتة بالحائط وجيدة

الغلق في المتاجر والمنازل، والاهتمام بأبواب المتاجر وتركيب كوالين جيدة، وإجراء تحريات عن العاملين بالمتاجر، وضرورة وجود إنارة جيدة أمام المتجر. وعدم ترك السيارة وهي في وضع التشغيل، وضرورة التأكد من غلق السيارة، وضرورة وجود جهاز إنذار بالسيارة ضد السرقة، وعدم تسليم مفاتيح السيارة لمنادي السيارات، وعدم ترك أشياء ثمينة داخل السيارة، عدم ترك السيارة في أماكن مهجورة.

المطلب الثالث

دور أجهزة الإعلام في توعية الأفراد بمخاطر الجريمة

أولاً: أهمية أجهزة الإعلام في هذا الصدد^(١٠).

إن دور الدولة في توعية الأفراد بمخاطر الجريمة، وبيان وسائل الحماية، لن يؤدي ثماره - بطبيعة الحال - إلا إذا وصل للأفراد، ووسيلة الدولة المثلى للقيام بهذه المهمة هي أجهزة الإعلام.

ووسائل الإعلام قد تكون مطبوعة أو مقروءة مثل الصحف والمجلات والكتب والنشرات والملصقات، وقد تكون سمعية مثل الإذاعة والتسجيلات الصوتية، وقد تكون بصرية مثل المعارض والنصب التذكارية والأعلام واللافتات والشعارات، وقد تكون سمعية وبصرية مثل التليفزيون والسينما والمسرح والفيديو، وقد تكون شفوية مثل الوسائل التي تعتمد على الاتصال الشخصي المباشر أو المقابلة.

والملاحظ أن دور أجهزة الإعلام في مجال التوعية دور هام وخطير جداً ، ذلك أن العديد من هذه الوسائل - إن لم يكن كلها - في متناول أيدي

أعضاء المجتمع في معظم الأحيان. فهي قد تصل إليهم في سهولة ويسر مثل الإذاعة والتلفزيون والصحافة والكتب، والأفراد يصلون إليها في سهولة ويسر أيضا مثل السينما والمسرح. ويكفي لكي ندل علي مدى انتشار وسائل الإعلام أن نذكر إحصاء وضعته منظمة اليونسكو عام ١٩٧٩^(١١). ذكرت فيه أن عدد أجهزة الراديو في العالم بلغت مليارا ومائتي مليون جهازا، كمد أن أجهزة التلفزيون بلغت ٤٥٣٩٠٢٥٠٠ جهازا، فإذا ما أضيف إلي هذا الرقم أضعافه الآن، لأدركنا مدى انتشار وسائل الإعلام، ودخولها كل منزل تقريبا، والأثر الذي يمكن أن تتركه في المنزل من خلال ما تحمله من أخبار. فالعالم اليوم أصبح قرية صغيرة بفضل وسائل الإعلام، فما من حادثة تقع في أرجاء العالم إلا وتصل إلي الإنسان بسرعة فيتأثر بما يجري حوله، وتكون لديه مواقف ذهنية معينة يمكن أن تميل به يمنا أو يسرة وفقا لرد فعله عليها وخلفياته الثقافية والفكرية^(١٢).

ثانيا: الوظائف الأمنية لوسائل الإعلام:

لقد حدد علماء الاتصال^(١٣) الوظائف الأمنية لوسائل الإعلام فيما يلي:

١ - مراقبة المجتمع: أي رصد مواطن الفساد والانحراف والأخبار عنها، والكشف عن المواطن أو المناطق الأكثر تشعابا بالجرائم، وبيان الأجهزة المعنية بالمكافحة.

٢ - إبراز التفسيرات المحتملة لأثر ظواهر الجريمة علي الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وإبراز العلاقة الوثيقة بين الانحراف وبين ضعف جهود التنمية الشاملة.

٣ - التنشئة الاجتماعية والتي تعني بث التراث الاجتماعي والثقافي للأجيال الجديدة وإكسابهم معايير الجماعة وقيمها الإيجابية وإدماج هؤلاء النشء في الحماية عن طريق احترامهم لقوانينها ونظمها ودفعهم للحفاظ عليها والدفاع عنها.

ثالثا: خطوات التوعية الصحيحة في أجهزة الإعلام^(١٤)

١ - تخلص المواطن من القيم والاتجاهات السلبية المرتبطة بجهاز الأمن وقوي مكافحة الجريمة، وتخلصه كذلك من السلبية واللامبالاة حيال مظاهر الإجرام الشخصي أو المؤسسي، فكثيرا من المواطنين تخيفهم سطوة المجرمين ويخشون مواجهتهم، ويجهلون طرق التعامل معهم في إطار القانون، بل إن الفرد يجهل حقوقه هو إذا تم القبض عليه أو علي أحد أقاربه. ومن هنا فوسائل الإعلام تقدم المعرفة والتوعية الصحيحة باستمرار لتكون من عوامل ترسيخ مفاهيم صحيحة وإزاحة بعض المفاهيم الخاطئة.

٢ - محاولة جعل الفرد مهتما بالقضايا الأمنية متفاعلا معها وبناقشها مع أقاربه وأصدقائه وينفعل بها، لكي يمكن أن تستحوذ علي قدر من وعيه بحيث لا تكون مجرد موضوعات لا يلتفت إليها إلا عند الخطر.

٣ - يجب العمل علي توسيع المجالات المعرفية للأفراد بتقديم المعرفة الواضحة والشاملة حول الموضوعات الأمنية.

٤ - الإقناع باستخدام الحقائق والدليل العلمي والمنطقي بحيث يتبنى الفرد اتجاهات إيجابية نحو أجهزة الأمن ويقتنع بأن مقاومة الظواهر الإجرامية ليست مهمة أجهزة الأمن وحدها، وإنما عليه دور يجب أن يضطلع به نحوها.

٥ - ربط التغيير المطلوب بمصالح الفرد واهتماماته كالربط بين مقاومة الجريمة واستمرار العمل أو الوظيفة أو التأثير علي الدخل ومستوي المعيشة، وشيوع مشاعر الخوف والقلق.

٦ - تقديم النماذج التي توضح إيجابيات التبنى الإيجابي لسلوكيات منع الجريمة والتعاون مع أجهزة الأمن وإبراز دور التعاون مع الشرطة وربطه بتحقيق الصالح العام مع إبراز سلبات اللامبالاة والتخاذل.

٧ - توضيح القيم السلوكية التي تحد من النشاط الإجرامي مثل: التسامح، واحترام التقاليد والقوانين وحب الشجاعة والمروءة والنجدة، وتحمل المسؤولية عن الخطأ، وعدم عرض التفكك الأسري علي أنه مبرر، ورفض شهوة الانتقام والثأر، وعدم المبالغة في تصوير الجريمة بتفاصيلها.

٨ - مساعدة الجمعيات الأهلية لمكافحة الجريمة عن طريق إزكاء روح التطوع والمشاركة فيها، وذلك من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية للتعريف بهذه الجمعيات وبيان مقارها وأهدافها وأغراضها، فقد ثبت أن لوسائل الإعلام دورا هاما في تشكيل وعي الجماهير بالجريمة ومخاطرها.

٩ - بيان أن الجريمة لا تفيد، وأن الشرطة تصل إلي المجرمين في الوقت الملائم، وأن المجرمين نادرا ما يفلتون من يد العدالة. فلا يقدم العنف علي أنه

وسيلة ناجحة للحصول على الأهداف، ويحسن أن تبرز وسائل الإعلام النـدم واللوم الذين يتتابا المجرمين بعد القتراف الجريمة.

١٠ - ضرورة توضيح الدور الإيجابي الذي يقوم به رجال الأمن، فلا يقدم رجل الأمن في صورة شرير أو مجرم ينتهك القانون، بل تقدم مهنة الشرطة على أنها مهنة مرموقة وأنها ذات مكانة اجتماعية في نفوس الأفراد.

١١ - بيان حقوق الفرد متهما كان أم ضحية، سواء أمام الشرطة أم النيابة العامة أم القضاء.

وقد يكون من المفيد - بل حتما مفيد - في النهاية أن نورد الخطة الإعلامية التي وضعها المكتب العربي للإعلام الأمني^(١٥) لتستهدي بها الدول الأعضاء في توعية وتبصير الأفراد بمخاطر الجريمة، واستخلاص الدور الذي يمكن للمواطن القيام به للتقليل إلى أكبر حد ممكن من التعرض للوقوع ضحية للجريمة باستخدام وسائل الوقاية والحماية الذاتية المتاحة، وذلك في النبذة التالية:

رابعا: الخطة الإعلامية، التي يجب أن تتبعها الدولة، للتقليل من فرص سقوط الأفراد ضحايا للجريمة^(١٦).

تتلخص هذه الخطة فيما يلي:

١ - إجراء الاتصالات بالبنوك والمنشآت والمؤسسات المالية والاقتصادية الكبيرة بصورة مباشرة لاتخاذ إجراءات التأمين اللازمة لها في كل دولة طبقا لما تسفر عنه الدراسات من الأساليب الإجرامية السائدة بها.

٢ - إجراء الاتصالات بمختلف الأجهزة بصورة مباشرة لتوعية بعض (أصحاب) الوظائف المحددة مثل الصيارفة وعاملي البنوك والذين يتعرضون للخطر، وعقد الدورات التدريبية اللازمة لهم إذا اقتضى الأمر ذلك - طبقاً لمعدل تعرضهم للمخاطر في كل بلد - وذلك بهدف حماية أنفسهم ضد المخاطر.

٣ - الاتصال بالجهات المسئولة في كل بلد للعمل على تكثيف الإنارة في المناطق التجارية والطرق المهجورة والأماكن الأكثر عرضة للخطر على الملل والنفس بها.

٤ - تخصيص باب أو صفحة أسبوعياً في كل صحيفة أو مجلة للتعريف برسالة أجهزة الشرطة وتوعية الجماهير بالأمن الوقائي، ونشر الوسائل التي يلجأ إليها المجرم وأساليب الوقاية منها. وكذا تبصير المواطنين للتعاون مع الشرطة.

٥ - لا شك أن الإذاعة والتلفزيون والسينما من الوسائل الإعلامية الهامة والحيوية والتي تقوم بمخاطبة كافة فئات المجتمع، الطفل والشاب والشيخ، الرجل والسيدة، المثقف والعامي. ولذلك وجب أن تكون مساحة الاهتمام بتلك الوسائل كبيرة، هذا بالإضافة إلى إمكان استخدام وسائل إعلامية مباشرة وموجهة ويمكن أيضاً استخدام الأسلوب غير المباشر من خلال الأفلام والمسلسلات، ويقترح الآتي:

أ - التنسيق مع كتاب القصص والمنتجين والمخرجين لعرض مسلسلات وأفلام تبين دور الشرطة ورسالتها وتوضح الأخطاء التي تقع من الجمهور وتساهم بشكل واضح في خلق الظروف المساعدة على ارتكاب الجريمة.

ب - تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية يكون الغرض منها بيان جهود الشرطة، وإيضاح الظواهر الإجرامية في كل بلد وبيان طرق الوقاية منها، علي أن يتم التنسيق مع معدي تلك البرامج لتكون برامج شيقة تبعد عن مظاهر الملل وتعتمد علي التجديد والإثارة.

ج - تخصيص فقرات إعلانية في الإذاعة والتلفزيون والسينما للتوعية المباشرة للجمهور علي أن تذاع يوميا ويتم تغييرها أسبوعيا.

د - إنتاج أفلام تسجيلية قصيرة يخصص كل منها للتوعية بنوع معين من أنواع الجرائم تذاع في التلفزيون ودور السينما.

وننتقل الآن إلي دراسة دور الدولة في تطوير التشريعات لتوفير حماية أكبر لضحايا الجريمة المحتملين وذلك في البحث التالي .

البحث الثاني

تجريم بعض الأفعال لحماية ضحايا الجريمة المحتملين

تمهيد وتقسيم:

تمثل سياسة الدولة في هذا المحور في إصدار التشريعات الجنائية بقصد حماية الأفراد من الوقوع ضحايا للجريمة وذلك اعتمادا علي الأثر الرادع للعقوبة. فمما لا شك فيه أنه كلما زادت العقوبات شدة كلما انصرف الأفراد الأسوياء عن اقتراف الجريمة، وبقدر انصراف الأفراد عن الإجرام يقل عدد ضحايا الجريمة.

ونسترعي الانتباه منذ البداية أننا سوف ننادي أحيانا بإنشاء تجريم خاص لبعض الأفعال، قد تدخل في إطار تجريم أعم، وبالمثال يتضح الحال كما يقولون: فجريمة القتل الواقعة علي طفل حديث العهد بالولادة تدخل في إطار جرائم القتل بصفة عامة، إلا أننا أردنا بهذه الدعوة أن يراعي المشرع أن ثمة فئات من الناس هم أحوج من غيرهم إلي إحاطتهم بسياج من الحماية الجنائية، بحكم ما يعتريهم من ضعف بدني أو عقلي، أو لما بهم من خصائص تجعلهم أقل قدرة علي دفع غائلة المعتدين أو أكثر استهدافا للجريمة .

ليست هذه الدعوة إهدارا لمبدأ المساواة، بل هي تطبيق صحيح له، ذلك أن الناس ليسوا سواء من كل الوجوه، لدرجة تعرض كل منهم لخطر الجريمة وقدرته علي توقيه ودفعه تختلفان حتما عن نظيرتيهما لدي الغير، والعدل يفرض أن يحاط كل منهم بدرجة من الحماية تنفق مع ما يتعرض له من خطر ومع قدرته علي التصدي لمصدره، فهذه هي المساواة الحقة. ويتعين ألا يفرب عن البال في هذا الصدد أن خطر السلوك - كمناط للتجريم - لا يتوقف علي الطبيعة الموضوعية للحق المعتدي عليه فحسب، بل يتوقف كذلك علي طبيعة صاحب الحق ومدى حاجته إلي الحماية الجنائية . ولا يمكن أن تتحقق المساواة بخضوع كل الضحايا إلي ذات القدر من المساواة رغم ما بينهما من مغايرة، وإنما المساواة الحقة توجب المغايرة بين من ليسوا في الأصل متساوين^(١٧).

وليس من غايتنا هنا اقتفاء التشريعات الجنائية وبيان ما تقدمه من حماية للأفراد^(١٨) ، وإنما فقط سوف نركز علي أوجه القصور في التشريع المصري والتي تمثل نقصا في تقديم الحماية اللازمة للأفراد من الجريمة. فنوضح أهم الجرائم التي أغفل المشرع النص عليها، كما نبين أهم المواضع التي يجب تشديد

العقوبة فيها لتوفير حماية أشمل لضحايا الجريمة، ثم ندرس مدى إمكانية تجريم مساهمة الضحية في الجريمة لوقايته وذلك في ثلاثة مطالب مترادفة كما يلي:

المطلب الأول

تجريم بعض الأفعال غير المجرمة لتوفير حماية أفضل لضحايا الجريمة

أولاً: تجريم قتل الأطفال حديثي العهد بالولادة بنص خاص:

يجب أن يضيف المشرع المصري إلى قانون العقوبات نصاً خاصاً يعاقب علي جريمة قتل الطفل حديث العهد بالولادة، أسوة ببعض التشريعات المقارنة، ولا يترك ذلك لحكم القواعد العامة في جريمة القتل. فهناك تشريعات نص علي جريمة قتل الطفل حديث العهد بالولادة وتخصها بعقوبة مشددة بالمقارنة بجريمة القتل العمد. فالتشريع المغربي ينص عليها في المادة ٣٩٧ ويعاقب عليها بالإعدام مع تقرير عذر مخفف للأم القاتلة. وتنص المادة ١٥٩ من قانون الجزاء الكويتي علي أن كل امرأة عمدت قتل وليدها فور ولادته -دفعاً -تعار- تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين. ونصت علي هذه الجريمة أيضاً المادة ٥٣٧ عقوبات سوري، المادة ٥٥١ عقوبات لبناني.

أما المشرع الفرنسي فقد كان يعاقب عليها في قانون العقوبات الصادر في ١٨١٠ بالإعدام سواء كان القاتل الأم أم شخصاً آخر (المواد ٣٠٠، ٣٠٢) ثم خفضت العقوبة في عام ١٩٥٤ لتصبح السجن المؤقت من عشر

سنوات إلى عشرين سنة^(١٩) أما في قانون العقوبات الفرنسي الجديد^(٢٠) فقد تم إلغاء هذه الجريمة، لكن من الممكن أن يطبق علي الجاني الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٢١-٤ الفقرة الثانية من التقنين الجديد، التي تشدد العقاب علي القتل إذا وقع علي حدث لا يتجاوز عمره خمس عشرة سنة.

والحقيقة أننا نؤيد بشدة ضرورة النص بصفة خاصة علي جريمة قتل الأطفال حديثي العهد بالولادة، إذ الجريمة تقع علي فئة عاجزة عن الدفاع عن نفسها، كما أنها تتم في الخفاء غالباً لأن ميلاد الأطفال - في هذه الحالة - لا يصل في الغالب إلي علم الآخرين. ولا نؤيد ما تذهب إليه بعض التشريعات من تقرير عذر مخفف للأم التي تقتل وليدها اتقاء للعار، فما ذنب الطفل في هذا العار حتى يكون هو الضحية، يقول الحق تبارك وتعالى " إن قتلهم كان خطئنا كبيرا "^(٢١) ويقول سبحانه " وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت "^(٢٢) كما أن رسول الله (ص) عندما جاءته إحدى النساء مقرة بالزنا تركها حتى تلد ما بأحشائها، ثم أقام عليها الحد ولم يقتل وليدها. وأيضاً قول الرسول صلي الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن مسعود في الصحيحين: أنه سأل رسول الله صلي الله عليه وسلم أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك، قال ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك.. الحديث". فدلالة هذا الحديث واضحة علي زيادة قتل الطفل حديث العهد بالولادة عن الجرم العادي.. يدل كل ذلك علي تحريم قتل الأطفال حديثي العهد بالولادة مع عدم تقرير عذر مخفف للأم إذا كانت هي القاتلة^(٢٣).

ثانيا: تجريم ضرب أو جرح وسوء معاملة الطفل بنص خاص^(٢٤)

لقد جاء قانون العقوبات المصري خلوا من نص خاص يعاقب علي جريمة ضرب أو جرح أو سوء معاملة الطفل، وترك ذلك لحكم القواعد العامة في جرائم القتل والضرب العمدى وغير العمدى.

أما القانون المقارن فقد تدارك ذلك: فقانون الجزاء الكويتي ينص في المادة (١٦٦) علي أن " كل رب أسرة يتولى رعاية صغير لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة، وامتنع عن القيام بالتزامه من تزويد الصغير بضرورات المعيشة، فأفضي ذلك إلي وفاة الطفل أو إلي إصابته بأذى يعاقب حسب ما إذا كان الامتناع عمديا أو غير عمدى وحسب قصد الجاني وجسامة الإصابات، حتى ولو كان الصغير غير عاجز عن تزويد نفسه بضرورات المعيشة" .

وكذلك فعل قانون العقوبات المغربي (نص الفصل ٨٠٤)، والسوري (المادتان ٥٣٤، ٥٣٥) والعقوبة المقررة في حالة الاعتداء علي الصغير تكون دائما أشد من الأخرى التي تقع علي أي من أحاد الناس.

واعتبر المشرع الإيطالي فعل إساءة استخدام أساليب التربية والتأديب إضرارا بشخص موضوع تحت سلطته أو معهود به إليه من أجل التهذيب أو التعليم أو العناية أو الرقابة أو الحراسة، جريمة إذا نشأ عنه خطر الإصابة بموضع عقلي أو جسماني (م ٥٧١ ع إيطالي)^(٢٥). وكذلك فعل المشرع في قانون العقوبات الألماني (م ٢٢٣) وقانون عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية^(٢٦).

كما أن قانون العقوبات الفرنسي ومنذ القانون الصادر في ١٨٩٨/٤/١٩ يشدد العقاب علي الضرب والجرح والحرمان من الرعاية أو من التغذية الواقع علي طفل لا يزيد عمره علي خمس عشرة سنة (م ٣١٢/٦ من قانون العقوبات الفرنسي الملغى). ثم شددت العقوبة بعد ذلك في ١٩٥٤/٤/١٣، وكذلك في ١٩٥٨/١٢/٢٣، والعقوبة تتراوح ما بين الحبس والسجن حسب جسامة الضرب أو الجرح، وتضاعف العقوبة إذا كان الفاعل أحد الأبوين أو شخصا له سلطة علي الطفل أو متوليا رعايته، كما شدد العقاب - طبقا للمادة ٢/٦٢ من القانون الملغى - علي المتع عن تبليغ الجهات المختصة عن سوء معاملة الطفل^(٢٧). وأخيرا خصص المشرع الفصل السابع من الباب الثاني من قانون العقوبات الفرنسي الجديد لحماية الأحداث والأسرة، فجعل عنوانه "الجرائم التي تقع اعتداء علي الأحداث وعلي الأسرة"^(٢٨)

والجدير بالذكر أن بلجيكا قد قدمت إلي المؤتمر الدولي التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين - المنعقد في القاهرة ١٩٩٥ - مشروع قرار خاص بالقضاء علي العنف ضد الأطفال ضمنته في البداية نصوص الاتفاقات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان عامة أو المتعلقة بالأطفال خاصة بشأن منع الاعتداء علي الأطفال عن طريق التدابير التشريعية الإدارية والاجتماعية والتعليمية المناسبة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف البدني أو العقلي. ثم طالبت بعدد من التدابير التي من شأنها القضاء علي ظاهرة العنف ضد الأطفال^(٢٩).

فيجب إذن أن يخصص المشرع المصري نصا للعقاب علي جريمة سوء معاملة الطفل لمنع ضربه أو حرمانه من الرعاية الصحية والتغذية، ويستحسن أن تزداد العقوبات شدة كلما كان الجاني من أصول المجني عليه أو المتولين تربيته أو رعايته بما في ذلك أرباب العمل بالنسبة للأطفال العاملين لديهم، أو المخدمون بالنسبة للطفل خادمه^(٣٠). فالطفل يعيش في كنف الجاني وبدلا من أن يوفر له الرعاية والحماية، يقصر في ذلك أو يعتدي عليه بالحرمان من التغذية أو الإيذاء والتعذيب الذي يفضي إلي الموت أحيانا.

ثالثا : تحريم هجر العائلة:

يجب أن يتضمن التشريع المصري نصا يعاقب علي جريمة هجر العائلة حتى يوفر للطفل البيئة الصالحة لرعايته وتربيته وتعليمه وما يستلزمه ذلك من ضرورة استمرار الإنفاق عليه. والهجر قد يكن بالغياب عن منزل الزوجية، وقد يكون بعدم الإنفاق علي الصغير أو الزوجة أو أحد الأصول. وإذا كان المشرع المصري قد عاقب الجاني علي الامتناع عن دفع النفقة الواجبة لأجرة حضانة الصغير أو إرضاعه أو للمسكن اللازم له وللأم (م ٢٩٣ ق. ع المصري)، إلا أنه اشترط للعقاب أن ينبه من صدر الحكم لصالحه بهذه النفقة علي المدين بأن يدفع دينه، وهو أمر منتقد ولا تأخذ به بعض التشريعات مثل: التشريع اللبناني (م ٥٠٢) والسوري (٤٨٨)^(٣١).

أما المشرع الفرنسي فقد جرم هجر العائلة، سواء كان الهجر بالغياب عن منزل الزوجية أو بالامتناع عن دفع النفقة، وذلك في المادة ٣٥٧/١، ٢ من

قانون العقوبات الملغى^(٣٢) ، وكذلك في المبحث الثاني من الفصل السابع من قانون العقوبات الجديد والمشار إليه - أي الفصل - في النبة السابقة.

رابعاً : تجريم تحريض الطفل علي الفسق والفجور:

حرصت كثير من التشريعات علي حماية الطفل من مظاهر الفوايسة والانحراف الجنسي، فعاقبت كل من يحرض فتي أو فتاة يقل عمر كل منهما عن ثماني عشرة سنة علي الفسق والفجور، وتشدد بعض التشريعات العقوبة إذا كان الجاني علي علاقة بالمجنني عليه تسهل له ارتكاب الجريمة. من ذلك نص المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات الليبي التي تنص علي أن " يعاقب بالحبس كل من حرض صغيراً دون الثامنة عشرة ذكراً كان أو أنثى علي الفسق أو الفجور أو ساعده علي ذلك أو مهد له ذلك أو أثاره بأية طريق لارتكاب فعل شهواني أو ارتكبه أمامه سواء علي شخص من نفس الجنس أو من نفس الجنس الآخر... وتضيف الفقرة الثانية أنه إذا كان الجاني ممن ورد ذكرهم في المادة ٣/٤٠٧ من نفس القانون، فإن العقوبة تضاعف، وهؤلاء الأشخاص هم " أصول المجني عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً عنده أو عند من تقدم ذكرهم"^(٣٣). كما تنص المادة ٤١٥ ق.ع الليبي علي أن "كل من أغوي قاصراً أو مختل العقل علي الدعارة إرضاء لشهوة الغير أو سهل له ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل علي سنة وبالغرامة التي لا تزيد علي مائتي دينار".

كما أن قانون العقوبات الفرنسي الملغى كان ينص علي هذه الجريمة في المادة ٢/٣٣٤، وقد أبقى المشرع علي هذه الجريمة وذلك ضمن الجرائم

النصوص عليها في البحث الخامس من الفصل السابع من التقنين الجديد المشلر إليه بعاليه.

أما القانون المصري فقد كان يتضمن نصا مماثلا يقضي بأن كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتحريض عامة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة علي الفجور أو الفسق ذكورا كانوا أو إناثا أو بمساعدته إياهم علي ذلك أو تسهيله ذلك لهم (م ٢٧٠ ع) وظل هذا النص معمولا به إلي أن أُلغي بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة، ثم صدر القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ فأضاف المادة ٢٦٩ مكررا ، وقرر معاقبة الفاعل بعقوبة المخالفة، إلي أن رفعها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ إلي عقوبة الجنحة، وعقوبة الجناية إذا كان الفاعل من أصول المجني عليها أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عند المجني عليه أو عند من تقدم ذكرهم^(٣٤).

وينتقد هذا الإلغاء من قبل المشرع المصري لأن قانون مكافحة الدعارة يتعرض للتحريض علي البغاء وتسهيله أو المساعدة عليه، وهو ما يضيق عن استيعاب كافة مظاهر التحريض علي الفسق والفجور التي يتعرض لها القاصر، لاسيما وأن المحاكم قد توسعت في تفسيره إمعانا في حماية القصر بصورة لا يمكن أن تتسنى لها في تطبيق النصوص الواردة في قانون مكافحة الدعارة. فارتكاب الجاني فعل الفحشاء علي نفسه أو علي غيره في حضور القاصر يعتبر تحريضا له علي الفسق. وهو مالا يتسع له النص المتعلق بتجريم التحريض علي الدعارة لأنه يتطلب وقوعه إرضاء لشهوات الغير^(٣٥). ولذلك يطالب البعض^(٣٦) - ونحن معهم - بإضافة فقرة جديدة لنص المادة ٢٦٩ مكررا تنص علي تشديد

العقوبة إذا كان المجني عليه في الجريمة قاصرا حتى يتسق ذلك مع معطيات السياسة الجنائية الحديثة التي تهفو إلى توفير حماية أكبر لأخلاق وعرض الحدث حتى في أكثر البلاد تحورا من الناحية الأخلاقية.

ويتعين ألا يغرب عن الملاحظة في هذا الصدد أن قانون الطفل المصري لسنة ١٩٩٦ قد نص علي هذه الجريمة في المادة ١١٦ منه لكنه عاقب عليها بالحبس، وقيدته بألا يقل عن ثلاثة أشهر إذا استعمل الجاني مع الطفل وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المسؤولين عن تربيته أو ملاحظته أو كان مسلما إليه بمقتضى القانون، وإذا وقعت الجريمة علي أكثر من طفل تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد علي خمس سنوات. فهذا النص لا يجب النص الذي ننادي به لأن العقوبة فيه ليست كافية، خاصة وأنه ينص في صدره علي عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى أشد منصوص عليها قانونا^(٣٧).

خامسا: تجريم التحريض أو المساعدة علي الانتحار:

غني عن البيان أنه لتقرير مسئولية الشريك في الجريمة - طبقا للقواعد العامة في المساهمة الجنائية - يجب أن يكون هناك فاعل أصلي للجريمة، وأن يساهم الشريك معه في الجريمة، بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة، وأن تقع الجريمة بناء علي هذه المساهمة^(٣٨). ولما كان الانتحار لا يعتبر جريمة في معظم التشريعات المقارنة - ومنها تشريع مصر - فإن مفاد ذلك ومقتضاه أن الاشتراك في الانتحار - أيا كانت صورته - لا يعاقب عليه القانون، طالما أنه لا يعاقب علي الانتحار أو الشروع فيه من حيث المبدأ.

إلا أنه بالنظر إلى الحالة النفسية التي يكون عليها المقدم علي الانتحار، والتي تمثل في يأسه من الحياة - لأسباب تكون منه موضع التقدير - فإن الواجب الأخلاقي يفرض علينا مساعدته علي الخروج من أزمته، وذلك بمواساته وطلب المساعدة الطبية له أو إعانته ببعض الأموال. أما إن شجعه أو نساذه علي تنفيذ فكرة الانتحار، فإن هذا ما تمجبه الأخلاق وتعاليم الأديان^(٣٩).

من هنا فإننا نطالب المشرع بالتدخل بتجريم التحريض أو المساعدة علي الانتحار، وهذا ليس بدعة في التشريعات: فقانون الجزاء الكويتي ينص في المادة ١٥٨ منه علي أن كل من حرّض أو ساعد أو اتفق مع شخص علي الانتحار، فانتحر، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين^(٤٠). بل إن مشروع قانون العقوبات الإسلامي في مصر، الذي أعدته لجنة شكلها مجلس الشعب عام ١٩٧٨ وانتهت من إعداد المشروع سنة ١٩٨٢، ينص في المادة ٥١٩ منه علي أنه " يعاقب بالحبس كل من حرّض غيره أو ساعده بأية وسيلة علي الانتحار، سواء تم الانتحار بناء علي ذلك أو شرع فيه. ويعاقب بالسجن لو كان المنتحر أو الشارع فيه فاقد الإدراك، أو الاختيار، وقت التحريض أو المساعدة "^(٤١).

سادسا : تجريم الامتناع عن مساعدة الشخص المعرض للخطر كمبدأ عام.

سوف نتناول هذه المسألة فيما بعد بالتفصيل، لذا نكتفي هنا بالقول بضرورة أن يقرر المشرع المصري عقابا علي جريمة الامتناع عن مساعدة

الشخص المعرض للخطر، كمبدأ عام، وبغض النظر عن وجود التزام قانوني بالمساعدة. فهذه المساعدة قد تقي الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، أو تخفف من آلامه، أو تضمن له تقديم الجاني للمحاكمة وتوقيع العقاب عليه - فتهدأ نفس ضحية الجريمة وربما حصل منه علي حقه في التعويض.

بهذا نكون قد انتهينا من دراسة أهم الأفعال التي يجب أن يقوم المشرع بتجريمها، وذلك بهدف توفير حماية جنائية موضوعية لضحايا الجرائم المحتملين. ونشرع الآن في دراسة أهم النصوص القائمة، والتي نرى ضرورة تعديلها تحقيقاً لذات الهدف.

المطلب الثاني

تعديل بعض النصوص القائمة لتوفير حماية أشمل لضحايا الجريمة المحتملين

أولاً: تعديل النصوص لتوفير حماية جنائية أشمل للحق في الحياة وسلامة الجسم.

١ - ورد نص المادة (٢٥١ مكرراً) من قانون العقوبات المصري في نهاية الباب الأول من الكتاب الثالث المخصص لجرائم القتل والجرح والضرب، وقرر المشرع في هذه المادة تشديد العقاب علي هذه الجرائم إذا ارتكبت أثناء الحرب وعلي مصاب الحرب. فجري نص هذه المادة علي ما يلي " إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل -وصحتها الباب- أثناء الحرب علي الجرحى حتى من الأعداء، فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الإصرار والتروصد". وحكمة التشديد هنا تقوم علي

اعتبارات إنسانية توجب الرفق بمصابي الحرب، لأنهم ضحايا مغلوبون علي أمرهم، مساقون رغما عن إرادتهم إلي قدرهم المحتوم ولو كانوا من دولة معادية. فمصاب الحرب إما أن يكون إنسانا دعاه الواجب المقدس للدفاع عن الوطن فلبى النداء، وإما أن يكون ضحية بريئا دهمته ويلات الحرب وأصلته بنارها، وفي كلتا الحالتين نجده عاجزا عن حماية نفسه، وليس من المروءة في شئ قتله أو إيذاؤه^(٤٢). بل هو في ميس الحاجة إلي المساعدة والحماية، وأقل ما يمكن أن يفعله المشرع الوطني لتحقيق ذلك هو تشديد عقوبات الجرائم الواقعة عليه^(٤٣).

ومع ذلك فإن الحماية الجنائية التي وفرها المشرع لمصاب الحرب بمقتضى النص المذكور بعاليه جاءت ناقصة من بضعة جوانب^(٤٤) : فمن ناحية أولى، اختلف الفقه فيما إذا كان التشديد ينطبق علي جريمة إعطاء المواد الضارة لمصاب الحرب أم لا، فالبعض^(٤٥) -استنادا لتفسير شكلي لمنطوق النص- يري عدم انطباق التشديد، والبعض الآخر^(٤٦) -استنادا إلي تفسير موضوعي للحكمة من النص - يري انطباق التشديد، ورغم مشايعتنا لهذا الاتجاه الأخير، إلا أننا نفضل تدخل المشرع لتعديل النص صراحة، حتى يطبق علي الجاني الذي تمثل اعتداؤه علي المصاب في شكل إعطاء مواد ضارة. ومن ناحية ثانية، يجب أن تمتد الحماية لتشمل المصاب نتيجة لحرب أهلية، ولا تقتصر الحماية علي مصاب الحرب الدولية. بل ويجب -وهذه هي الناحية الثالثة- أن تمتد الحماية إلي كل مصاب أيا كان مصدر إصابته، طالما أن الأذى الذي ألم به قد أصابه بضرر جعله عاجزا كليا أو جزئيا عن الدفاع عن نفسه، سيما في الجرائم التي

يكون العجز ميسرا لوقوعها، مما يتطلب توفير حماية له مماثلة لتلك المقررة لمصاب الحرب.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن بعض المشرعين قد حرص علي تقرير حماية جنائية شاملة، حيث نص علي صفتي السن والحالة الصحية كظروف مشدد عام يسري علي مختلف الجرائم العمدية، من ذلك: ما تقضي به المادة (١/٨١) من قانون العقوبات الأثيوبي من تشديد عقوبة الجاني "إذا اعتدي عمدا علي ضحية يستحق حماية خاصة بسبب سنه أو حالته الصحية... وخاصة إذا كان الضحية شخصا عاجزا عن الدفاع عن نفسه أو ضعيف العقل أو مقعدا^(٧)". وما تنص عليه المادة (١٣٥) من قانون العقوبات العراقي الصادر عام ١٩٦٩ م من أنه "مع عدم الإخلال بالأحوال الخاصة التي ينص فيها القانون علي تشديد العقوبة، يعتبر من الظروف المشددة ما يلي:

١ -

٢ - ارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة ضعف إدراك المجني عليه أو عجزه عن المقاومة أو في ظروف لا تمكن الغير من الدفاع عنه"^(٨). كما تنص المادة (٣٩) من قانون العقوبات الروسي علي تشديد العقوبة إذا وقعت الجريمة علي طفل أو كهل أو شخص لا تسمح حالته بالدفاع عن نفسه^(٩). كما اعتبر المشرع الفرنسي -في قانون العقوبات الجديد- أن ضعف المجني عليه، أيا كان مرده السن أو المرض أو الإصابة بالعاهات أو الضعف الجسمي أو العقلي أو حالة الحمل، اعتبر هذا الضعف ظرفا مشددا للعقاب بصفة عامة، وتزداد جرعة العقاب إذا وقعت الجريمة علي المجني عليه بصورة معتلدة (م ٢٢٢-٤). ويبدو هذا التشديد في القتل العمد (المادتان ٢٢١-٤، ٢٢١-٥) وفي

الاعتداء علي سلامة الجسم أو العقل (المواد ٢٢٢ - ٣، ٢٢٢ - ٨، ٢٢٢ - ١٠، ٢٢٢ - ١٢، ٢٢٢ - ١٣، ٢٢٢ - ١٤) علي أن يشترط لتشديد العقاب في هذه الحالة أن تكون حالة الضعف ظاهرة أو معروفة للجاني^(٥٠).

٢ - بالنسبة لتعريض الطفل للخطر نص القانون في المادة (٢٨٥) علي أن "كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو حمل غيره علي ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين" وتردف ذلك المادة (٢٨٦) بقولها "إذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالي كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب بالعقوبات المقررة للجرح عمدا ، فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا . وتتابع المادة (٢٨٧) هذا الأمر بقولها " كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه" . فالمشروع المصري يعاقب بعقوبة الجنحة كل من عرض طفلا - لم يبلغ عمره سبع سنين كاملة - للخطر، بتركه في مكان خال من الآدميين، أو في محل معمور بالآدميين، أو حمل غيره علي ذلك، وشدت العقوبات المقررة في حالة ما إذا تسبب الفعل في حدوث أضرار للصغير.

وإذا حللنا النصوص السابقة لألفينا هنات المشروع المصري في ثلاثة جوانب: فمن ناحية تخلي المشروع عن حماية الصغير الذي تجاوز سنه سبع سنوات، فهل الطفل الذي بلغ أكثر من ذلك حتى الثامنة عشر غير مستحق لحماية القانون؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا اقتصر المشروع علي حماية من لم

يبلغ السابعة فقط؟. ومن ناحية ثانية، قرر المشرع عقاب الجاني بعقوبة الجرح العمدى والقتل العمدى، إذا نتج عن سلوكه جرح الطفل أو وفاته، فإن كان ذلك مقبولا في حالة وفاة الطفل حيث تطبق علي الفاعل أقصى عقوبة، فإن من غير المقبول أن تطبق عقوبة الجرح أو الضرب الواقع علي آحاد الناس علي مرتكب جريمة تعريض طفل للخطر، إذا ترتب علي سلوك الجاني إصابة الطفل، لأن صغر سن الضحية وما يعتريه من ضعف جسدي وقلة خبرة بأمور الحياة، أمور يجب أن تكون من المشرع موضع التقدير. ومن ناحية ثالثة، سوي المشرع في عقاب الجاني الأجنبي عن الطفل، وبين الجاني من أصول المجني عليه أو ممن لهم سلطة عليه أو من يتولى حراسته، فيجب أن يشدد العقاب علي الجاني إذا كان من الطائفة الأخيرة، لأنه مؤتمن علي الطفل^(٥١).

٣ - بالنسبة لتعريض العاجز للخطر^(٥٢) : نجد المدة (٨/٣٧٨ ع. م) تقرر عقوبة المخالفة لكل من ترك أولاده حديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات". ونقص الحماية هنا يبدو من زاويتين فمن ناحية أولى، لا يحمي هذا النص إلا حديثي السن والمجنون منع أن هناك فئات أخرى تستوجب الحماية لذات العلة -أي العجز- مثل المسن والمعاق جسديا أو من به مرض عضال، وكما أسلفنا فإن التشريع المقارن يحمي كل هؤلاء. ومن ناحية ثانية، نجد أن المشرع يقرر عقوبة المخالفة: (الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها) لمن يقصر في حفظ هؤلاء العجزة بصورة يترتب عليها تعرضهم للأخطار أو الإصابات، وهذه العقوبة لا تحقق الهدف المنشود منها، فلا بد من تشديدها. فحري بالمشرع إذن أن يقوم علي تعديل هذا النص لتدارك هذا النقص.

ثانيا: تعديل بعض النصوص لتوفير حماية جنائية ناجعة للحق في الأمن.

بالنسبة لختف الطفل حديث العهد بالولادة^(٥٣) : نصت المادة (٢٨٣) عقوبات مصري علي أن " كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بآخر أو عزاه زورا إلي غير والديه يعاقب بالحبس، فإن لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد علي سنة" . فالقانون المصري يعتبر هذه الجريمة جنحة عقوبتها الحبس، وهذه العقوبة غير رادعة ولا توفر حماية جنائية كافية للطفل حديث الولادة من الخطف. فيجب تعديل النص وجعل الجريمة جناية أسوة ببعض التشريعات، كقانون الجزاء الكويتي (م٣/١٨)^(٥٤) وحتى يتسق ذلك مع نص المادة (٢٨٩ ع مصري) والتي تجعل من خطف القاصر جناية معاقب عليها بالسجن أو الأشغال الشاقة بحسب ما إذا كان المجني عليه ذكرا أو أنثي. فالطفل حديث العهد بالولادة من السهولة بمكان خطفه، ومن ثم وجب توفير حماية أشد له. أما بالنسبة للأطفال في المراحل التالية لمرحلة الأطفال حديثي العهد بالولادة، فقد كفل لهم المشرع المصري (في المواد ٢٨٨ إلى ٢٩٢ من ق. ع. المصري) حماية جنائية ضد الخطف حيث جعل الجريمة جناية في كل الأحوال، وكل ما يؤخذ عليه في هذا الصدد أنه وقف بالحماية عند سن السادسة عشر، وبما حبذا لو رفع السن إلي الثامنة عشر لتتسق قواعد قانون العقوبات مع قانون الطفل^(٥٥). كما يجب أن تشمل الحماية الطوائف الأخرى التي تشترك مع الأطفال في عدم القدرة علي الدفاع مثل العاجز لمرض عقلي أو عضوي أو عيب خلقي. وذلك مثلما فعل قانون الجزاء الكويتي في المادتين (١٧٨، ١٧٩ منه)^(٥٦).

ثالثا: تعديل النصوص لتقرير حماية جنائية أوفر في مجال جرائم العرض:

١ - عاقب المشرع المصري في المادة (٢٦٧) ع. بعقوبة الجنابة علي اغتصاب الإناث، إلا أنه لم يفرق بين الأنثى البالغة والأنثى صغيرة السن، ونسوي ضرورة تشديد العقاب وجوبا إذا كانت الأنثى صغيرة، لأن الأنثى الصغيرة لا تدرك مثل هذه التصرفات، وإن أدركتها قد لا تقدر جسامتها، مما يدفعها ذلك للرضا بوقوع الجريمة، فتحول الجريمة من اغتصاب إلى هتك عرض بدون قوة أو تهديد وهي جريمة أقل خطورتها وعقوبتها أقل بكثير من جريمة الاغتصاب. خاصة وأن التشريع المقارن يشدد العقاب إذا وقع الاغتصاب علي أنثى صغيرة^(٥٧).

٢ - بالنسبة لجريمة الفعل الفاضح غير العلني، المنصوص عليها في المادة (٢٧٩) ق.ع. المصري، والتي تقرر توقيع عقوبة الفعل الفاضح العلني علي "كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو (وهي زائدة) في غير علانية". قصر المشرع العقاب علي الفعل الفاضح غير العلني الذي يقع علي الأنثى دون الذكر^(٥٨) مع أنه يحمي الشعور بالحياء لدي الأنثى والذكر في جريمة الفعل الفاضح العلني (م٢٧٨)، فلماذا لم يقرر عقابا علي الفعل الفاضح غير العلني الذي يقع علي الذكر رغم أنه يخلدش الحياء لديه؟. ولتدارك ذلك يمكن استبدال كلمة "شخص" بكلمة امرأة الواردة بنص المادة (٢٧٩ ع.)^(٥٩).

٣ - بالنسبة لجريمة التعرض لأنثى علي وجه يخلدش حياءها، والتي تنص عليها المادة (٣٠٦ مكررا (أ) ع. مصري) حيث جري نصها علي أن " يعلق بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد علي ألف جنيه

أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لأنثى علي وجه يخلش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو طريق مطروق". فواضح أن المشرع استلزم العلانية كشرط للعقاب، رغم أن هذا الأمر قد يقع في غير علانية. والغريب أن المشرع قد أسبغ حمايته علي الأنثى من الفعل الفاضح العلني وغير العلني، فلما لم يسو الفعل بالقول؟. فيجب أن يتدخل المشرع لتجريم القول الذي يخلش حياء الأنثى في غير علانية، ويشدد العقاب إذا وقع في علانية^(٦٠). والحقيقة أن المشرع قد تدارك هذا الأمر جزئيا، حيث أدخل تعديلا علي نص المادة ٣٠٦ مكررا (أ) بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، أضاف بمقتضاه فقرة ثانية جري نصها علي أن يسري حكم الفقرة السابقة إذا كان خدش حياء الأنثى قد وقع عن طريق التليفون. إلا أن هذا التعديل قد يفقد قيمته بعد العمل بالتقنية الحديثة بظهور رقم الطالب علي شاشة التليفون والتي قللت كثيرا - إن لم تكن قضت - علي المعاكسات التليفونية، كما أن خدش الحياء عن طريق التليفون ليس هو الصورة الوحيدة التي يتم فيها خدش الحياء في غير علانية. لذا حري بالمشرع أن يضع المبدأ العام دون ذكر أمثلة.

٤ - يجب تعديل نصوص المواد (٢٦٧ إلي ٢٦٩ ق. ع. المصري) بحيث تشدد العقوبة في جرائم العرض إذا كان المجني عليه عاجزا أيا كان سبب عجزه، علي غرار ما هو منصوص عليه في بعض التشريعات المقارنة. فالمادة (٥١٩) من قانون العقوبات الإيطالي تنص علي تشديد العقاب علي الجاني إذا واقع بدون قوة أو تهديد شخصا مريضا بمرض عقلي، أو عاجزا عن المقاومة بسبب مرض عضوي أو نفسي. وتنص المادة ٤٠٧ من قانون العقوبات الليبي علي ظرف مماثل يشدد العقوبة علي كل " من واقع ولو بالرضا... شخصا لا يقدر علي المقاومة لمرض في العقل أو الجسم". وينص قانون الجزاء الكويتي في

المادة (١٨٧) منه علي تشديد العقاب علي الفاعل في جريمة الاغتصاب إذا كان المجني عليها معتوهة ،أو مجنونة ولو برضاها. وتصل العقوبة إلي الإعدام إذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو رعايتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما عندها أو عند من تقدم ذكرهم. ومن نافلة القول ما تقررره المادة (٥٠٤) من قانون العقوبات اللبناني، حيث تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من " جامع شخصا غير زوجه لا يستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي"^(٩١) كذلك اعتبر المشرع الفرنسي أن ضعف الضحية، سواء كان مرده المرض أم الإصابة بالعاهاات أم الضعف الجسمي أو العقلي أم حالة الحمل، من الظروف المشددة للعقاب، ويبدو هذا التشديد في جرائم العرض في المادتين (٢٢٢-٢٤، ٢٢٢-٢٨) ويشترط لتشديد العقاب أن تكون حالة الضعف ظاهرة أو معروفة لدي الفاعل^(٩٢).

رابعا : تعديل النصوص لتوفير حماية جنائية رشيدة للحقوق المالية للضحايا المحتملين:

١ - فيما يتعلق بالسرقة من مصابي الحرب، تنص المادة (٩/٣١٧) ق. ع المصري علي العقاب بالحبس مع الشغل " علي السرقات التي ترتكب أثناء الحرب علي الجرحى حتي ولو من الأعداء" . ولقد اختلف الفقه فيما إذا كانت الحماية الجنائية المنصوص عليها في هذه الفقرة تشمل مصاب الحرب الذي فارق الحياة وقت وقوع السرقة أم لا. فذهب البعض إلي القول بشمول الحماية لقتيل الحرب لتوافر الحكمة من التشديد^(٩٣) ، بينما نحا البعض إلي عدم جواز ذلك لأن القياس محظور في مجال التجريم، كما أن الشخص بعد وفاته تزول عنه صفة الجريح، بل ويتجرد من كل حق^(٩٤) ونري قطعاً لذابر الخلاف وجوب تدخل

المشروع بتعديل النص، ليسوي في الحماية بين قتلي الحرب وجرحاها، إعمالاً لوحدة الحكمة من التجريم في الحالتين^(٦٥).

٢ - وفيما يتعلق بالنصب علي العاجز، الذي يتمثل عجزه في السذاجة والغفلة، فهل يتمتع بالحماية الجنائية بموجب نص المادة (٣٣٦ ق.ع المصري) المجرم للنصب؟ فمطالعة النص توحي بأن ضحية النصب ينبغي أن يتعرض لطرق احتيالية من شأنها أن توهم الشخص العادي من الناس، مما حدا بجانب من الفقه إلي اشتراط أن تكون طرق الاحتيال علي درجة من السبك يتخدع بها رجل عادي الذكاء. أما إذا لم يكن من شأن الحيلة التي نسج الجاني خيوطها أن تنطلي علي شخص من أوسط الناس فلا تقوم جريمة النصب^(٦٦). بل هناك من يشترط ألا يكون المجني عليه مغاليا في التفريط والاستسلام لمزاعم المحتال، فإذا كان من الهين عليه أن يدرك حيلة النصاب ببذل أقل قدر من الحيلة فإن جريمة النصب لا تتوافر^(٦٧). إلا أن الأخذ بذلك يؤدي إلي انحسار الحماية الجنائية عن فئة من الناس هم في أشد الحاجة إليها من غيرهم، فخداع الساذج لا يتطلب جهدا من النصاب ولا يرهقه من لدنه عسرا، لقلة فطنته وسلامة طويته. وعلي ذلك فالأرجح لدينا هو وجوب الاعتداد في مقام النصب بشخص المجني عليه ومدى تأثيره بأساليب الاحتيال التي لجأ إليها الجاني، بصرف النظر عن مدى تأثيرها في غيره^(٦٨). ولهذا نري مع البعض^(٦٩) تعديل النص بحيث يكون " ... إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجني عليه " ... بدلا من تعبير " من شأنها إيهام الناس... " .

٣ - أما فيما يتعلق بالحماية الجنائية للقاصر من الناحية المالية، نجد أن نص المادة (٣٣٨ ق.ع مصري) والتي جري نصها علي أن " كل من انتهز

فرصة احتياج أو ضعف أو هوي نفس شخص لم تبلغ منه الحادية والعشرين سنة كاملة، أو حكم بامتناد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص، وتحصل منه إضرارا به علي كتابة، أو ختم سندات تمسك، أو مخالصة متعلقة بأقراض، أو اقتراض مبلغ من النقود، أو شئ من المنقولات، أو علي تنازل عن أوراق تجارية، أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية، يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين، ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري ، وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية علي الشخص المضرور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلي سبع .

الحقيقة أن المشرع رغم محاولته أن يسبغ الحماية الجنائية علي القاصر، لحمايته من الاستغلال، إلا أن هذه الحماية جاءت ناقصة من عدة نواحي^(٧٠) فمن ناحية أولى، لم يشمل النص القاصر المصاب بمرض عقلي كالمجنون والمعتوه بالحماية، رغم توافر ذات العلة، بل في هذه الحالة أوضح وأجدر بالحماية، حيث مرضه يزيده وهنا علي وهن صغر سنه وقلة مداركه. ومن ناحية ثانية، فإن الحماية الجنائية للقاصر مقصورة، في النص، علي الأوراق التي يحصل عليها الجاني منه، ويكون موضوعها الاقتراض أو الإقراض. وعلي ذلك فلا تشمل التصرفات الأخرى - كالبيع أو الرهن أو الإجارة أو الهبة - والتي قد تحمل في طياتها استغلالا لظروف القاصر لمصلحة الجاني أو مصلحة غيره، ويجب علي المشرع تدارك ذلك. ومن ناحية ثالثة، فإن عقوبة الغرامة يجب أن تكون وجوبية، ردا لقصد الجاني في استغلال المجني عليه، ومنعاه من التفكير في الجريمة. كما يجب رفع الحد الأدنى للغرامة لمائة جنيه، وأن يرفع حدها الأقصى

إلى ألف جنيه، حتى تحقق هدفها المنشود في الردع علي وجه أتم. علي المشرع المصري إذن تعديل النص لتلافي هذا القصور حتى يوفر حماية ناجحة للقاصر.

خامسا: تعديل النصوص لتوفير حماية جنائية رشيدة للعاملين من النساء والأحداث وأصحاب بعض المهن الأخرى:

١ - بالنسبة للأحداث والنساء العاملين يظهر نقص الحماية الجنائية من خلال قيود تشغيل الأحداث وجزاء مخالفتها من بضعة وجوه: فمن ناحية، حدد المشرع عمر الحدث الذي لا يجوز تشغيله قبله من ١٢ سنة في المادة (١٤٤) من قانون العمل المصري رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، ومن الألفق رفعها إلى أربع عشرة سنة أسوة بقانون الطفل (م ٦٤)، وحتى يتفق مع ما قرره وزارة التعليم من جعل التعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الإعدادية، حيث يكون متوسط عمر التلميذ أربع عشرة سنة، وفي ذلك أيضا اتساق مع نص المادة (١٨) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١. ومن ناحية ثانية، فإن المشرع منع تشغيل الأحداث الإناث في الصناعات والأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة أو التي تحتاج إلى جهد جسماني كبير، أو تكون مضرة بأخلاقهم، بمقتضى المادة (١٥٣) من قانون العمل المصري)، ولم يحظر تشغيل الأحداث الذكور في مثل هذه الأعمال، وهذه تفرقة غير مقبولة، ويجب علي المشرع تدارك ذلك فيجعل الحماية شاملة للجنسين. ومن ناحية ثالثة، قرر المشرع في المادة (١٧٣) ق. العمل عقاب من يخالف أحكام تشغيل الذكور من الأحداث بالغرامة من عشرة جنيهات إلى عشرين، والغرامة من خمسة إلى عشرة في حالة مخالفة قواعد تشغيل النساء طبقا للمادة (١٧٤) من ذات القانون). وهذه عقوبة تافهة، ويجب تشديدها حتى تحقق هدفها المنشود في حماية الأحداث العاملين. وحسنا فعل نظام

العمل والعمال بالملكة العربية السعودية لسنة ١٣٨٩ هـ ، حيث تنص المادة (٢٠٤ منه) علي الحكم علي المخالف لقواعد تشغيل النساء بغرامة لا تقل عن خمسمائة ريال ولا تزيد علي ألف ريال، فضلا عن إلزامه بتعويض الضرر الناتج عن المخالفة^(٧١). كما قررت المادة (٧٤ من قانون الطفل المصري) عقاب كل من يخالف أحكام الباب الخامس (هو المتعلق برعاية الطفل العامل والأم العاملة) بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد علي خمسمائة جنيه، وتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة، وفي حالة العود تزداد العقوبة بمقدار المثل، ولا يجوز وقف تنفيذها. وهذه عقوبة رادعة في نظرنا، مع ملاحظة أن المادة الأولى من قانون إصدار قانون الطفل المصري تقرر إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكامه. أي أن أحكام قانون العمل التي تخالف قانون الطفل تعتبر ملغاة، ومع ذلك نفضل تدخل المشرع لتعديل قانون العمل في هذا الشأن حفاظا علي ترابط جزيئاته.

٢ - بالنسبة لحماية أصحاب بعض المهن: تنص المادة ١/١٣٣ عقوبات مصري علي أنه " من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو..." وتضيف المادة (١٣٤) يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة السابقة إذا وجهت الإهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم". وبالرغم من تعدد طرق الإهانة المذكورة في هذين النصين إلا أنها لا تتضمن حالة ما إذا أرسل شخص لموظف عام شيئا ما يتضمن بطبيعته أو بالنظر للظروف التي أرسل فيها معني الإهانة للموظف^(٧٢) هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يجب تشديد العقاب علي المتهم بقتل الموظف أثناء ممارسته وظيفته أو بسبب أعمال الوظيفة، كما هو الحال في قانون العقوبات اللبناني (م ٥٤٨ - ٣ ع. لبناني)^(٧٣). ومن ناحية ثالثة، يجب توفير حماية أفضل لأصحاب بعض المهن

الذين يتعرضون أكثر من غيرهم للاعتداء عليهم، بسبب يرجع إلى طبيعة عملهم، كالحامين والصرافين وسائقي سيارات الأجرة وخدم المنازل، وذلك بتشديد العقوبة الموقعة علي الجاني^(٧٤). فالمرجع الفرنسي قد اعتبر أن جرائم الاعتداء علي الحياة أو علي سلامة الجسم أو علي العقل، التي تقع علي القاضي أو المحلف، أو المحامي أو الموظف العام، أو علي أي شخص يملك قدرا من السلطة العامة، أو مكلف بخدمة عامة، أثناء ممارسته مهام وظيفته أو بمناسبتها، يعاقب فاعلها بعقوبة أشد، معتبرا أن صفة هؤلاء الأشخاص تعد ظرفا مشددا للعقاب. (انظر المواد ٢٢١-٤، ٢٢١-٥، ٢٢٢-٣، ٢٢٢-٨، ٢٢٢-١٠، ٢٢٢-١٢، ٢٢٢-١٣) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، ويشترط لإعمال الظرف المشدد في هذه الحالة أن تكون صفة المجني عليه ظاهرة أو معروفة للفاعل^(٧٥).

إن هدف أبحاث علم المجني عليه هو كشف العوامل التي تدفع ببعض الأفراد إلى الوقوع أكثر من غيرهم في وهاد الجريمة، وذلك بقصد التقليل من فرص سقوطهم للجريمة إما باتباع سياسة وقائية، وإما باتباع سياسة جنائية، ومن هنا ينادي العلماء بضرورة توفير حماية رشيدة وشاملة لطوائف الضحايا المحتملين، مما دعا المشرع في عديد من الدول إلى التدخل لتوفير الحماية اللازمة لهم، فأضحى لزاما علي المشرع المصري أن يقوم بمراجعة نصوص القانون المصري، لتواكب الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية العالمية.

لكن هل تجريم سلوك المجني عليه - إذا كان السبب الرئيس في وقوع الجريمة- يؤدي إلى وقاية المجني عليه المحتمل من التورط في سلوك قد ينتهي

بتحوله إلى مجني عليه حقيقة؟. هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال المطلب التالي:-

المطلب الثالث

تجريم مساهمة المجني عليه في الجريمة لوقايته

تمهيد وتقسيم:-

ثمة مسألة شغلت بال العلماء -منذ الإرهاسات الأولى لعلم المجني عليه - مفادها أن ضحية الجريمة يمكن أن تكون له اليد الطولي في وقوعه ضحية للجريمة، فإلى أي مدى يمكن اعتبار المجني عليه- والحال هذه - مسئولاً عن الجريمة وما مدى إمكانية معاقبته عنها باعتباره مساهماً فيها؟ وهل عقاب المجني عليه يمكن أن يكون له دور في الوقاية من الجريمة؟.

في سبيل الإجابة علي التساؤل المطروح، نوضح أولاً التأصيل الفلسفي لفكرة تجريم مساهمة المجني عليه في الجريمة، ثم نتبع ذلك -في ثانياً- ببيان أهم التطبيقات التشريعية والقضائية لهذه الفكرة.

الفرع الأول

التأصيل الفلسفي لفكرة تجريم مساهمة المجني عليه في الجريمة

إن التساؤل عن مدى إمكانية تقرير مسؤولية المجني عليه عن الجريمة، التي ساهم فيها بدور رئيسي، ليس هدفه قلب المعايير أو عكس الأدوار بين الجاني وضحيته - بترنة ساحة الأول وإدانة الثاني - ولا حتى محاولة تخفيف

مسئولية الجاني، فهذا أمر بات محققا من قبل بفضل اجتهادات قضائية ،
سنوضحها لاحقا ، جرت علي أن تأخذ في اعتبارها، عند تقدير مسؤولية المتهم،
درجة خطأ المجني عليه أو نصيبه من الذنب في وقوع الجريمة، والذي يجعله
متحملا لجانب من وزر الجريمة والمسئول عنها. بل هدف ذاك التساؤل هو
محاولة بعث قانون العقوبات من جديد، بحيث يتواءم مع ما تروم إليه السياسة
الجنائية المعاصرة، من توزيع المسؤولية عن الجريمة بين طرفيها، وقياسها بطريقة
واقعية ترنو إلي الوقاية الشاملة لضحايا الجريمة المحتملين.

فالعلماء يرون أن المجني عليه يجب أن يخضع لنوع من الجزاء الجنائي،
بهدف وقاية المجني عليه المحتمل من الجريمة، أو وقاية المجني عليه الفعلي من العود،
بحسبان أن الجزاء الجنائي غايته وقاية المجتمع من خطر الجريمة، وأن هذا الخطر
كثيرا ما يكمن في المجني عليه نفسه. ولئن كان الجزاء الذي يمكن توقيعه علي
الجاني ما فتى متمثلا في التكفير عن الذنب والردع، فإن الجزاء الذي يمكن
توقيعه علي المجني عليه يمكن أن يتأسس علي عنصر الوقاية.

ومن منطلق الفكرة السابقة يري البعض^(٧٦) ، أن مصلحة المجني عليه
تقتضي التدخل لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من قيام المجني عليه بتهيئة
الفرصة الإجرامية الواقعة عليه، سيما وقد ثبت بشكل غير قابل للجدل أن ثمة
أشخاصا لديهم استعداد أو ميول للوقوع ضحايا للجريمة. ومفاد ذلك
ومقتضاه فحص شخصية المجني عليه، لتحري مدي وجود هذا الاستعداد أو
الميل لديه، فإذا ثبت شئ من ذلك، لزم توقي وقوعه في وهاد الضحايا بداءة، أو
توقي عوده إلي أن يكون مجني عليه مرة أخرى. ويمكن في هذا الصدد اتباع
سياسة مزدوجة: وقائية بالنسبة للأشخاص الذين لديهم استعداد خاص للوقوع

ضحايا للجريمة، حتى لا يقعوا في براثن الجريمة منذ البداية. وعلاجية في حالة الأشخاص الذين سبق وقوعهم من قبل ضحايا لتوالف هذا الميل لديهم، بغية الحيلولة دون عودهم إلى أن يلقوا ذات المصير مرة أخرى. بل وأبعد من ذلك فإن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تحول دون تحول أو انقلاب المجني عليه جانيًا في المستقبل، حيث تؤكد كثير من الدراسات إلى أن بعض المجرمين يعود وقوعهم في حمة الرذيلة ووهدة الجريمة إلى ما سلف وأن تعرضوا له من وقوعهم ضحايا لجرائم ارتكبت ضدهم.

وعلى ذلك فإن الجزاء الجنائي الذي يقع على المجني عليه المساهم في الجريمة، يجب ألا يكون من ذات جنس الجزاء الموقع على الجاني، وإنما يكون في صورة تدابير احترازية قادرة على الوقاية من تحول المجني عليه من محتمل إلى حقيقي، أو قادرة على الوقاية من العود المحتمل لأن يصبح مجنونا عليه مره أخرى. . فلئن كانت الجزاءات التي يمكن توقيعها على الجاني، معظمها ذات طابع عقابي يرنو إلى إيلام الجاني تكفيرا عن ذنبه، فإن الجزاءات التي يمكن توقيعها على المجني عليه، يجب أن يكون رائدها الدفاع عن المجتمع المجني عليه بالحد من تزايد الفرص المواتية لوقوع الجريمة على المجني عليه والتي يكون مسئولاً عنها، باتخاذ إجراءات تهدف إلى الحماية والإصلاح والعلاج، لا إلى التكفير عن الذنب بالإيلام^(٧٧). وفي ظل أفكار الدفاع الاجتماعي التي غطت مظلتها السياسة الجنائية المعاصرة، حيث ما برحت تحظى بتأييد وتزايد وتستقطب الأنصار من كل صوب وحذب، في ظل هذه الأفكار لم يعد مقبولا اليوم، اعتبار الضرر الذي أصاب المجني عليه الملوث (أي المتورط أو المساهم في الجريمة) بمثابة جزاء كاف عن خطئه، كما كان ينظر إليه البارحة، في ظل الفلسفة العقابية التي تري أن العقوبة إيلام للمذنب تكفيرا عن خطئه. فالضرر

الذي يلحق المجني عليه من جراء الجريمة التي ساهم في وقوعها عليه، لا يؤدي وظيفة الإجراءات التي تتخذ ضد المجني عليه المسئول، للحيلولة دون وقوعه ضحية لجريمة أخرى مستقبلاً^(٧٨). ومن نافلة القول ما يشير إليه البعض^(٧٩) إلى أن ما كان يعتقد من تناقض بين فكرتي الجاني الإيجابي المجني عليه السليم، بدأ يتناقص حتى كاد أن يتلاشى في بعض الأحيان. وذلك يقتضي إعادة النظر في الأساس الأخلاقي للمسئولية الجنائية الذي تبناه كثير من قوانين العقوبات، وإقامة المسئولية علي أساس اجتماعي، بحيث لا يقتصر رد الفعل الاجتماعي في مواجهة الجريمة علي الجاني، بل يجب أن يشمل في نفس الوقت أشخاصاً آخرين عندما يتضح إحداثهم أثراً ضاراً - يشير بذلك إلى الضحايا - وذلك باتخاذ تدابير ليست ذات طابع عقابي، وإنما ذات طابع وقائي قادرة علي منع وقوع الجريمة مرة أخرى. وفي ذات الاتجاه يري البعض^(٨٠) منح القاضي سلطة تقديرية تمكنه - كلما كان هناك مقتضى، تبعاً لظروف الحالة المعروضة - من إخضاع الجاني لعلاج طبي من الناحيتين النفسية والاجتماعية بدلاً من إنزال العقوبة، بل ومن الأصوب منح القاضي ذات السلطة في مواجهة المجني عليه، سيما في الجرائم الواقعة في نطاق الأسرة، والتي يكون المجني عليه فيها - غالباً - دور بارز في تسلسل الأحداث الذي ينتهي بوقوعها.

فمن المستساغ إذن تجريم سلوك المجني عليه الذي يساهم به في وقوع الجريمة عليه، وننتقل الآن إلى بيان بعض التطبيقات التشريعية والقضائية لهذه الفكرة.

الفرع الثاني

تطبيقات تشريعية وقضائية لفكرة تجريم مساهمة المجني عليه في الجريمة لوقايتة

أولا : تطبيقات تشريعية:

نسترعي الانتباه منذ البداية إلى أن كل القوانين المقارنة -فيما نعلم- تقرر مسئولية المجني عليه في الحالات التي يكون فيها سلوكه ، الذي أسهم به في الجريمة الواقعة عليه ، جريمة أخرى قائمة بذاتها ، و يخضع للعقاب المقرر لها قانونا . فهو مسئول عن أفعال الاعتداء التي بادر بها شخص آخر ن رغم انه قد يصير ضحية لأفعال الدفاع الشرعي ، حيث أن سلوكه يعتبر جريمة قائمة بذاتها . كذلك من يرتكب جريمة يظل مسئولا عنها و يخضع للعقاب المقرر لها ، حتى ولو راح ضحية لجريمة أخرى انتقاما منه علي جرمته الأولى . ومن يرتكب جريمة معينة و يكتشفها آخر ، فإن ذلك لا يمنع من معاقبته عليها، حتى ولو راح ضحية لابتزاز الشخص الذي اكتشفه. والزوجة التي تقع ضحية لاعتداء زوجها، عندما فاجأ بها تزني، فإنها أيضا تظل مسئولة عن جريمة الزنا وتخضع للعقاب المقرر لها قانونا. ففي كل هذه الأمثلة وما أليها يكون سلوك المجني عليه جريمة قائمة بذاتها، من ثم فإن مسئولة عنها ليست محل شك أو اختلاف.

وإذا كان الأصل في التشريعات المقارنة أن المجني عليه لا يكون مسئولا عن الجريمة التي راح ضحيتها مهما كانت درجة مساهمته في وقوعها^(٨١). إلا أن النص القانوني المتعلق بالجريمة قد يتضمن حكما يقرر الشارع بمقتضاه تسليم أفعال المساهمين في الجريمة جميعا ، بمن فيهم الشخص الذي ثور بشأنه شبهة أن يكون ضحية فيها، بل وفي حالات يكون محققا فيها أنه هو المجني عليه. نذكر

من ذلك: ضحية التعاطي غير المشروع للمخدرات، فلم يجتزئ المشرع - في غمار حمايته المحني عليه - بتحريم سلوك التجار ومعاقبتهم، بل أكمل ذلك بتحريم ومعاقبة من تسول له نفسه الإقدام على تعاطي المخدرات، لمعاقبه مروج المخدرات وكذلك متعاطيها، يكون أنجع أثرا في وقايته من وقوعه ضحية، فالعقوبة قد تصرف التجار عن الترويج، وقد تصرف المتعاطي عن ولوج سبيل المخدرات^(٨٢).

من نافلة القول ما نلقاه في كثير من قوانين المرور، من تجريم لبعض سلوكيات سائق السيارات - بغرض وقايته من الجريمة - كعدم ربط حزام الأمان، وكتجريم إهمال السائق لسيارته بتركها مفتوحة الأبواب أو تركها في وضع التشغيل^(٨٣) وتجريم عدم وضع غطاء الرأس الواقى بالنسبة لمستعملي الدراجات البخارية. وحسنا فعل المشرع المصري في قانون المرور الجديد رقم (١٥٥) لسنة ١٩٩٩ حيث عاقب في المادة ٧٤ مكررا عدم ربط حزام الأمان وعدم وضع غطاء الرأس بالنسبة لمستعملي الدراجات البخارية .

كما أن السياسة الجنائية الحديثة المتعلقة بمعاملة الأحداث، والرامية إلى وقاية الحدث من العود إلى السقوط ضحية للجريمة مرة أخرى، باتت لا تنظر إليه، في حالة مساهمته مع شخص بالغ في خرق القانون الذي يشملته بالحماية، علي أنه ضحية برئ، كما كانت تنظر إليه البارحة، لذا فإنها تضمن التشريعات نصوصا تتيح اتخاذ تدابير احترازية تهدف إلى الحد من الميول الانحرافية لسدي الحدث^(٨٤) ومن هذا القيل ما كان ينص عليه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، (في المادة ٧٧ منه) من تجريم وعقاب " خلو الرجل " الذي كان يدفعه المستأجر كمقابل لحصوله علي

المسكن، فلا شك أن تجريم سلوك المستأجر -رغم أنه ضحية- فيه وقاية له من الوقوع ضحية لمثل هذه الجريمة^(٨٥). كما جرم المشرع الليبي في المادة ٣٨٦ من قانون العقوبات كل من اشترك في مشاجرة سواء كان جانيا أم مجنيا عليه، كما جرم أيضا في المادتين ٤٠٧، ٤٠٨ من قانون العقوبات سلوك المجني عليه في جريمة الواقعة وجريمة هتك العرض ولو وقعا بالرضا^(٨٦). فتجريم مثل هذا السلوك قد يقي المجني عليه المحتمل من التحول إلى مجني عليه فعلا خشية العقاب.

كما أن هناك من القوانين ما ينص علي تجريم سلوك المستفيد في الشيك، إذا كان عالما بأن الشيك لا يقابله رصيد قابل للصرف وكاف للوفاء بقيمته، من ذلك: القانون الفرنسي (م ٢/٦٦ من المرسوم بقانون الصادر في ٣٠/١٠/١٩٣٥ م، والمعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ م والصادر في ٣/١/١٩٧٢ م، وبالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ م الصادر في ٤/٣/١٩٧٥ م)، والقانون اللبناني (م ٦٦٧ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٦/٥/١٩٦٧ م)، والقانون الجزائري (٢/٣٧٤ من قانون العقوبات)، والقانون السعودي (م ٢/١١٨ من نظام الأوراق التجارية)^(٨٧). وحسنا فعل المشرع المصري عندما بني هذا الاتجاه أخيرا في قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩، حيث جرم في المادة (٥٣٥ منه) سلوك المستفيد الذي حصل بسوء نية علي شيك ليس له مقابل وفاء، وعاقبه علي ذلك بغرامة لا تتجاوز ألف جنيه.

ثانيا: تطبيقات قضائية:

يتعين ألا يغرب عن البال في النهاية أن ما أشرنا إليه من تطبيقات متناثرة - لفكرة تجريم سلوك المجني عليه، الذي يعزز من وقوعه في وهاد الجريمة، بغية وقايته، لا تمثل اتجاهها تسير عليه التشريعات الجنائية في هذا الصدد، ولا تنال من الأمر الثابت في القوانين النافذة، من حيث إهمالها للبحث في مدى مسئولية المجني عليه عن الجريمة التي اكتوي بلظاها، ومن حيث إهمالها - أي القوانين - لما يأتيه المجني عليه المحتمل من سلوك يعرضه للوقوع مجني عليه حقيقة لإحدى الجرائم. وكثيرا ما تشعر المحاكم بهذا النقص الذي يكتف كثيرا من القوانين الجنائية، وتود لو كان باستطاعتها أن تنزل علي المجني عليه قسطا من العقاب المقرر للجريمة المعروضة عليها، والتي تكشف وقائعها عن دور فعال المجني عليه في وقوعها، لكن أني لها ذلك وهي المكلفة بتطبيق القانون لا تشريعه، فالمحاكم مغلولة اليد ولا تملك سد هذا النقص. لكنها لا تعدم الوسيلة، في حالة إحساسها بإذئاب المجني عليه، نجدها تنتهز فرصة ما يطلبه أمامها من تعويض، فترفض هذا الطلب، أو تقضي - غالبا - بإنقاص قيمة التعويض تأسيسا علي مساهمة المجني عليه في الجريمة^(٨٨). ففي دعوى تخلص وقائعها في أن سيدة تعرضت للاغتصاب، أثناء عودتها من عملها ليلا إلي منزلها، حيث أشارت إلي إحدى السيارات بالوقوف لتوصيلها بطريقة Auto- Stop، وفي السيارة، اعتدي السائق عليها واغتصبها. فرفعت الدعوى العمومية أمام محكمة جنابات la hautecienne، و حكم عليه بالسجن مدة ١٨ سنة، ورفعت الضحية دعوى تعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي سببها لها حادث الاغتصاب، وعندما ثبت أن الجاني معسر، رفعت الطلب إلي لجنة تعويض ضحايا جرائم

العنف إعمالاً لأحكام قانون ٣ يناير ١٩٧٧، فحكمت لها بالتعويض فعلاً، بيد أنها خفضت المبلغ بنسبة ١٠% تأسيساً على مساهمة المجني عليها في الجريمة، حيث أن قيامها بإيقاف الجاني ليلاً وبطريقة الأوتو ستوب، له علاقة ما، لكنها مؤكدة، بواقعة الاغتصاب، وفقاً لنص المادة ٧٠٦ الفقرة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي^(٨٩). كما قضى بأن نص المادة (٣/٧٠٦) أ. ج. ف) يكون واجب التطبيق في الحالات التي يثبت فيها أن المجني عليه قد بدر منه إهمال جسيم أو صدر منه استفزاز دفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة^(٩٠).

كما طبق القضاء في التشريعات الأنجلو أمريكية ذات المبدأ: فقد اعتبر القضاء في كولومبيا البريطانية من قبيل الخطأ الجسيم الصادر عن المجني عليه، والذي يحرمه من الحصول على التعويض تعاطي المسكرات و المخدرات، و المبادأة بالاعتداء على الجاني. وفي إنجلترا يعتد كثيراً بالقضاء بالدور الذي يلعبه المجني عليه في الجريمة، فالمجني عليه تقع عليه الجريمة وهو في حالة سكر أو تخدير اختياري، أو إثر مبادرته باستفزاز الجاني، أو الاشتراك معه في مشاجرة، أو الانغماس معه في نشاط إجرامي، كل ذلك من شأنه أن يجعل المجني عليه مساهماً في الجريمة، ويؤثر على حقه في التعويض: حيث ينقص من التعويض نسبة تتعادل مع الدور الذي لعبه في الجريمة وقد تصل هذه النسبة إلى حد اقتطاع ٥٠% من التعويض. وإذا ثبت للمحكمة أن سلوك المجني عليه بلغ من الجسامة درجة يعد معها السبب الأول في وقوع الجريمة، فإن المحكمة ترفض القضاء بالتعويض كلية. وفي ولاية ماريلاند الأمريكية رفض القضاء الحكم بالتعويض لشخص أصيب في مشاجرة كان هو البادئ فيها، وأسست المحكمة حكمها على " أن الشخص طالب التعويض لا يعتبر ضحية بريئة للجريمة، كما أن سلوك المجني عليه في الجريمة يبرر رفض تعويضه، لأن الغرض الأساسي من التعويض هو

تعويض الضحايا الأبرياء للجريمة. والمجني عليه في هذه القضية ليس ضحية بريئة بل هو ضحية آثمة لا يجب أن يفيد بأي شكل من الأموال العامة " (٩١).

ولم تكن محكمة النقض المصرية بمنأى عن هذا التطور، فقد استقر قضاؤها علي تكريس مبدأ مراعاة خطأ المجني عليه عند تقرير التعويض، فقضت بأن " الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسؤولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر، فالمسئولية واجبة ابتداء ولكنها قد تخف أو تتضاءل بنسبة خطأ المجني عليه، ومبلغ اشتراكه مع الجاني في إحداث الضرر. وذلك ما يعرف عند علماء القانون بالخطأ المشترك. وقد تجب مسؤولية المجني عليه مسؤولية الجاني، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ المجني عليه كان فاحشا إلى درجة يتلاشى بجانبها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر، كأن يكون المجني عليه تعمد الإضرار بنفسه فأنتهز فرصة خطأ الجاني واتخذته وسيلة لتنفيذ ما تعمد من إيقاع الضرر بنفسه " (٩٢).

ويبارك الفقه (٩٣) هذا الاتجاه القضائي علي أساس أن إغفال مراقبة سلوك المجني عليه في الجريمة يؤدي إلى تهاونه وعدم احترازه، مما يشجع علي زيادة نسبة الجرائم، بل إن من شأن ذلك أن يدفع البعض إلى افتعال الجرائم ليجني من ورائها مبلغا تدفعه الدولة كتعويض عما أصابه من أضرار.

الفصل الثاني

مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة

تمهيد وتقسيم:-

تجتزئ كثير من التشريعات بإعطاء ضحايا الجريمة الحق في طلب التعويض عن الأضرار التي حاقّت بهم من جراء الجريمة، برفع الدعوى المدنية إلى القضاء المدني أو القضاء الجنائي تبعاً للدعوى الجنائية. وقد يحصل ضحايا الجريمة من هذا الطريق علي حكم بالتعويض، إلا أنهم قد يفاجئون بجان مماطل في الدفع... وربما يكون معسراً... وربما يقي الجاني غير معروف. فهل تترك الدولة هؤلاء الضحايا يواجهون مصيرهم العس دونما تعويض؟! من هنا نشأت فكرة التزام الدولة بتعويض مثل هؤلاء الضحايا.

وحرى بنا من أجل استكناه دور الدولة في التعويض أن نقسم الحديث فيه إلى المباحث التالية:-

المبحث الأول : موقف الفقه والتشريع من التزام الدولة بالتعويض.

المبحث الثاني : أساس التزام الدولة بالتعويض.

المبحث الثالث : شروط استحقاق التعويض.

المبحث الأول

موقف الفقه والتشريع من التزام الدولة بالتعويض

نبذة عن :تطور فكرة التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة

ترجع فكرة التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة إلى الحضارات القديمة، ففي قانون حمورابي تنص المادة ٢٣ علي أنه " في حالة ارتكاب جريمة سرقة ولم يعرف مرتكبها، يلتزم حاكم المدينة بتقديم التعويض إلى المجني عليه عما سرق منه من مال، بعد أن يعلن عن المسروق أمام أحد الآلهة، وأردفت المادة ٢٤ ذلك بإلزام الحاكم بأن يدفع لورثة المجني عليه في جريمة القتل " مينا كاملا من الفضة "في حالة عدم معرفة القاتل. (٩٤)

ثم تطورت هذه الفكرة وتبلورت معالمها في ظل أحكام الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق مبدأ " لا يطل دم في الإسلام "حيث قررت وجوب الدية من بيت المال (٩٥).

وظهرت هذه الفكرة وتبلورت معالمها في الفكر الغربي منذ أوائل القرن التاسع عشر من خلال آراء الفلاسفة والفقهاء. فقد نادي جيمس بنتام (٩٦) أحد أقطاب المدرسة التقليدية الأولى - بضرورة قيام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، إذا عجز الجاني عن تعويضهم، ومن باب أولى إذا لم يكن معروفا. فيجب ألا يترك ضحايا الجريمة لمصيرهم التعس، وإنما علي الدولة أن تقوم بتعويض ضحايا الجريمة إذا عجزت الدولة عن حمايتهم ووقايتهم من أخطار الجريمة، بعد ما حظرت عليهم أن يقيموا العدالة لأنفسهم. (٩٧) وتابع بنتام في هذا الصدد فقهاء المدرسة الوضعية

الإيطالية^(٩٨)، فنادي أنريكوفري _ في كتابه علم الاجتماع الجنائي- بضرورة قيام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، سيما جرائم العنف، علي أن تعود الدولة علي الجاني بعد ذلك بمدي ما دفعته من تعويض . كما نادي القاضي روفائيل جاروفالو - في كتابه علم الإجرام - بضرورة قيام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة من صندوق ينشأ لهذا الغرض ويعمل من عائد العقوبات المالية، وذلك في حالة عجز ضحايا الجريمة في الحصول علي تعويض من الجاني^(٩٩).

ثم إنزوت فكرة قيام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، عندما دارت رحى الحرب العالمية الثانية، لانشغال العالم بالحرب المستعمر أو ارها^(١٠٠) إلا أنه تم إحياء الفكرة من جديد علي يد المصلحة الاجتماعية الإنجليزية مارجري فراي في كتابها "أسلحة القانون" ^(١٠١) ومن بعده مقالها الشهير "إنصاف الضحايا" الذي نشر في جريدة الأوبزرفر البريطانية^(١٠٢) الذي ترك صدى واسعاً في الأوساط الفقهية والتشريعية علي السواء^(١٠٣) ومما جاء في مقالها أن علي الدولة أن تقوم بتعويض ضحايا الجريمة حينما تفشل في منع وقوع الجريمة، وعليها أن تنشئ نظاماً عاماً لتعويض ضحايا جرائم العنف، علي أن يتم تمويل هذا النظام عن طريق فرض ضريبة علي كل مواطن بالغ لا تتجاوز بنسباً واحداً سنوياً، وهو مبلغ ضئيل لا يثقل كاهل الأفراد في هذا الصدد^(١٠٤).

ومن المؤتمرات الدولية التي تناولت فكرة التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة نذكر منها : المؤتمر الدولي للقانون الذي عقد في " فلورنيس" سنة ١٩٨١، والمؤتمر الدولي الخامس للسجون الذي عقد في " باريس"

١٨٩٥، والمؤتمر الدولي السادس للسجون الذي عقد في " بروكسل"
١٩٠٠، ومؤتمر لوس انجلوس بكاليفورنيا في ١٩٦٨ وهو المؤتمر الأول
لتعويض المجني عليه، والمؤتمر الثاني لتعويض المجني عليه والذي عقد في
بالتيمور بولاية ماريلاند الأمريكية سنة ١٩٧٠، والمؤتمر الثالث لتعويض
المجني عليه والذي عقد في مقاطعة أو نتاريو بكندا في ١٩٧٢، والندوة
الدولية الأولى لعلم المجني عليه في فلسطين في سبتمبر ١٩٧٣، وحلقة
الاتحاد الفرنسي لعلم الإجرام في تولوز في ديسمبر ١٩٧٣، والحلقة
التمهيدية للمؤتمر الدولي الحادي عشر لقانون العقوبات في فريبورج بألمانيا
الغربية في أكتوبر ١٩٧٣، والمؤتمر الدولي الحادي عشر لقانون العقوبات في
بودابست بالمجر في ١٩٧٤، والأسبوع الرابع للفقهاء الإسلاميين في تونس
١٩٧٤، ومؤتمر سياتل بواشنطن في ١٩٧٦، ومؤتمر سيراكوزا لمناقشة
حقوق الإنسان في التشريع الجنائي الإسلامي في مايو ١٩٧٩^(١٠٥)،
والاتفاقية الأوروبية بشأن تعويض المجني عليهم في جرائم العنف ١٩٨٣،
والإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٨٢ بشأن
المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، والمؤتمر الثامن للجمعية
المصرية للدفاع الاجتماعي بعنوان ضحايا الجريمة القاهرة ١٩٨٧، والندوة
الدولية لعلم المجني عليه والتي عقدت بأكاديمية الشرطة ١٩٨٩، والمؤتمر
الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي بعنوان " حقوق المجني عليه"
١٩٨٩، والندوة الحادية والعشرين للمركز العربي للدراسات الأمنية
والتدريب بالرياض بعنوان ضحايا الجريمة ١٩٨٨ ونشرت في ١٩٩٠،
والندوة الأولى للجمعية المصرية لرعاية ضحايا الجريمة القاهرة ١٩٩٥.

وبعد أن بينا في عجالة تطور فكرة التزام الدولة بالتعويض، نتناول موقف الفقه من هذه الفكرة في مطلب أول ثم نتناول التشريعات التي أقرت هذه الفكرة في مطلب ثان علي النحو التالي:-

المطلب الأول

موقف الفقه من التزام الدولة بالتعويض

أثار مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة -بحسبانه اتجاهات تقدمية يحمل في طياته معالم نظام جديد يرنو إلى توفير مزيد من الضمانات لضحايا الجريمة -جدلاً واسعاً في الأوساط الفقهية. فمن الفقهاء من تربص للفكرة وناصبها العداء، ومنهم من باركها وقدم مبررات الأخذ بها. ونتناول فيما يلي موقف الفقه المعارض لهذه الفكرة في فرع أول، نلوه في فرع ثاني بموقف الفقه المؤيد لفكرة التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة.

الفرع الأول

الفقه المعارض لالتزام الدولة بالتعويض

ذهب جانب من الفقه إلى كفاية النظام التعويضي المؤسس علي مبدأ المسؤولية الشخصية للجاني، فضلاً عما تقدمه نظم التأمينات من مبالغ لضحايا الجريمة، ومن ثم فلا محل -من وجهة نظرهم -لتقرير مسؤولية الدولة عن التعويض. ولقد دافع هذا الجانب الفقهي عن وجهة نظره بعدد من الحجج نذكر أهمها فيما يلي:-

أولاً : إن تقرير مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، يعني التمييز بين هؤلاء الضحايا وغيرهم من ضحايا الكوارث الطبيعية ومخاطر العمل والبطالة والأمراض، والدولة تقدم للمواطنين ضمانات كافية إذا مرضوا فلا ضرورة لتنظيم خاص إذا ما أضرروا في صحتهم بسبب الجريمة، فضلاً عن أن القانون يكفل تعويض الموظفين عن إصابات العمل، كما أن هناك الدعوى المدنية والتأمينات الاجتماعية^(١٠٦).

ثانياً : إن التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة من شأنه أن يؤدي إلى إهدار مبدأ المسؤولية الفردية وشخصية العقوبة، وهو المبدأ الذي يعتبر حجر المحك في معظم القوانين .. ناهيك عما يترتب على ذلك من وهن الإحساس بالمسؤولية الفردية، مما تضع معه وظائف العقاب التربوية وكذلك الردعية^(١٠٧). هذا بالنسبة للجاني، أما بالنسبة للمجني عليه فإن تقرير التزام الدولة بالتعويض من شأنه تقليل حرص الأفراد لمنع حدوث الجرائم ضدهم، لعلمهم بأن ثمة تعويضاً سيحصلون عليه إذا وقعت عليهم الجريمة^(١٠٨).

ثالثاً : إن قيام الدولة بالتعويض مؤداه أن يتحمل المواطنون- البراءاء - تعويض أضرار لحقت بغيرهم دون أن يكونوا هم مرتكبيها . كما أنه ليس من المؤكد أن يصبح كل فرد ضحية لإحدى الجرائم في يوم من الأيام، فضلاً عن أن هذا الالتزام يثقل ميزانية الدولة.^(١٠٩)

هذه هي أهم الحجج التي ساقها خصوم التزام الدولة بالتعويض^(١١٠). وقد قام أنصار التزام الدولة بالتعويض بالرد على هذه

الحجج، بل وأضافوا عليها بعض الحجج التي تؤيد وجهة نظرهم. وهذا ما سوف يكون مدار الحديث في فرعنا التالي:

الفرع الثاني

الفقه المؤيد لالتزام الدولة بالتعويض

قلنا أن هذا الجانب الفقهي قد قام بالرد علي خصوم هذه الفكرة، وأضاف حججا أخرى لتأييد وجهة نظره. ونتناول في مايلي في نبذة أولى الرد علي حجج المعارضين وفي نبذة ثانية الحجج الإضافية لتأييد التزام الدولة تعويض الضحايا.

أولا: الرد علي حجج المعارضين^(١١).

١- لقد رد علي القول بتمييز أضرار الجرائم عن غيرها من الأضرار بأن قياس أضرار الجريمة علي الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأمراض هو قياس مع الفارق، نظرا لاختلاف طبيعة هذين النوعين من الأضرار، فأضرار الحوادث، والكوارث استثنائية وعارضة، بينما الجرائم تقع كل يوم، فضلا عن أن وجود نظام للتأمينات لا يغني بحال عن وجود نظام لتعويض المجني عليهم من الجرائم، فمن الضروري وجود النظامين معا لاختلاف طبيعة الضرر الذي يغطيه كل نظام منهما.

٢- ولقد رد علي القول بأن تعويض الدولة من شأنه إضعاف إحساس الجاني بالمسئولية الفردية بأن للجريمة بواعثها التي لا ترتبط بوجود نظام للتعويض من قبل الدولة أو عدمه، كما أن تعويض الدولة ذو طبيعة

احتياطية، فلا يكون إلا إذا أو صد طريق التعويض من الجاني، كما أن من المقرر أن للدولة حق الرجوع على الجاني بما دفعت الدولة من تعويضات. أما بالنسبة للقول بأن من شأن التعويض الذي تدفعه الدولة لضحايا الجريمة، أن يقلل حرص الأفراد من الوقوع ضحايا الجرائم، هو قول يصادم الحس المنطقي، إذ لا يتصور أن يلقي الفرد بنفسه في بلايا الجريمة من أجل الحصول على تعويض بخس... أبدا لا يجبر الأضرار التي سببتها الجريمة.

٣- وليس من العسير الرد على الحجة القائلة بتحمل مواطنين شرفاء بتعويض أضرار لحقت بغيرهم دون أن يكونوا مرتكبيها. فمن ناحية يدخل ذلك في باب التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ومن ناحية ثانية يمكن تمويل برامج التعويض من عائد العقوبات المالية المحكوم بها على الجناة. كما أن الدولة لا ينبغي أن تتخلى عن دورها في تعويض المجني عليه، لما يرتبه دفع التعويض من أعباء مالية تنوء به ميزانيتها، فالعجز المالي لم يصرفها عن أوجه إنفاق أقل أهمية من التعويض، كما أنها ترعى الجاني لإعادة تأهيله اجتماعيا، فالأولي أن ترعى ضحايا الجريمة بالتخفيف من معاناتهم وتعويضهم عنها، فضلا عما يحققه ذلك من مساواة بين ضحايا الجريمة فلا يرتبط حظهم في استيفاء التعويض على ملاءة الجاني أو معرفة السلطات العامة له^(١١٢).

ثانيا :الحجج الإضافية لتأييد التزام الدولة بالتعويض.

١- من المسلم به أن الجاني هو المسئول الأول عن نتائج فعله المقيت، ومن ثم فهو الملزم أساسا بتعويض ضحايا الجريمة، إلا أن حصول الضحايا على التعويض من الجاني ليس ميسور النال - غالبا - إذ في كثير

من الحالات يبقى الجاني مجهولا ، وقد يكون معروفا لكن ليس لديه القدرة على الوفاء بمبلغ التعويض المحكوم به، وهذا ليس قولا مرسلا عن الدليل بل تؤيده الإحصاءات الجنائية، ففي دراسة أجريت في "أونتاريو" بكندا، ثبت أن ثلاثة من بين "١٦٧" من ضحايا جرائم العنف قام الجناة بتعويضهم أي بنسبة ١,٨% ^(١١٣)، فإذا أضفنا إلى ذلك الحالات التي لم يعرف فيها الجناة لتبين لنا أن نسبة الذين عوضوا من قبل الجناة أقل من ذلك بكثير. هذا الواقع - المرير - يوجب على الدولة التزاما بتعويض ضحايا الجريمة الذين لم يحصلوا على تعويض من أي طريق آخر.

٢- كما غدا من المسلمات أيضا في الفكر الحديث عدم جواز قيام الأفراد بتحقيق العدالة لأنفسهم بأنفسهم، وأخذت الدولة على عاتقها حماية النظام ونشر الأمن في ربوع الوطن، فإذا وقعت الجريمة وحدثت أضرار لبعض الأفراد، فإن ذلك يعد دليلا على إخلال الدولة بالتزامها بتوفير الأمن للأفراد، ومن ثم تلتزم بتعويض ضحايا الجريمة ^(١١٤).

٣- ثم أليست الدولة وارث من لا وارث له، وهي في المقابل ولي من لا ولي له، وهذا يوجب عليها القيام بتعويض ضحايا الجريمة، إذا لم يحصلوا على تعويض من طريق آخر، ويعتبر هذا تعبيرا صادقا لإعمال قاعدة الغرم بالغنم، كما يتجلى فيه معنى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ^(١١٥).

بهذا نكون قد فرغنا من دراسة موقف الفقه من التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، وننتقل لدراسة موقف التشريعات من هذه الفكرة وذلك في المطلب التالي

المطلب الثاني

التشريعات التي أقرت مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة

تمهيد وتقسيم:

لقد كان لآراء الفلاسفة- السابق إيرادها- صدي كبيرا لدى كثير من الدول، فبادرت إلى إصدار تشريعات تقرر فيها مسئوليتها عن تعويض ضحايا الجريمة. ونستطلع فيما يلي موقف بعض التشريعات التي أصدرت قوانين لتعويض ضحايا الجريمة.

ويجمل بنا أن نقسم الحديث في هذا المطلب إلى فرعين: نتناول في الأول منهما بعض التشريعات الأنجلو أمريكية - بحسبها أول من أخذت بنظام تعويض الدولة لضحايا الجريمة- ونتناول في الفرع الثاني موقف التشريعات اللاتينية.

الفرع الأول

التشريعات الأنجلو أمريكية التي أقرت مبدأ التزام الدولة بالتعويض

أولا : نيوزيلندا:

ربما تكون نيوزيلندا هي أول العائلة الأنجلو أمريكية في تقرير مسئوليتها عن تعويض ضحايا الجريمة، وقد قدمت الحكومة مشروع القانون إلى البرلمان في عام "١٩٦٣" وأقره البرلمان وبدء العمل به اعتبارا من غرة يناير ١٩٦٤، وقد تضمن القانون النص على اعتبار التعويض واجبا على المجتمع لصالح ضحايا الجريمة. وقد تطلب القانون أن يثبت الضرر أنه قد أصابه ضرر مباشر من

إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون، وعهد بالحكم في التعويض إلى محكمة مختصة بالتعويض فقط^(١١٦) ولم يعوض المشرع النيوزيلندي الأضرار المادية إلا في التعديل التشريعي الذي تم في عام ١٩٦٦^(١١٧).

ثانيا: إنجلترا:

لم يصدر في إنجلترا تشريع ينظم مسألة تعويض ضحايا الجريمة إلا في عام ١٩٦٤، وإن سبق ذلك إرهاصات تمثلت في مناقشات حزبية وبرلمانية^(١١٨).

وينهض نظام التعويض في إنجلترا - كسابقها نيوزيلندا - علي أساس اجتماعي^(١١٩) ويلاحظ أن المشرع لم يحدد جرائم بعينها، وإنما أجاز التعويض عن أي ضرر نجم عن "فعل إجرامي" وهو تعبير فضفاض اضطر المشرع لتعديله في عام ١٩٦٩ فاستبدل عبارة "جريمة عنف" بعبارة فعل إجرامي^(١٢٠). كما يلاحظ أن سلوك المجني عليه تأخذه لجنة التعويض بعين الاعتبار عند الحكم بالتعويض وتقدير مداه^(١٢١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن نظام التعويض الصادر في عام ١٩٦٤ لم يصدر في شكل قانون - بالمعنى الشكلي - وإنما أخذ بفكرة النصوص علي بياض ليضفي طابع المرونة علي النصوص التي تنظم التعويض، إلا أن هذا الوضع قد تغير في عام ١٩٨٨ فصدر نظام التعويض في شكل قانون العدالة الجنائية^(١٢٢).

ثالثا: الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كان للفقهاء الأمريكي دور بارز، من خلال الأبحاث التي قدمها لمناقشة فكرة التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة^(١٢٣)، في دفع كثير من الولايات المتحدة الأمريكية لتبني فكرة التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة. وكانت ولاية كاليفورنيا لها قصب السبق في هذا المضمار، إذ أصدرت قانونها في عام ١٩٦٥ ثم تلتها نيويورك في عام ١٩٦٧ ثم ماساشوستس في عام ١٩٦٨ ثم هاواي في نفس السنة^(١٢٤). ووصل عدد الولايات التي أصدرت قوانين تعويض بعد صدور القانون الاتحادي لتعويض ضحايا الجريمة في عام ١٩٨٤ إلى ٤٥ ولاية.^(١٢٥)

ويتمثل تمويل برامج التعويض في الولايات المتحدة الأمريكية في قيمة الغرامات التي يدفعها الجناة وكذلك الكفالات والمصادرات، فضلا عن بعض الأرباح التي يحصل عليها الجاني من بيع رواية جريمته، كما تدفع الحكومة الاتحادية دعما للولايات بنسبة ٣٥% مما دفعته الولاية من تعويضات في العام السابق. والجدير بالذكر أن عدد الحالات التي رفض فيها إعطاء هذا التعويض قليلة وفي تناقص دائم، بل بعد أن كانت مساهمة الجاني عليه في الجريمة تسفر عن رفض التعويض، غدا أثرها يتمثل في إنقاص التعويض فقط. وقد بلغ ما دفعته كاليفورنيا علي سبيل المثال "٤٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ١٩٨٧"^(١٢٦).

الفرع الثاني

التشريعات اللاتينية التي أقرت مسئوليتها عن التعويض

أصدرت كثير من الدول اللاتينية تشريعات تقر فيها بمسئولية الدولة عن تعويض ضحايا الجرائم نذكر من ذلك: السويد في عام ١٩٧١، وفنلندا في عام ١٩٧٣ وفرنسا عام ١٩٧٧ والنرويج في عام ١٩٨١ وغير ذلك من التشريعات الأوروبية عموما واللاتينية منها خاصة^(١٢٧).

والناظر إلى هذه التواريخ يستطيع أن يخرج منها بملاحظة مفادها أن: التشريعات اللاتينية - بالمقارنة بالتشريعات الأنجلو أمريكية - لم تأخذ بفكرة مسئولية الدولة عن تعويض ضحايا الجريمة إلا في وقت متأخر، رغم أن فقهاء النظام اللاتيني، أمثال فري وجار وفالو ومارسانجي، قد نادوا منذ زمن بعيد بمسئولية الدولة عن تعويض ضحايا الجريمة^(١٢٨). وربما يكون مرد ذلك تعرض مبدأ مسئولية الدولة عن التعويض مع القواعد القانونية التقليدية السائدة هناك^(١٢٩). ونجتزئ بعرض النظام الفرنسي فهو عمدة التشريعات اللاتينية.

فرنسا كنموذج للتشريعات اللاتينية.

إذا تصفحنا التشريعات الفرنسية لوجدنا أن أول قانون يقرر مسئولية الدولة عن تعويض ضحايا الجريمة هو القانون رقم ٧٧ - ٥ الصادر في ٣ يناير ١٩٧٧ والذي أضاف المادة (٣/٧٠٦) وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.

ويشترط القانون المذكور لدفع التعويض أن يفضي الضرر إلى الوفلة أو العجز الكلي أو الجزئي لمدة لا تزيد على الشهر (م ٧٠٦، ٣/٦) أو ينتج عن اغتصاب أو اعتداء علي العرض (٧٠٦ - ١/٣). كما يشترط القانون رقم ٣٨ - ٦٠٨ الصادر في ٨ يوليو ١٩٨٣ أن يسبب الضرر "اضطرابا جسيما في ظروف المعيشة" (م ٧٠٦ - ٢/٣) ^(١٣٠). ويشترط أن يكون الضرر ناشئا عن جريمة، بل عبر المشرع عن ذلك "بالأفعال العمدية أو غير العمدية التي تنطوي علي الطابع المادي للجريمة" وذلك حتى يتم تعويض ضحايا الجريمة المجهولي مرتكبها أو المعسرين، وأيضا ضحايا الأفعال التي يرتكبها أشخاص غير مسئولين جنائيا لسبب من الأسباب ^(١٣١). ويجب ألا يغيب عن البال أن قانون ١٩٧٧ لم يكن يسمح بمطالبة الدولة بالتعويض إلا عن الأضرار الجسدية فقط، ^(١٣٢) إلا أن هذا الوضع قد تغير بصدور القانون رقم ٨١ - ٨٢ الصادر في ١٩٨١/٢/٢، وقرر التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن السرقة والنصب وخيانة الأمانة (٧٠٦ - ١٤). كما يشترط أن يتوجه ضحية الجريمة، قبل مطالبته للدولة بالتعويض، بطلبه إلى الشخص العام أو الخاص الملزم بدفع التعويض، فإذا لم يستطع ذلك - لأسباب فعلية أو قانونية - فإن له الحق في مطالبة الدولة بهذا التعويض. وهذا يؤكد الطابع الاحتياطي لمسئولية الدولة عن التعويض ^(١٣٣).

ويأخذ القانون الفرنسي سلوك المجني عليه بعين الاعتبار عند تقرير التعويض، فوفقا للمادة (٧٠٦ - ٢/٣) يجوز رفض التعويض أو إنقاص مقداره تبعا لسلوك المضرور عند وقوع الجريمة ^(١٣٤) كما أن علاقة الضحية بالجاني قد تسفر عن رفض طلب التعويض أو تخفيفه، كما لو كان الجاني يعيش مع ضحيته وتربطه به صلة قرابة ^(١٣٥). هذا ولم يفرق قانون ١٩٧٧ بين الفرنسي والأجنبي

في طلب التعويض، إلا أن قانون ١٩٨١ قد قرر في المادة (٧٠٦ - ١٥) أنه لكي يحصل الأجنبي علي التعويض يجب أن تكون دولته قد عقدت اتفاقية مع فرنسا للمعاملة بالمثل، أو أن يكون مقيما في فرنسا بموجب بطاقة إقامة. ويجب أن يكون معلوما في النهاية أن الذي يبت في طلبات التعويض هي لجنة مكونة في دائرة كل محكمة استئناف من ثلاثة قضاة وتكون قراراتها نهائية (م ٧٠٦ - ٤).

هذا وقد قام المجلس الأوروبي بعقد اتفاقية أوروبية في ١٩٨٣/١١/٢٤ بشأن تعويض الدولة لضحايا الجريمة، وقد دخلت في حيز التنفيذ في ١٩٨٨/٢/١ وصدقت عليها كل من الدانمارك ولكسمبرج وهولندا والسويد، كما وافقت عليها ألمانيا الاتحادية وفرنسا واليونان والنرويج وتركيا وبريطانيا^(١٣٦). وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بتعويض ضحايا الجريمة في حالة عدم حصولهم علي التعويض من مصادر أخرى، ويراعي حاجة الضحية وكذلك سلوكه قبل وبعد ارتكاب الجريمة، علي أن تحمل الدولة محل الضحية في مطالبة الجاني بالتعويض^(١٣٧).

وبهذا نكون قد فرغنا من دراسة موقف الفقه والتشريع من مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، ونزيع الستار الآن عن بيان موقف الفقه والتشريع أيضا من أساس التزام الدولة بالتعويض.

المبحث الثاني

أساس التزام الدولة بتعويض الضحايا

تمهيد وتقسيم:-

أوردنا فيما سلف جانب من التشريعات التي أقرت بمبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، حالما يتعذر عليهم الحصول علي التعويض من مصادر أخرى، كما بينا أن الجانب الأكبر من الفقه يبارك هذا الاتجاه. ونخلص من ذلك أن مبدأ مسئولية الدولة عن التعويض بات من المبادئ المستقرة في السياسة الجنائية الحديثة بجناحيها الفقهي والتشريعي. والسؤال الذي يثار الآن يهدف إلى معرفة الأساس الذي يبنى عليه هذا الالتزام، ويتنازع الفقه في هذا الصدد رأيان: إذ يذهب جانب من الفقه إلى القول بأن التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة هو التزام قانوني، بينما يذهب الجانب الآخر إلى أنه التزام اجتماعي فحسب. وسنعرض في مطلب أول لهذا الاختلاف الفقهي، والنتائج المترتبة علي ذلك، وفي مطلب ثان لموقف التشريعات من أساس التزام الدولة بالتعويض، وكذلك الموازنة بين أساسي التعويض، علي النحو التالي:

المطلب الأول

موقف الفقه من أساس التزام الدولة بالتعويض

والنتائج المترتبة علي ذلك

أولاً: الاتجاهات الفقهية في أساس التزام الدولة بالتعويض:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه^(١٣٨) أن أساس مسئولية

الدولة عن تعويض ضحايا الجريمة إنما ينهض علي أساس قانوني مؤداه أن:

التعويض في هذه الحالة هو حق خالص لضحايا الجريمة، ويستطيعون مطالبة الدولة بالوفاء به، دون أن يكون لها أن تحتج بكثرة أعبائها المالية أو أي سبب آخر يؤدي إلى حرمان هؤلاء الضحايا من التعويض، فيكون لهم الحق في التعويض دونما نظر إلى حاجتهم المالية.

ويجد أصحاب هذا الاتجاه في فكرة العقد الاجتماعي ضالتهم المنشودة لتبرير هذا الأساس، فالأفراد قديما كانوا يقيمون العدالة لأنفسهم بأنفسهم، إلا أن قيام الدولة قد أدى إلى انتقال هذا الحق من الأفراد إلى الدولة، فأضحى الأفراد يدفعون الضرائب والرسوم في مقابل أن تأخذ الدولة عن كاهلهم عبء حمايتهم. فعملية التبادل هذه تشكل العقد الضمني الذي أبرم بين الدولة والأفراد، فإذا وقعت الجريمة دل ذلك على إخلال الدولة في الوفاء بالتزامها بتوفير الأمن للأفراد، مما يخولهم الحق في مقاضاة الدولة ومطالبتها بتعويض الأضرار الناشئة عن الجريمة

كما أنه من ناحية أخرى فإن الدولة تفرض على الأفراد القيام ببعض الواجبات لمساعدة العدالة، مثل الإبلاغ عن الجرائم وضبط الجناة وأداء الشهادة، والأفراد في أدائهم لهذه الواجبات قد يلحق بهم الضرر، فيجب على الدولة تعويضهم عن هذه الأضرار حتى لا يترددوا في معاونة أجهزة العدالة الجنائية^(١٣٩). ثم أنه ليس من العدل أن تستفيد الدولة من وقوع الجريمة-وهي ملزمة بحسب الأصل بمنعها-وذلك من خلال عائد العقوبات المالية المحكوم بها على الجاني، ثم تترك ضحايا الجريمة دون تعويض^(١٤٠) وليس من المساواة كذلك أن يتفاوت حظ ضحايا الجريمة وفقا لمعرفة الجاني أو يساره من عدمه^(١٤١). كلى

ذلك يوجب علي الدولة القيام بتعويض ضحايا الجريمة، مع ملاحظة أن هذا التعويض هو حق لهم وليس منحة .

الاتجاه الثاني: إن التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة-طبقا لرأي جانب من الفقه^(١٤٢) هو التزام اجتماعي أساسه الإنصاف و التكافل الاجتماعي، و يدفع التعويض بالقدر الذي تسمح به موارد الدولة، فهو نوع من أنواع المساعدة الإنسانية والاجتماعية ينطوي علي معني الخير والإحسان نحو الضحايا الذين نكبوا بأضرار الجريمة. ولكي تقوم الدولة بتقديم هذه المساعدات عليها أن تنشئ صندوقا عاما لتعويض ضحايا الجريمة، وإن فعلت الدولة ذلك فلا تفعله بموجب مسئولية قانونية، بل بموجب التزام اجتماعي لمواجهة أخطار الجريمة، مثما تمد يدها بالمساعدة للمتضررين من الحوادث العامة والأمراض.

والفكرة التي ينهض عليها هذا الأساس يمكن بلورتها في أن الدولة ملزمة بمنع الجريمة، فإذا فشلت في ذلك فإن عليها أن تعمل علي معرفة الجاني ومحاكمته وإلزامه بالتعويض، فإذا أخفقت في ذلك، لم يبق عليها إلا التزام بتعويض ضحايا الجريمة انطلاقا من وظيفتها الاجتماعية في مساعدة المضرورين^(١٤٣).

ثانيا: النتائج المترتبة علي الأخذ بأي من هذين الاتجاهين:

تختلف النتائج^(١٤٤) التي تترتب علي الأخذ بالأساس القانوني بمسئولية الدولة عن التعويض، عن الأخذ بالأساس الاجتماعي وذلك من عدة وجوه علي النحو التالي:-

١ - إن الأخذ بالأساس القانوني كمبرر لالتزام الدولة بالتعويض يعني أن دفع التعويض لضحايا الجريمة هو حق لهم وليس منحة أو منة تقدمها الدولة لهم، وذلك بصرف النظر عن حاجة الضحايا للتعويض، كما لا يلزم أن يثبت ضحية الجريمة تقصير الدولة في منع الجريمة. أما الأخذ بالأساس الاجتماعي يؤدي إلى القول بأن دفع التعويض ليس حقا، وإنما هو منحة أو مساعدة اجتماعية تقدمها الدولة للضحية، ومن ثم فهو لا يعطي إلا للمحتاج وفي حدود معينة.

٢ - إن القول بالأساس القانوني يعني أن تلتزم الدولة بتعويض جميع الأضرار المالية والجسمانية والمعنوية - الناشئة عن أي نوع من الجرائم، سواء أكانت جرائم أشخاص أم أموال أم عرض أم شرف أم اعتبار، أما الأخذ بالأساس الاجتماعي فإنه يؤدي - غالبا - إلى قصر تعويض الدولة على جرائم العنف الماسة بسلامة الجسم فقط.

٣ - وأخيرا فإن اعتماد الأساس القانوني يجعل الفصل في طلبات التعويض من اختصاص جهة قضائية: لأنه فصل في موضوع ضرر ناشئ عن جريمة، فتستطيع الجهة القضائية الحكم علي ما إذا كان الفعل يكون جريمة أم لا، وما إذا كان الضرر الذي وقع قد نجم عن هذه الجريمة أم لا. أما اعتماد الأساس الاجتماعي فإنه يجعل الفصل في ذلك من اختصاص جهة إدارية، أسوة بالأنواع الأخرى من المعونات الاجتماعية التي تقدم إلى بعض فئات المجتمع المعوزة لمثل هذه الأنواع من المساعدات.

وبالنظر إلى منطقية النتائج المترتبة على الأساس الاجتماعي - فضلا عن الانتقادات العديدة الموجهة إلى الأساس القانوني^(١٤٥) - فإننا نفضل الأخذ بالأساس الاجتماعي عند إقرار مبدأ التزام الدولة بالتعويض.

المطلب الثاني

موقف التشريعات من أساس التزام الدولة بالتعويض

تقسيم:-

هناك تشريعات صدرت متبينة الأساس القانوني في التزام الدولة بالتعويض ونعرض لها في نبذة أولى، وهناك تشريعات صدرت متبينة الأساس الاجتماعي في التزام الدولة بالتعويض ونعرض لها في نبذة ثانية على النحو التالي:-

أولا : الدول والمؤتمرات التي أخذت بالأساس القانوني:

يعتبر قانون ولاية ماساشوستسي الأمريكية نموذجاً لهذا الأساس، فتحويل المحاكم العادية في الولاية الحق في القضاء بالتعويض يجد أصله في دستور الولاية الذي يقضي بأن من حق كل مواطن أن يجد علاجاً لما يصيبه من أضرار^(١٤٦). كما تبنت فنلندا هذا الاتجاه عندما أصدرت قانون (١٩٧٣/١٢/٣١) حول تعويض ضحايا الجريمة في جرائم العنف حيث قررت أن لضحايا الجريمة الحق في التعويض دون نظر إلى مراكزهم المالية.^(١٤٧)

وقد أوصت بهذا الأساس العديد من المؤتمرات نذكر منها: مؤتمر لوس أنجلوس عام ١٩٦٨^(١٤٨) والندوة الدولية الأولى لعلم الجنح عليه بالقدس المحتلة

سنة ١٩٧٣^(١٤٩) ومؤتمر بودابست سنة ١٩٧٤^(١٥٠) كما أوصت اللجنة الوزارية بالمجلس الأوروبي بالأخذ به^(١٥١) كما أوصي بالأخذ به إعلان الأمم المتحدة الصادر في ١٩٨٥ بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة في البند الثاني عشر منه^(١٥٢)، كما نادي به المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي المنعقد في القاهرة ١٩٨٩^(١٥٣).

ثانيا: الدول التي أخذت بالأساس الاجتماعي:

يعبر الأساس الاجتماعي عن الحالة الراهنة لقوانين التعويض، وتنص بعض القوانين صراحة على تبنيه، نذكر من ذلك: القانون الإنجليزي لتعويض الجاني عليه الذي نص على أن التعويض يمنح على أساس أنه منحة لضحايا الجريمة^(١٥٤) وجاء في تقرير اللجنة التي وضعت هذا القانون أنه "لا يوجد مبدأ دستوري أو نص قانوني يلزم الدولة بتعويض ضحايا الجريمة ويبرر من ثم إصدار تشريع ينص على هذا التعويض: فالتزام الدولة نحو الجاني عليهم قائم على اعتبارات من العطف والرأفة نحو هذه الفئة البائسة وهي نوع من الاعتبارات الاجتماعية أدعي للتجاوب مع إحساس الرأي العام وأقرب للتفاعل مع شعوره وأوقع من أي اعتبارات مجردة أخرى يمكن أن تعرض في مسرح القول بمسئولية الدولة عن التعويض كالقول بالالتزام القانوني الواقع على الدولة.^(١٥٥) كما استعمل قانون ولاية كاليفورنيا كلمة مساعدة (Aio) بدلا من كلمة تعويض (Compensation) ليضفي الطبيعة الاحتياطية والاجتماعية على التعويض من حيث كونه مساعدة أو إعانة وليس حقا مقررًا لضحايا الجريمة^(١٥٦) وقد أخذ بهذا الاتجاه كذلك قانون نيويورك حيث ذكر أن تعويض

ضحايا الجريمة هو بمثابة تبرع أو نوع من الإعانة، ولا يمنح إلا إذا أثبت المجني عليه أنه نشأ عن الجريمة ضائقة مالية خطيرة. (١٥٧)

كما أن تعويض الدولة للضحايا في نيوزيلندا - طبقا لقانون ١٩٦٣ - مبناه مسئوليتها الاجتماعية، ولا يعد وأن يكون نوعا من الإعانة والمساعدة للمحتاجين خاصة في الأحوال التي يكون فيها الجاني معسرا (١٥٨) وبهذا أخذ القانون الفرنسي، فاللجوء لصناديق التعويض يكون بصفة احتياطية وعندما يثبت إفسار الجاني أو عدم معرفته، وصعوبة الموقف المالي للمجني عليه، ورغم التخفيف من هذه الشروط طبقا لقانون ١٩٩٠/٧/٦، فإنه لم يصل إلى حد الاعتراف بالمسئولية القانونية للصناديق عن التعويض (١٥٩).

المبحث الثالث

شروط استحقاق التعويض

تمهيد وتقسيم:-

انطلاقا من الطبيعة الاحتياطية لمسئولية الدولة عن التعويض، فإن قوانين التعويض تتطلب بعض الشروط لاستحقاق ضحايا الجريمة التعويض، بعض هذه الشروط يتعلق بالجرائم التي يتم التعويض عنها، وبعضها يتعلق بالأشخاص المستحقين للتعويض، وأخيرا يتعلق بعضها بنوع الأضرار التي يتم التعويض عنها.

وبناء عليه نقسم حديثنا في هذا المبحث وفقا للنسق التالي:

المطلب الأول : الشروط المتعلقة بالجرائم التي يتم التعويض عنها.

المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالأشخاص المستحقين للتعويض.

المطلب الثالث: الشروط المتعلقة بالأضرار التي يمكن تعويضها.

المطلب الأول

الشروط المتعلقة بالجرائم التي يتم التعويض عنها

يشترط لاستحقاق التعويض أن يكون مبني الضرر جريمة وفقا للمفهوم الاصطلاحي لها، بحسبها فعل أو امتناع صادر من الجاني يترتب عليه نتيجة جنائية يعاقب عليها القانون. فإذا لم يكن العمل جريمة فإن المضرورة منه لا يستحق التعويض، وعلي ذلك فإن المضرورة من أعمال الدفاع الشرعي لا يستحق التعويض لأنه هو الذي يبادر بالعدوان، ولا يستحق التعويض حتى ولو تجاوز المدافع شرعيا حدود الدفاع الشرعي، كما أن ضحية الكوارث الطبيعية - كالفيضانات والزلازل - لا يستحق تعويضا وفقا لهذه القوانين^(١٦٠)،^(١٦١).

لكن هل يشترط أن تكون الجريمة معاقبا عليها؟.

تذهب بعض القوانين إلى اشتراط ذلك، كالقانون الإنجليزي والقانون الهولندي والقانون الأيرلندي والقانون الألماني^(١٦٢). والأفضل ما ذهبت إليه بعض القوانين الأخرى، والتي لم تشترط ذلك، فسبق أن قلنا أن القانون الفرنسي الصادر في عام ١٩٧٧ قد عبر عن ذلك "بالأفعال العمدية أو غير العمدية التي تنطوي على الطابع المادي للجريمة" وذلك حتى يشمل التعويض ضحايا الأفعال التي يرتكبها أشخاص غير مسئولين جنائيا^(١٦٣). وعلي ذات الوثيرة صار القانون النرويجي، حيث أجاز للضحية الحصول على التعويض عن فعل ارتكبه شخص مصاب بالجنون أو اللاشعور، والقانون النمساوي، والقانون الدانمركي^(١٦٤) كما أن اللجنة الأوروبية لدراسة المشاكل الجنائية قد فصلت بين التعويض وبين بقاء الجاني مجهولا، أو كونه غير مسئول جنائيا^(١٦٥).

وهل يشترط أن تكون الجريمة عمدية؟.

أغلب قوانين التعويض تذهب إلى استبعاد جرائم الخطأ من نطاق التعويض الذي تقدمه الدولة لضحايا الجريمة، ويتفق هذا مع ما أوصى به مؤتمر بودابست في هذا الخصوص، فقد جاء في توصياته «أن الالتزام بالتعويض يجب أن يكون محصوراً في الجرائم العمدية التي تقع اعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أما الجرائم غير العمدية فيجب استبعادها مؤقتاً»^(١٦٦) ومن القوانين التي أخذت بهذا الاتجاه القانون الإنجليزي^(١٦٧) والألماني والنرويجي والهولندي والنمساوي^(١٦٨).

وقد قيل في تبرير هذا الاتجاه التشريعي: إن الجرائم العمدية هي التي يشعر الجمهور بجسامتها على نحو أشد، كما أن الأضرار الناجمة عن الجرائم غير العمدية يمكن أن يغطيها التأمين. إلا أنه رد على ذلك بأن قوانين التعويض لا تبحث في مدى مسئولية الجاني وخطورته بل تهدف إلى تعويض الضحايا حيثما يستحيل عليهم الحصول على تعويض من طريق آخر، ومن هنا يستوي أن يكون مصدر الضرر جريمة عمدية أو غير عمدية. كما أنه ليس من العدل أن يتم التعويض عن جريمة عمدية قد لا ينتج عنها سوى بعض الجروح، ولا يتم التعويض عن جريمة غير عمدية قد ينجم عنها موت إنسان أو أكثر !! كما أن التأمين الإجباري ضد المسئولية عن الجرائم غير العمدية غير وارد إلا في حوادث السيارات، وهو محدود، فضلاً عن عدم تعويض الضحايا في حالة جهالة السيارة المرتكبة للحدث، أو إذا لم يكن مؤمناً عليها^(١٦٩). وعلى ذلك يبدو لنا أن مسلك التشريعات التي أجازت التعويض عن الجرائم غير العمدية -

كالتشريع الفرنسي والأيرلندي والسويدي وبعض مقاطعات كندا^(١٧٠) يفضل التشريعات الأخرى التي منعت التعويض عن مثل هذه الجرائم.

وهل يتم التعويض عن كل جرائم الأشخاص والأموال؟.

الأصل العام : طبقا لما ينادي به أغلب الفقه وتقره معظم التشريعات هو أن التعويض الذي تدفعه الدولة لا يكون إلا عن الأضرار التي تنشأ عن جرائم الأشخاص، أما الأضرار الناتجة عن جرائم الأموال فلا يتم التعويض عنها إلا استثناء. وذلك بدعوى أن الأضرار الناشئة عن جرائم الأموال ليس من شأنها أن تسبب خللا اجتماعيا علي النحو الذي يمكن مصادفته في جرائم الأشخاص، نظرا للنتائج القاسية الناشئة عن هذه الأخيرة، فضلا عما تسببه هذه الجرائم من شعور عميق بالإحساس بالظلم لدي الرأي العام والضحايا علي السواء. كما أنه غالبا ما يكون هناك تأمين علي الممتلكات ضد الأخطار التي تتعرض لها ومنها خطر الجريمة، ثم هناك صعوبة تقدير هذه الأضرار في كثير من الحالات فضلا عن صعوبة الوقوف علي حقيقة طلبات التعويض عن هذه الأضرار، إذ قد يلجأ الكثير من الأفراد إلي الادعاء كذبا بالاعتداء علي أموالهم^(١٧١).

وقد جاء في توصيات حلقة فريبورج أن يقتصر التزام الدولة بالتعويض علي الأضرار الناشئة عن الجرائم العمدية الماسة بالحياة وسلامة الجسم، فتستبعد مؤقتا الجرائم غير العمدية، ولا محل للالتزام أصلا عن الأضرار التي تحدثها جرائم الأموال^(١٧٢). كما جاء في توصيات مؤتمر بودابست بأن يكون الالتزام بالتعويض في الجرائم العمدية الماسة بالحياة وسلامة الجسم، أما التعويض عن الأضرار الناشئة عن جرائم الأموال فلا يكون إلا في الحالات الخطيرة التي لا

يجوز التسامح في إغفال التعويض عنها..^(١٧٣) كما جاء في توصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي أنه "يشترط في الضرر الذي يعوض أن يكون شخصيا ومباشرا في الجرائم الواقعة علي الحق في الحياة والحق في سلامة الجسم"^(١٧٤).

ويرد علي هذا الأصل العام إستثناءان: يتعلق الأول بإخراج بعض جرائم الأشخاص من نطاق التعويض، والثاني يتعلق بالتعويض عن بعض جرائم الأموال في بعض الدول.

الاستثناء الأول:

ويتعلق بإخراج بعض جرائم الأشخاص من نطاق التعويض، فتذهب التشريعات التعويضية في مجملها إلى إخراج جرائم الأشخاص الواقعة في نطاق الأسرة الواحدة من عداد التعويض لصعوبة الوقوف علي الظروف الحقيقية للجريمة، ومن ثم هناك مظنة الغش والتحايل للحصول علي التعويض، ثم هناك خشية من أن يستفيد الجاني - باعتباره فردا من الأسرة - من التعويض بشكل مباشر أو غير مباشر^(١٧٥).

كما أن بعض الدول تنص في قوانينها علي إخراج الأضرار الناجمة عن حوادث المرور التي تقع بطريق الخطأ^(١٧٦) من عداد الأضرار التي يمكن التعويض عنها، من هذه القوانين نذكر: القانون الإنجليزي، وقوانين ولايات نيويورك وماساشوستسي ونيوجرسي وماريلاند وهاواي بالولايات المتحدة الأمريكية. وذلك علي أساس أن التعويض في هذه الحالة سيثقل كاهل الدولة لكثرة

الحوادث،^(١٧٧) فضلا عن أن التأمين الإجباري عن حوادث السيارات غالبا ما يغطي هذه الأضرار^(١٧٨).

وتحسبا لحالة ما إذا كان مرتكب الحادث مجهولا أو عند عدم كفاية التأمين لتغطية الأضرار، قامت بعض الدول التي أصدرت قوانين للتعويض بوضع حلول لمواجهة هذه الحالة: ففي فرنسا يجري تعويض المجني عليه من صندوق ضمان حوادث السيارات (F.G.A) في حالة ما إذا كان الجاني مجهولا أو معسرا أو تبين أنه لم يؤمن ضد مسئوليته^(١٧٩). كما أن نيوزيلندا أنشأت مثل هذا الصندوق في عام ١٩٧٢ لمواجهة مثل هذه الحالة^(١٨٠). وبعض الدول تذهب إلى النص في قوانين التعويض على شموله للأضرار الناجمة عن حوادث الطرق مثل بعض مقاطعات كندا^(١٨١).

أما الدول التي لم تصدر قوانين للتعويض عموما فبعضها قد واجه هذه المشكلة أيضا : ففي إيطاليا يجري تعويض الأشخاص الذين أصيبوا بأضرار ناشئة عن حادث مرور أو قارب مجهول من صندوق التأمين على المجني عليهم في حوادث المرور (م ١٩ من القانون ٩٩٠ الصادر في ١٢/٢٣/١٩٦٩ بشأن التأمين الإجباري عن الحوادث المرتكبة بالسيارات)^(١٨٢). وفي بلجيكا يجري تعويض المجني عليهم من صندوق الضمان العام، عند عدم معرفة مرتكب الحادث أو إذا لم تكن السيارة مؤمنا عليها أو أن التأمين لا يغطي التعويض الكامل، وأنشئ هذا الصندوق في عام ١٩٥٧^(١٨٣)، أما مصر -وهي من الدول التي لم تصدر قوانين خاصة بالتعويض- فلأنها لم تواجه هذه المشكلة، لا في قانون المرور ولا في قانون التأمين الإجباري ضد المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

أما الاستثناء الثاني:

فيتعلق بالتعويض عن بعض جرائم الأموال في بعض الدول: فقد نصت قوانين كل من السويد والدانمرك وفنلندا علي التعويض عن الأضرار الناجمة عن جريمة السرقة التي يرتكبها السجناء الفارين من السجن أو الحاصلين علي إذن بالخروج من السلطات المختصة.^(١٨٤) كما كان من شأن التعديل التشريعي رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ في نيوزيلندا أن جعل الدولة لا تعوض الضرر المادي الناتج عن جريمة من جرائم الأموال إلا إذا كان الجاني شخصا هاربا من وجه العدالة، وللمحكمة بناء علي طلب المضرور أن تعوض الأشخاص الذين أضرروا في أموالهم بمقتضى هذا التعديل وبمقتضى أحكام التشريع الأصلي^(١٨٥). وفي فرنسا حيث من القانون رقم ٨١-٨٢ الصادر في ١٩٨١/٢/٢ نطاق تطبيق قانون التعويض الصادر في ١٩٧٧/١/٣ ليشمل ضحايا جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة، إذا ترتب علي الجريمة ضرر مادي جسيم، ولم يحصل الضحية علي تعويض كاف، علي أن يكون دخل الضحية يقل عن الحد المنصوص عليه في (م ١/٢) من القانون رقم ٧٢-١١ الصادر في ١٩٧٢/١/٣ بشأن الاستفادة من المساعدة القضائية وألا يزيد التعويض الذي تدفعه الدولة علي ثلاثة أضعاف المبلغ الشهري الذي يحصل عليه ضحية الجريمة (م ٧٠٦ - ١٤/١، ٣ أ. ج. ف.)^(١٨٦).

كما ذهبت بعض ولايات كندا إلي التعويض عن بعض الأضرار التي تلحق بعض الأموال، وذلك في ظل ظروف وأوضاع معينة، كاشتراط أن يتم التعويض بصفة تبعية بمناسبة وقوع إحدى جرائم الأشخاص الموجهة للتعويض وتعدي أثرها ليلحق أضرارا بأحد الأموال، من هذه التشريعات الكندية نذكر:

نيوبرونزويك ومانيتوبا والبرتا وكولومبيا البريطانية^(١٨٧). وحديثا تبنت هذا الاتجاه بعض الولايات الأمريكية مثل: كاليفورنيا وجورجيا وهاواي ولويزيانا^(١٨٨).

والي هنا نكون انتهينا من دراسة الشروط المتعلقة بجرائم التعويض،
لنتقل سريعا لدراسة الشروط المتعلقة بالأشخاص المستحقين للتعويض، وذلك
في المطلب التالي:

المطلب الثاني

الشروط المتعلقة بالأشخاص المستحقين للتعويض

تمهيد وتقسيم:

تذهب - عادة - الدول التي أعدت قوانين للتعويض إلى تحديد
الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على التعويض منها. وإذا كان الأصل أن
الضرر يلحق بالجني عليه بصفة رئيسة، إلا أنه قد يمس أشخاصا آخرين، ومن ثم
يحق لهم الاستفادة من التعويض. وقد جاءت توصيات مؤتمر بودابست في هذا
الصدد لتقرر أن "تقتصر صفة الجني عليه على المضرور مباشرة من الجريمة
وفضلا عن ذلك فإن الحق في المطالبة بالتعويض يجب أن يخول لأقارب الجني
عليه الذين يعولهم إذا كان قد لحقهم ضرر في وسائل تعيشهم.....". وأضاف
إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الرئيسة لإقرار العدالة لضحايا الجريمة الصادر
في ١٩٨٥ على ذلك الأشخاص الذين يصابون بالضرر من جراء تدخلهم
لمساعدة الضحايا في منع وقوع الجريمة.

وعلي هدي ما تقدم يمكننا حصر الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من التعويض في ثلاث طوائف نتناولهم في الفروع التالية:

الفرع الأول : طائفة المجني عليهم.

الفرع الثاني : طائفة من يعولهم المجني عليه.

الفرع الثالث : طائفة المعارنين لسلطات مكافحة الجريمة.

الفرع الأول

طائفة المجني عليهم

تمهيد وتقسيم:

لا تكتفي غالبية التشريعات بصفة المجني عليه كصفة مجردة لاستحقاق التعويض من الدولة، بل تتطلب هذه التشريعات - علي اختلاف فيما بينها- بعض الشروط الأخرى في جانب المجني عليه حتى يحق له الحصول علي التعويض. تتعلق هذه الشروط أولا: بكون الضرر شخصا وترتب مباشرة علي الجريمة، وتتعلق ثانيا: بكون المجني عليه غير ضالع في الجريمة، ويتعلق ثالثا: بمدى علاقة القرابة بين الجاني والمجني عليه، ويتعلق رابعا: بمدى حاجة المجني عليه للتعويض، ويتعلق خامسا: بجنسية المجني عليه.

ولما كنا سنتناول بالدراسة الشروط المتعلقة بالضرر في المطلب التسالي مباشرة بالتفصيل، كذلك الأمر بخصوص مساهمة المجني عليه في الجريمة في الباب الثاني من القسم الثاني من هذه الدراسة، كما تناولنا علاقة القرابة بين الجاني والمجني عليه وأثرها في استبعاد التعويض في المطلب السابق مباشرة، فإن هذا

يدعونا للإحالة في خصوص هذه المسائل إلى المواضع المشار إليها، ليعني معنا بعد ذلك الشرطان الأخيران لتناولهما علي النحو التالي:-

أولاً: شرط الحاجة إلى التعويض.

تختلف التشريعات في مدى حاجة المجني عليه للاستفادة من التعويض، ويمكن أن نلمح في هذا الصدد اتجاهين رئيسين: أحدهما يعلق حصول المجني عليه علي التعويض علي حاجة المجني عليه، والاتجاه الثاني عكس ذلك. ونسترعي الانتباه منذ البداية أن هذا مرده الاختلاف في الأساس الذي يبنى عليه التعويض - والآنف دراسته تفصيلاً - فالدول التي تأخذ بالأساس الاجتماعي تدرج في الاتجاه الأول، أما الدول التي تأخذ بالأساس القانوني فلها تدرج في الاتجاه الثاني، ونفصل ما أجهلناه في السطور التالية.

الاتجاه الأول: تذهب تشريعات هذا الاتجاه إلى عدم منح المجني عليه التعويض إلا إذا كان في حاجة ماسة إليه، كقانوني كاليفورنيا ونيويورك، حيث تشترط مثل هذه التشريعات أن يتخلف عن الجريمة ضائقة مالية شديدة نتيجة للعجز عن العمل، أو لفقدان العائل، أو لإنفاق باهظ المصاريف^(١٨٩) وينص قانون التعويض في السويد علي إجراء تحقيق سابق بشأن حاجة المجني عليه للتعويض قبل تقدير الجهة المختصة للتعويض^(١٩٠). وقريب من ذلك ما تأخذ به النمسا وبعض المقاطعات الكندية (نيوفاوند وساكشوان) حيث لا يحصل المجني عليه علي التعويض إلا إذا تبين أن الضرر الذي لحق به أدى إلى اضطراب موقفه المالي^(١٩١). وكذلك فعل القانون الألماني^(١٩٢) وكنا قد أشرنا من قبل أن قانون ١٩٧٧ الفرنسي كان يشترط أن يفضي الضرر إلى الوفاة أو العجز الكلي عن

العمل أو العجز الجزئي لمدة تزيد علي شهر (م ٧٠٦ - أ.ج.ف)، كما يستلزم قانون (٨٣ - ٦٠٣) لسنة ١٩٨٣ أن يشكل الضرر اضطرابا جسيما في أنماط الحياة لفقدان الدخل أو نقصه، أو زيادة الأعباء والتكاليف، أو لعدم القدرة علي العمل أو الاعتداء علي السلامة الجسدية أو العقلية (م ٧٠٦ - ٢/٣) (١٩٣).

الاتجاه الثاني : تذهب قلة من التشريعات إلي عدم تعليق حصول المجني عليه علي التعويض علي حاجته المالية، كقانون فنلندا (١٩٤) وبريطانيا وأيرلندا وماساشوستسي الأمريكية (١٩٥). وهي تشريعات أخذت غالبا بالأساس القانوني الذي أوصي به كذلك مؤتمر بودابست.

ثانيا: شرط الجنسية:-

تميل بعض التشريعات إلي مساواة الوطني بالأجنبي في الحصول علي تعويض من الدولة، فلا يعتد بما إذا كان المستفيد من التعويض من رعايا الدولة دافعة التعويض أم من رعايا دولة أخرى، طالما أن الجريمة قد وقعت داخل النطاق الإقليمي للدولة دافعة التعويض. ومن هذه الدول إنجلترا وأيرلندا وهولندا والداغرك والنرويج (١٩٦). ويعتبر هذا ترجمة صادقة لما أوصي به مؤتمر بودابست من أنه "ينبغي أن يعامل الأجانب معاملة الوطنيين إذا وقعت عليهم الجريمة الموجبة للتعويض في إقليم الدولة أو علي سفينة تحمل علمها أو طائرة تحمل جنسيتها، دون أن يتوقف ذلك علي شرط المعاملة بالمثل" (١٩٧). وذهب القانون النمساوي إلي عكس ذلك، فقصر التعويض علي ضحايا الجريمة من مواطني النمسا فقط (١٩٨). وتوسطت بعض التشريعات فلم تحرم المجني عليه

الأجنبي كلية من التعويض، بل وضعت بعض الشروط لذلك، كالقانون الألماني الذي اشترط المعاملة بالمثل، وكقوانين السويد وفنلندا ولكسمبرج التي اشترطت تمتع الأجنبي بالإقامة العادية^(١٩٩).

هذا ولم يشترط قانون التعويض الفرنسي الصادر في ١٩٧٧ أن يكون المجني عليه فرنسيا، إلا أن قانون ١٩٨١/٢/٢ قد قرر (في م ٧٠٦ - ١٥ أ.ج) والمعدلة بالمادة ٧٤ من قانون ١٩٨٥/١٢/٣٠ بأن الأجنبي لا يستطيع المطالبة بالتعويض إلا إذا كانت دولته قد عقدت اتفاقية مع فرنسا للمعاملة بالمثل، أو يكون مقيما في فرنسا بموجب بطاقة إقامة. وإذا ارتكب الجريمة في الخارج ضد فرنسي فإنه يحق له الحصول على التعويض من فرنسا - خروجاً على المبدأ السابق - وذلك طبقاً للمادة ٧٠٦ - ١٣.

ويرى البعض^(٢٠٠) - على أساس من الصحة - أن التمييز بين الوطني والأجنبي وإن كانت له ميزة التخفيف على ميزانية الدولة، إلا إنه منتقد من حيث أن حق الأمن يجب أن توفره للجميع، بلا تمييز بين الوطني والأجنبي، فهذا التمييز لا تقره العدالة ويشجبه كذلك مبدأ المساواة أمام القانون.

الفرع الثاني

طائفة من يعولهم المجني عليه

من المعلوم أن الجريمة تصيب بأضرارها أشخاصا آخرين غير المجني عليه، وأكثر هؤلاء ضررا هم أقارب المجني عليه الذين كانوا يعولهم المجني عليه قبل الجريمة. وانسجاما مع الأساس الاجتماعي للتعويض - والذي تقوم عليه أغلب

التشريعات - فقد مدت غالبية التشريعات^(٢٠١) التعويض ليشمل هؤلاء الأشخاص فذلك أقرب للعدل والإنصاف.

ونسترعي الانتباه منذ البداية إلى أن تشريعات التعويض تتباين حول تحديد الأقارب المستحقين للتعويض. فبعضها يضيق في هذا التحديد، كالقانون الهولندي والقانون الألماني اللذان يقصران التعويض علي الزوجة والأولاد والأبوين إذا كانوا يعولهم المجني عليه.^(٢٠٢) وتتوسع بعض التشريعات في هؤلاء الأقارب، كالقانون النيوزيلندي الذي يجعل التعويض شاملا للزوجة والأبوين والجدين ووالد الزوج أو الزوجة والأخ والأخت والأخوة غير الأشقاء^(٢٠٣).

وخلق بنا في هذا المقام أن نسجل الملاحظات الآتية:

فمن ناحية أولى نلاحظ أن الشرط الأساسي لتعويض هؤلاء هو: اعتمادهم في معيشتهم علي المجني عليه وإصابتهم بأضرار في وسائل تعيشهم بسبب الجريمة. فإذا لم يتحقق هذا الشرط في الشخص، فإنه لا يستحق التعويض ولو كان قريبا للمجني عليه. وإمعانا في إعمال هذا الشرط فإن بعض القوانين تمد التعويض إلي كل شخص كان يعتمد علي المجني عليه في معيشته ولو لم يكن قريبا له كقوانين فرنسا والنرويج وكوبيك^(٢٠٤) ونيويورك.^(٢٠٥)

ونلاحظ من ناحية ثانية أن المعيشة المشتركة مع المجني عليه، وإن كلفت قرينة علي الإعالة، إلا أنها ليست قرينة قاطعة، بل قابلة لإثبات العكس. ومن ثم يبدو لنا غريبا ما اشترطته بعض القوانين - كقانوني ماساشوستس وكوبيك - في القريب أن يكون قاطنا مع المجني عليه في مسكن واحد، لأن العبرة في

التعويض هي بكون القريب معا لا من المجني عليه لا بكونه يعيش معه في مسكن واحد (٢٠٦).

وأخيرا نلاحظ من ناحية ثالثة أن البعض (٢٠٧) قد أشار إلى أن جميع قوانين التعويض تحرم الأقارب من التعويض إلا في حالة وفاة المجني عليه فحسب. وهو مسلك منتقد (٢٠٨) لأن الجريمة قد تؤدي إلى عجز المجني عليه عن العمل دون وفاته، ومن ثم انقطاع مصدر إعالة الأقارب، وليس من العدل أن نضن عليهم بالتعويض في مثل هذه الحالة.

الفرع الثالث

طائفة المعاوين لسلطات مكافحة الجريمة

تقديرًا للدور الذي يقوم به بعض الأفراد في معاونة أجهزة مكافحة الجريمة، في منع وقوع الجريمة أو القبض على الجناة، وحثا لهم على نجدة من وجد في خطر الجريمة، فقد حرصت مختلف القوانين على تعويض هؤلاء عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب قيامهم بهذا العمل.

وفي إطار تشجيع الأفراد على القيام بهذا العمل فقد حرصت العديد من قوانين التعويض على تقرير العديد من الامتيازات لمثل هؤلاء الأفراد. من ذلك تعويضهم عن الأضرار الناشئة عن جرائم الأموال حتى ولو كان القانون يعرض عن الأضرار الناجمة عن جرائم الأشخاص فقط، كما هو الوضع في القانون الألماني (٢٠٩). كما أن من القوانين من يستثني هؤلاء من الحد الأقصى لمبلغ التعويض، وتقرر لهم تعويضًا كاملاً حتى ولو تجاوز الحد الأقصى المقرر لتعويض ضحايا الجريمة، كما في قوانين أو تاريو وفرنسا وكندا والأغلبية الساحقة من

قوانين الولايات المتحدة الأمريكية^(٢١٠). ومن نافلة القول ما تقرره قوانين المقاطعات الكندية من شمول التعويض للأضرار المادية والجسدية وكذلك المعنوية^(٢١١). وأخيرا فإنه لا يشترط حاجة هؤلاء للتعويض إذا كان القانون يعلق تعويض الضحايا علي هذا الشرط^(٢١٢).

هذا وقد حرصت الجمعية العامة للأمم المتحدة علي أن تشمل الحماية المقررة لضحايا الجريمة هذه الفئة من الأشخاص. فقد جاء في الإعلان العالمي بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة أن مصطلح الضحية في هذا الإعلان يشمل الأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محتهم أو لمنع الإيذاء .

وبهذا نكون انتهينا من دراسة الشروط المتعلقة بالأشخاص المستحقين للتعويض، لننتقل سريعا لدراسة الشروط المتعلقة بالأضرار محل التعويض.

المطلب الثالث

الشروط المتعلقة بالأضرار محل التعويض

تمهيد وتقسيم:

لا يكفي لاستحقاق التعويض أن ثبت الخطأ - أي ارتكاب الجريمة - علي من أتاه، بل يجب فوق ذلك أن يكون هذا الفعل قد جر الضرر علي ضحاياه، فيكون الضرر شرطا لازما لترتيب مسؤولية الدولة عن التعويض. ومسئولية الدولة عن التعويض تستهدف، في عرف من يتوصل بها، إصلاح الضرر المرتب لها. فلا بد أن يكون الضرر قد وقع فعلا، أو كان وقوعه مؤكدا

ولو بعد حين، كما يشترط كذلك أن تكون الجريمة التي ارتكبت سببا للضرر الذي حدث، فإذا انفصم عري علاقة السببية بينهما لم يكن لطلب التعويض محلا . وعلي الجملة يجب أن يستجمع الضرر المواصفات التي تجعل التعويض عنه مبررا.

والضرر هو المساس بحق من حقوق الإنسان أو مصلحة مشروعة له، فيلحق به خسارة أو يفوت عليه كسبا مشروعاً . علي أن هذه الحقوق لا تقتصر علي التي تتناول الجانب المالي من كيان الإنسان، وإنما تشمل كل حق يخول صاحبه سلطة ومزايا يتمتع بها في حدود القانون، فلكل إنسان الحق في الحياة وفي سلامة جسمه وفي استقراره النفسي وفي استمتاعه بأمواله وفي حريته وفي احترام حياته الخاصة. فإذا وقع الاعتداء ماسا بحق من هذه الحقوق فإن الضرر ينتج عن وقوعه.

ونظرا للطبيعة الاحتياطية لمسئولية الدولة عن التعويض، فإن الدولة لا تقوم إلا بتعويض بعض الأضرار وفقا لشروط معينة. فثمة شروط تتعلق بالضرر الذي يتم تعويضه، وأخري تتعلق بنوع الضرر المعروض عنه. وما تقدم يبرز الموضوعات التي تقتضي منا التوضيح تباعا علي النحو التالي:-

الفرع الأول : خصائص الضرر المعروض عنه.

الفرع الثاني : نوع الضرر الذي يتم تعويضه.

الفرع الأول

خصائص الضرر المعوض عنه

يتعين ألا يغرب عن البال منذ البداية، أنه لا يوجد ثمة اختلاف بين مواصفات الضرر الذي تقوم الدولة علي تعويضه وتلك التي ينبغي أن تتوافر في الضرر اللازم لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية. وعلي ذلك يجب أن يكون الضرر محققا وقوعه وليس محتملا ، كما يجب أن يكون شخصا ومباشرا ولوضح هذه الخصائص في بذتين كما يلي:-

أولا: الضرر المحقق الوقوع:

تتفق قوانين التعويض علي اشتراط تحقق الضرر الفعلي في الشخص الذي يعوض من قبل الدولة. فالضرر الذي يستجع التعويض عنه هو الضرر المحقق وقوعه حالا أو مستقبلا، فيكون أكيدا من هذه الزاوية. وهكذا يظهر الضرر المحقق في صورتين: فأما الصورة الأولى للضرر المحقق فهي التي يكون فيها الضرر حالا، فإذا وقع الاعتداء علي شخص وأحدث فيه ضررا اكتملت عناصره نهائيا - كأن يودي بحياة شخص أو يعجزه عن العمل أياما، أو يقع التعدي علي عقار فيزيل معاله نهائيا أو علي حيوان فيقضي عليه- فإن هذه الأضرار تكون محققة حالة بفعل ما وقع من نتائج نهائية ثابتة.

أما الصورة الثانية التي يظهر فيها الضرر المحقق فهي الضرر المستقبلي، وهو ضرر تحقق سببه ولكن آثاره لم تظهر كلها أو بعضها، فكان حصولها أكيدا بعد تراخيها زمتا بفعل عوامل تجعل هذا الحصول يتراخي. فإذا أصيب شخص بعجز دائم عن العمل، فإن عجزه الذي ثبت نهائيا هو الضرر الحال الذي

تكرست معاملة، ولكن العجز الذي يحرم المصاب مستقبلا من دخل كان يجنيه أو قد يوجب عليه الاستعانة بشخص لخدمته لقاء أجر يؤديه إليه، فهذا الأجر وذاك الحرمان هما من الأضرار المستقبلية^(٢١٣).

والبحث في الضرر المستقبل الذي يوجب التعويض عنه يقتضي إقامة الحد بينه وبين الضرر المحتمل الذي لم يتكامل له ما يجعل التعويض عنه مبررا . فالضرر المحتمل هو الذي يتوقف وقوعه علي ظرف غير مؤكد حصوله، فتكون فكرة الاحتمال هي التي تحكمه فتميزه عن الضرر المستقبل وهذا الاحتمال هو ما حمل الفقه^(٢١٤) علي التمييز بين الضرر الاحتمالي، فيبقى خارج إطار المطالبة بالتعويض، والضرر المسبلي القابل للتقدير، وهذا ما يوجب تحديده والحكم بالتعويض عنه لأنه بحكم الضرر المحقق.

وقد قضي بأن احتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب تعويض، بل يلزم أن يكون الضرر المدعي به محققا^(٢١٥). وحكم بأنه لا يجوز لإخوة القتل المطالبة بتعويض مادي عن فقدته، علي أساس أنه هو الذي كان سيعولهم بعد وفاة والدهم، لأن هذا مجرد احتمال قد يحدث وقد لا يحدث^(٢١٦) هذا بخلاف الدعوى التي يقيمها الوالد عن فقد ولده، فتعويضه لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل، إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد، بما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد علي أية حال^(٢١٧).

ويدق البحث في خصوص التعويض عن تفويت الفرصة^(٢١٨). فهل تفويت الفرصة يدخل في دائرة الضرر المستبلي فيتم تعويضه، أم يدخل في دائرة الضرر المحتمل فلا يعرض؟. لا يخفي علي ذي بصر أن تفويت الفرصة يقوم أساسا علي أن الجريمة قد حالت بين الضحية وبين القيام بعمل كان من

الممكن أن يجلب إليه المنفعة، فكلاهما عملاقان محتملان، مما يخرج تفويت الفرصة من دائرة الضرر المستقبلي القابل للتعويض. علي أن تفويت الفرصة قد يشكل في حد ذاته ضررا ، فقد يكون ضحية الجريمة مقبلا علي عمل من شأنه فيما لو تم أن يجلب له المنفعة، كالتألب الذي يسجل للتقدم لامتحان معين، أو المرشح لوظيفة، وكانت إمكاناته العلمية أو الوظيفية تجعل من المحتمل أن ينجح فيه، هنا يمكن اعتبار تفويت الفرصة ضررا قائما بذاته بغض النظر عن النتائج غير المؤكدة - أي الاحتمالية - التي يمكن حدوثها.

فقد أقر القضاء في فرنسا بحق زوجة طالب طب في السنة السادسة من دراسته كانت ملامح المستقبل مشرقة أمامه بالنظر إلى تفوقه في الجامعة وممارسته التدريب في المستشفى بالتعويض عن الضرر اللاحق بها من جراء وفاته بمحادث سيارة، لما فاتها من فائدة كانت ستجنيها نتيجة لإمكانية تبوء زوجها مركزا مرموقا في مهنته حالت الوفاة دون بلوغه^(٢١٩) كما أقرت محكمة النقض الفرنسية بمسئولية الطبيب عن الأخطاء التي أثرت في فرص الشفاء، حتى ولو لم يكن من المؤكد أن هذه الأخطار كانت السبب المولد للوفاة أو العاهة، ومن ثم قررت إلزامهم بالتعويض الجزئي عن الأضرار اللاحقة بالمريض أو ورثته لأنه يمكن التزوع بالضرر بمجرد تفويت فرصة كانت متوفرة^(٢٢٠) وقد حرصت المحكمة علي التنويه بأن تفويت الفرصة في هذه الحالة لا يستتبع تعويضا كاملا عن الضرر النهائي الناتج عن الوضع الذي أمسي فيه المريض الذي عولج أو أجريت له العملية، فيكون التعويض جزئيا^(٢٢١).

لذا تحقق الضرر علي هذا النحو فيجب علي الدولة - في حالة عجز الجاني أو جهالة - أن تقوم بتعويض ضحايا الجريمة عن هذه الأضرار.

ثانيا: الضرر الشخصي المباشر:

سبق أن قلنا أن خصائص الضرر الذي تعوضه الدولة، هي ذات خصائص الضرر المبرر لرفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ... ومن هذه الخصائص أن يكون الضرر شخصا وناشئا مباشرة عن الجريمة.

والضرر الشخصي هو الذي ينال من المدعي ذاتيا أي الذي يمس حقوقه أو مصالحه فيؤثر في نفسه، ليكون الادعاء واردا باسمه، إذ أن الحق في التعويض يدخل في ذمته^(٢٢٢). ونسترعي الانتباه منذ البداية إلى أنه لا يقصد بشخصية الضرر أن تكون الجريمة قد وقعت مباشرة على شخص المدعي بالضرر، فقد تقع الجريمة على شخص معين، وهو المجني عليه فيها، ويتعدى ضررها إلى شخص آخر - من الموصوفين ضحايا الجريمة - فيكون لهذا الأخير حق المطالبة بالتعويض^(٢٢٣). فإذا حصل الاعتداء على الوالد فأودي بحياته، فإن ما حل به يرتد بالضرر على ابنه الصغير الذي كان يعول عليه في تأمين معيشته، وهذا الضرر المرتد النازل بالابن هو ما يستلزم التعويض عنه، وهذا النوع من الضرر يقابله - عند تحققه - تعويض مستقل عن التعويض الذي يغطي الإصابة الأصلية الواقعة على المجني عليه. وبناء عليه فإنه لا يقبل من الشخص المطالبة بالتعويض عن ضرر لحق غيره مهما كانت صلته بهذا الأخير اللهم إلا إذا كان له حق تمثيله قانونا^(٢٢٤).

أما الضرر المباشر فهو الذي ينشأ ضرورة عن الجريمة، بحيث تكون الجريمة شرطا لازما وكافيا لحدوث الضرر، فهي لازمة لأنه لولاها لما حدث الضرر، وهي - أي الجريمة - كافية لإيقاع مثل هذا الضرر، لينشأ بين الجريمة ونتيجتها - أي الضرر - علاقة سببية تصل مباشرة الأثر بمصدره^(٢٢٥). وقد

عبرت محكمة النقض المصرية عن هذا المعنى بقولها «أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية..» (٢٢٦).

ويفسر اشتراط كون الضرر شخصا ومباشرا بأن القضاء الجنائي يختص استثناء بنظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية، وكذلك تشترط قوانين التعويض أن يكون الضرر المطالب بالتعويض عنه قد نتج مباشرة عن الجريمة، لأن التزام الدولة بالتعويض يعد استثناء حيث يبقى الجاني هو المسئول الأصلي عن تعويض الجاني عليه (٢٢٧).

وتحرص قوانين التعويض من ميزانية الدولة علي إبراز هذا الشرط، بل إن بعضها نص صراحة علي الضرر الشخصي المباشر، فهذا قانون ماساشوستس يعرف الجاني عليه بأنه «ذلك الشخص الذي يعاني من أضرار شخصية أو من وفاة كنتيجة مباشرة لجريمة». «كما نص قانون ماريلاند علي أن «الجاني عليه المستحق للتعويض هو الشخص الذي أصيب بأضرار شخصية مادية أو موات كنتيجة مباشرة لارتكاب الجريمة ضده». والقانون الإنجليزي أيضا يشترط لاستحقاق التعويض من الدولة أن يكون الضرر شخصا ونتيجة مباشرة للجريمة» (٢٢٨) وقد جاء في التوصية الثانية لمؤتمر بواديست أن صفة الضحية الذي يستحق تعويضا تقتصر علي المضرور مباشرة من الجريمة.

الفرع الثاني

نوع الضرر الذي يتم تعويضه

أولا : مفهوم الضرر المادي الذي يتم تعويضه

لاحظنا من خلال استقراءنا لما كتب في هذا الخصوص أن مفهوم الضرر المادي ليس مستقرا لدى كثير من الباحثين. فالبعض^(٢٢٩) يستعمل هذا المصطلح كمرادف للضرر المالي فحسب، سواء في ذلك نشأ عن جرائم الأموال أم جرائم الأشخاص. والبعض الآخر^(٢٣٠). يشير إلى أن جميع التشريعات تعوض الأضرار المادية التي تقع علي المجني عليهم في جرائم الأشخاص ... وأغلب الظن أن هذا الجانب الأخير يقصد بالأضرار المادية الأضرار الجسدية.

والصحيح الذي نعتقده أن الضرر المادي هو كل إيذاء يحل في شخص المجني عليه، ويسمى في هذه الحالة بالضرر الجسدي، كما هو كل تعدي يقع علي حق من حقوقه المالية أو علي أمواله فينقص منها أو ي تلفها أو يحول دون مالكتها واستعمالها. فالوجه الثاني هو الذي يمس بحقوق أو مصالح مالية للإنسان فيكون له انعكاسه علي ذمته أو موارده، أو يحرمه من فائدة أو مزية ذات قيمة مالية، أو يلقي عليه تكاليف أو أعباء^(٢٣١). وبناء علي ذلك نستطيع أن نقول أن كل ضرر مالي هو ضرر مادي، ولكن العكس ليس صحيحا فليس كل ضرر مادي يكون ضررا ماليا إذ قد يكون ضررا جسديا .

ولما كنا قد تناولنا فيما سبق التعويض عن الأضرار المالية الناشئة عن الجريمة فنحيل إليها منعا للتكرار^(٢٣٢). كما أن قوانين التعويض تجمع علي التعويض عن الأضرار الجسدية، وإن كانت لا تعوض عن الضرر الجسدي في

حد ذاته، وإنما تعوض انعكاسات الإصابة الجسدية علي الكيان المالي للضحية. آية ذلك أن قوانين التعويض، في مجملها، تشترط درجة معينة من الجسامة - ذات صبغة اقتصادية - للتعويض عن الأضرار الجسدية، وقد ألمعنا إلى ذلك أيضا فيما سبق فنحيل إليها^(٢٣٣). يبقى إذن معنا الآن بيان دور الدولة في تعويض الأضرار المعنوية وهذا ما سوف يكون مدار حديثنا في النبة التالية.

ثانيا : دور الدولة في تعويض ضحايا الجريمة عن الأضرار المعنوية:

الضرر المعنوي هو الذي يصيب الإنسان في كيانه الاجتماعي أو النفسي، فالضرر المعنوي الذي يصيب الجانب الاجتماعي من كيان الإنسان ينتج عن المساس بالسمعة والكرامة والشرف والطمأنينة والاعتبار والمكانة والمعتقدات التي يحرص عليها الشخص في محيطه أو وسطه. أما الضرر المعنوي فهو الذي يمس الجانب النفسي والعاطفي من الكيان المعنوي للإنسان فيؤدي إلى الألم في النفس أو الإحساس بالألم في الجسد^(٢٣٤).

ولقد أثارت مسألة التعويض عن الضرر المعنوي - بصفة عامة - جدلا استمر زمنا بين الفقهاء، فكان منهم المؤيد والمعارض وكل يقدم حجة، ولم تكن هذه الحجج بالواهية حتى يتجاوزها القضاء بل بالعكس تأثر بها، وبقدر ما كلن النقاش يتطور وتميل الآراء نحو القبول بالتعويض أو نحو استبعاده، بقدر ما كانت قرارات المحاكم - بدرجاتها - تأتي لتعكس هذا التيار أو ذاك^(٢٣٥).

ويتعين ألا يغرب عن الملاحظة في مجال التزام الدولة بتعويض الأضرار المعنوية أن قوانين التعويض لا تتبع سياسة واحدة في هذا الشأن، فبعضها يعرضه

في حدود معينة كقوانين: نيوزيلندا وإنجلترا وفرنسا والسويد وجميع مقاطعات كندا - ما عدا كوبيك - وبعض الولايات المتحدة الأمريكية، والبعض الآخر من قوانين التعويض ترفض التعويض عن هذه الأضرار، من ذلك: القانون الألماني ومقاطعة كوبيك بكندا أو بعض الولايات الأمريكية مثل نيويورك وماساتشوستس (٢٣٦).

ولقد انتقد جانب من الفقه (٢٣٧) موقف التشريعات الراضية للتعويض على أساس أن القول بأن الضرر المعنوي ليست له معايير منضبطة مما يجعل المحاكم عاجزة عن تقديره، هو قول محل نظر، لأن القضاء استقر على التعويض عن الضرر المعنوي، وهو قادر على بيان عناصره وإثباته في كل حالة تعرض عليه. كما أنه لا تكفي الخشية من زيادة تكاليف برامج التعويض للقول برفض التعويض، لمخافة ذلك لمبادئ المساواة والإنصاف التي ينبغي أن تسود قوانين التعويض، كما أن هناك من الأضرار الأدبية التي تفوق أي ضرر مادي ويظهر ذلك جليا في الجرائم الجنسية.

خلاصة وتوطئة:

تناولنا في الفصل الآنف التطوير طرفا أساسيا من سياسة الدولة في حماية حقوق ضحية الجريمة، وهو التزام الدولة بتعويضه كلما شق عليه الحصول علي تعويض للضرر الذي أصابه من طريق آخر. ونري في هذه الخاتمة ضرورة إقرار المشرع المصري لمبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، سيما وأن الشريعة الإسلامية -وهي المصدر الأساسي للتشريع- تعرف مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، فيما يسمي بمبدأ "لا يطل دم في الإسلام" ونظامي الدية والقسامة علي النحو الذي تفصله كتب الفقه الإسلامي.

ليس هذا فحسب، بل إن الدستور المصري قد أوجد نواة المبدأ في المادة ٥٧ منه، والتي تقرر إلزام الدولة بتعويض من وقع عليه الاعتداء تعويضا عادلا ، أيا كان محل الاعتداء، وأيا كان شخص القائم بالاعتداء موظفا كان أم شخصا عاديا ، وهذا هو بعينه المجال الطبيعي للتعويض وفقا لقوانين التعويض التي صدرت في الدول الأخرى.

كما جاء مشروع قانون العقوبات الإسلامي، الذي انتهت من إعدادده إحدى لجان مجلس الشعب عام ١٩٨١، ليقرر هذا المبدأ في المواد: ٢/٢١٤، ٢١٥، ٢٧٠ منه، حيث توجب هذه النصوص الدية من بيت مال المسلمين في كافة الحالات التي لا يعرف فيها الجاني، أو يتضح أنه معسر، أو عندما لا تكون له عاقلة.

فمبدأ التزام الدولة بالتعويض في مصر يجد أساسه من الناحيتين الشرعية والدستورية، ويستلزم الأمر إصدار قانون لتنفيذ ذلك (٢٣٨).

الفصل الثالث

دور الدولة في تعويض ضحايا جرائم معينة

تمهيد وتقسيم:

غمر المجتمعات البشرية المعاصرة طوفان من الأعمال الإرهابية، حيث غزت الجريمة الإرهابية العالم بأسرة بصورة لا تستطيع أي دولة مهما كان نظامها السياسي أو درجة تطورها الحضاري أن تدعي أنها بمقاومة منها. فلا يكاد يمر يوم بدون أن تظالعنا وسائل الإعلام المختلفة عن قيام فرد أو عصابة من الأفراد بارتكاب أعمال إرهابية تثير الرعب وتبعث الفزع وتشيع الاضطراب في المجتمع. ونظرا لأن الجريمة الإرهابية تخلف -فضلا عن الرعب والترويع- أضرارا جسمية ومالية جسيمة تلحق بالضحايا، وتعجز أحكام وآليات المسؤولية والتأمين عن مواجهتها، فقد أقدم المشرع، في العديد من الدول التي عانت كثيرا من ويلات الإرهاب المتكرر، على إصدار القوانين التي تلزم الدولة بمقتضاها بتعويض ضحايا الجرائم الإرهابية.

ولما كان مرض الإيدز من موضوعات الساعة، لأنه أخطر مرض عرفته البشرية حتى الآن، لعدم وجود علاج فعال له، ولسرعة انتشاره بشكل رهيب ومخيف، حيث تؤكد الإحصاءات أن عدد الضحايا سوف يبلغ في تمام الألفية الثانية من ثلاثين إلى أربعين مليونا . ولما كان أحد أهم أسباب انتقال مرض الإيدز -فضلا عن سببه الرئيس المتمثل في العلاقات الجنسية- هو نقل الدم الملوث من إنسان مريض بالإيدز إلى إنسان آخر غير مريض، مما يشكل جريمة إن لم تكن عمدية فهي خطئية. فقد أثير التساؤل عن حق ضحايا جريمة نقل الدم

الملوث بالإيدز إليهم في التعويض عن هذه الجريمة التي تؤدي بحياتهم حتما؟ ونظرا لصعوبة التعويض وفقا لآليات المسؤولية المدنية في مفهومها التقليدي، فقد أصدر المشرع الفرنسي قانونا في ١٩٩١/١٢/٣١ أسس بمقتضاه صندوق تعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث، بصورة مباشرة وبإجراءات أكثر سهولة وسرعة .

وسوف نقدم في هذا الفصل دراسة عن تعويض ضحايا جرائم الإرهاب وضحايا جرائم نقل مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث، للوصول إلى إمكانية تطبيق نظام حكومي مصري لتعويض مثل هؤلاء الضحايا بصفة خاصة، ولسو لم يتقرر مبدأ التعويض بصفة عامة.

وبناء على ما تقدم تتوزع دراستنا في هذا الفصل إلى بحثين كما يلي:

المبحث الأول : دور الدولة في تعويض ضحايا جرائم الإرهاب .

المبحث الثاني : دور الدولة في تعويض ضحايا جرائم نقل الإيدز بسبب نقل الدم الملوث.

المبحث الأول

دور الدولة في تعويض ضحايا جرائم الإرهاب

تمهيد وتقسيم:-

إن الإرهاب منطقة مظلمة من مناطق السلوك الإنساني ومن أعقدها، وهو نوع من الإيدز الفكري يأتي على الأخضر واليابس فيدمره... فالأعمال الإرهابية تعد من أكثر الأعمال استكارا ، لارتكاب القتل على مجني عليهم

عديدين من البرءاء مع التستر خلف الشعارات الدينية والسياسية... وفي حين "توجد علاقة بين الفاعل والمجني عليه في جرائم العنف، فغالبا ما تكون هذه العلاقة مفقودة بين الإرهابي وضحاياه .. كما أن الأثر النفسي والسياسي الذي تحدثه الواقعة الإرهابية هو الهدف من الواقعة وليس ضحاياهـا، فاستهداف السائح مثلا ليس هدفا، لكن الهدف هو ضرب السياحة..." (٢٣٩).

ولقد أدى تزايد حجم المحاولات المتوارة لإتمام المزيد من تلك الجريمة إلى ارتفاعها لمصاف الظاهرة، مما وسع من قدر الاهتمام بها ليتخطى نطاقه دائرة حدود الدولة الموجهة إليها الجريمة، لتشمل بأضرارها نطاق المجتمع برمته. ولقد ساعد على ذلك حدة الصراعات الدولية وتأجج بؤر الصدام المسلح في العديد من أرجاء المعمورة، مع حرص الدول الكبرى على إزكاء جذورها والاستفادة مما تحفل به من تناحرات، وذلك بتنظيم الظروف بين مختلف الطوائف المتناحرة، مما يغري أفرادها وقادتها إلى تبني أسلوب الإرهاب كوسيلة أثيرة للوصول لمبتغاهـا وتحقيق تفوقها على بقية تلك الطوائف.

وحديثنا ينتظم أساسا حول تعويض ضحايا جرائم الإرهاب، لذا فإننا سنعمد إلى بيان هذا الموضوع مباشرة (٢٤٠) من خلال خطة العمل التالية:-

المطلب الأول : مبررات وضع نظام خاص للتعويض عن جرائم الإرهاب.

المطلب الثاني : نظام تعويض ضحايا الإرهاب في فرنسا.

المطلب الثالث : تعويض ضحايا الإرهاب في الدول الأخرى.

المطلب الأول

مبررات وضع نظام خاص لتعويض ضحايا جرائم الإرهاب.

أولا : التزايد المطرد في الجرائم الإرهابية.

لقد غمر المجتمعات البشرية في العقدين الأخيرين من هذا القرن ريح عاصف من الأعمال الإرهابية، فلا يكاد يمر يوم بدون أن تطالعنا وسائل الإعلام بأعمال إرهابية تثير الرعب والفرع في المجتمع وتقوض أركانه، فالإرهاب بسبب ذو عذاب شديد ينذر بخطر تقويض أسس الدولة برمتها^(٢٤١).

إذ يبين من الإحصاءات التي تداولتها وسائل الإعلام - والمستقاة من المصادر الرسمية - أن حوادث الإرهاب التي تمت علي الصعيد الدولي، ما عدا الاعتداءات التي تمت في إيطاليا أو المتصلة بالتراع العربي - الإسرائيلي، بلغت " ١٢٠٠ " اعتداء إرهابي بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٦، وأهم هذه الحوادث تمت بإلقاء القنابل، حيث بلغ عددها ٥٠١ حادثة منها: ٢٢٥ حادثة في أوروبا الغربية، ٩٨ حادثة في أمريكا اللاتينية، ٨١ حادثة في أمريكا الشمالية، ٤٦ حادثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثم تأتي جرائم خطف الأشخاص والتي بلغت ١٣٧ حادثة، منها: ٨٧ حادثة في أمريكا اللاتينية، ١٧ حادثة في جنوب أفريقيا، ٩ حوادث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٧ حوادث في آسيا، ٣ حوادث في أمريكا الشمالية. كما وقع في نفس الفترة ١١٩ هجوما مسلحا علي أفراد أو مؤسسات، ١٠٣ حادثة حريق، ٦٣ حادثة اغتيال، ٣٥ حادثة أخذ رهائن، ٤٨ حادثة إرهابية أخرى^(٢٤٢).

ومنذ سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٨٣ تمت آلاف الحوادث حيث وقع ٥١٧٥ حادثا إرهابيا نتج عنها ٣١٨٩ قتيلا ، ٧٧٩١ جريحا، ومنذ سنة ١٩٨٠ زاد عدد الحوادث الإرهابية بنسبة ٢٠% في المتوسط، وبلغ نصيب أوروبا منها النصف^(٢٤٣). وقع منها فقط خلال عام ١٩٨٣ (٩٠٠) اعتداء إرهابي استهدف ضحايا من ٨٥ جنسية مختلفة، فالإرهاب أصبح ينال أكثر من ثلثي دول العالم^(٢٤٤).

وفي الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٤ اغتيل ١٠ آلاف شخص من الشرق الأوسط لأسباب عقائدية، وطائفية، وبلغت الخسائر المالية ٩٠ بليوناً من الدولارات، فآثار الإرهاب لا تقتصر على القتلى والجرحى، بل تمتد إلى المنشآت، والملكية الخاصة أو العامة التي تحترق، أو تدمر، أو يتم تخريبها.^(٢٤٥)

وفي الجزائر وحدها في السنوات الأخيرة وقع آلاف الأفراد ضحايا للإرهاب، كان أقربها لكتابة هذه السطور ما طالعنا به الصحف^(٢٤٦) من أن " ١١ " شخصا لقوا حتفهم وأصيب ٤٠ آخرين، صباح يوم ١٤/٧/١٩٩٧ نتيجة انفجار قنبلة في إحدى ضواحي العاصمة الجزائرية، كما ذكرت الصحف الجزائرية الصادرة في ١٤/٧/١٩٩٧ أن المتطرفين ذبحوا ٤٤ قرويا خلال العطلة الأسبوعية، وقاموا باختطاف ٢١ فتاة. كما قتلوا ٧ قرويين في قرية دوار عزيز و ٤ في دوار باراجواي و ٣٣ في قرية فتحة بينهم ١٤ امرأة و ٤ مراهقين. وقد بلغ عدد الذين قتلوا في الجزائر منذ إجراء الانتخابات العامة في ١٩٩٧/٦/٥ حتى ١٩٩٧/٧/١٤ ما يقرب من ٤٠٠ شخص علي الأقل^(٢٤٧).

وفي مصر أيضا وقعت كثير من الحوادث الإرهابية في العقود الأخيرة من القرن الماضي - سيما في العقدين الأخيرين - فقد شهدت الفترة من يونيو ١٩٩٢ إلى يونيو (١٩٩٣) ٢٤٥ قتيلا، ٤٢٩ جريحا، منهم من الأهالي الأبرياء ٧٩ قتيلا، ٢٦١ جريحا، ومن أفراد الأمن ١٨ قتيلا، ٩٨ جريحا . وبلغ عدد القتلى من يونيو ١٩٩٣ إلى نوفمبر من العام نفسه ٨٩ فردا من قوات الأمن^(٢٤٨). وفي عام ١٩٩٧ وقع حادثان مروغان: ففي الشهور الأولى من هذا العام وقع حادث إرهابي في قرية داود تكلابنجع حمادي راح ضحيته ١٩ شخصا من الأهالي الأبرياء، وفي نهاية عام ١٩٩٧ وتحديدا في ١٧/١١/١٩٩٧، انفرج الستار عن مشهد مرعب، حيث تنطلق رصاصات الإرهاب الفاشم في معبد الملكة "حتشبسوت" بالأقصر، يسقط عدد (دنا من المائة) من الأجانب بين قتيل وجريح^(٢٤٩). لكننا نحمد الله أن النشاط الأمني الملحوظ قد أدى إلى انحسار الإرهاب الأسود، وواد ثورته الضالة.

أما عن ضحايا الإرهاب الصربي في البوسنة المسلمة، وفي كوسوفو المؤمنة، وضحايا الإرهاب الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، قد يخطئه الإحصاء، فحدث ولا حرج^(٢٥٠).

ثانيا: الاختيار العشوائي للضحايا بقصد إشاعة الرعب في المجتمع.

إن ضحايا الإرهاب هم في الغالب ضحايا برءاء وكبش فداء لأهداف لا يمتون لها بصلة، ويعمد الإرهابيون إلى تحقيقها. ولعل هذا الجهول، والترقب لأحداث قاتلة في زمان ومكان مجهولين، هو ما يجعل للإرهاب سمته الخاصة به، والتي أثارت في الإنسان حالة من القلق. وكلما مرت بالإنسان حالة من

السكون وبدأ في استعادة اتزانه وتضاءل قلقه، قامت ضربة من ضربات الإرهاب لتفقدده حالة الإتزان مرة أخرى، ولشعر في أعماقه حالة أشد من الشجن والقلق والترقب^(٢٥١).

فالإرهاب أخذ يضرب بصورة عمياء، ولم يعد يختار أهدافا محددة أو أشخاصا بذواتهم، بل أضحى يضرب بدون تمييز وبصورة عشوائية لإيقاع أكبر عدد من الضحايا البرياء^(٢٥٢) الأمر الذي يمكن القول معه أن الإرهاب قد أمسى من أخطر الجرائم التي تهدد سلامة المواطنين، فالتخريب الذي يحدثه والقوضى التي ينشرها وحجم الضحايا الذين يلقون حتفهم إثر وقوع الإرهاب، قد اتسع إلى درجة تحرك معها الرأي العام المحلي والدولي، وكذلك الحكومات فعمدت إلى اتخاذ تدابير علاجية ووقائية حاسمة لمواجهة هذه الطامة الكبرى^(٢٥٣).

والذي يجب ألا يغرب عن بالنا أن الإرهاب يسعى إلى تحقيق ما يرنو إليه من خلال إشاعة جو من القوضى والفرع وعدم الاستقرار الأمني في المجتمع، ووسيلته في ذلك العشوائية في اختيار ضحاياه، وارتكاب الجريمة وفق نخط إجرامي معين قوامه إشاعة الخوف والرعب بين الجمهور^(٢٥٤).

ثالثا: عدم ملائمة قواعد التعويض المطبقة للتعويض عن الإرهاب^(٢٥٥).

غني عن البيان أن قوانين التعويض لم تعترف بالمسئولية الحقيقية للدولة، إذ يبقى الجاني هو المسئول الأصلي عن التعويض الواجب دفعه للمجني عليه، كما أن الدولة لا تعوض هذا الأخير إلا إذا استحال عليه الحصول على التعويض كليا أو جزئيا من الجاني، أو من شركات التأمين، أو من صندوق الضمان الاجتماعي^(٢٥٦).

وتداركا لذلك فإن بعض الدول تقرر تعويضا مجانيا لضحايا الإرهاب، أسوة بضحايا الحوادث الجسيمة أو ضحايا الكوارث العامة. بيد أن هذا التعويض المجاني كان مزموما من الناحية الأخلاقية، لأنه يحمل طابع الإحسان، كما أنه يؤدي إلى عدم المساواة بين الضحايا، وحرمانهم من اللجوء للقضاء مهما بدا هذا التعويض قليلا ، لأن الأصل فيه أنه منحة وجدت خارج نطاق القانون^(٢٥٧).

أما ما جاء به قانون ٣ يناير ١٩٧٧ الخاص بتعويض الأضرار الناشئة عن جرائم العنف من ميزانية الدولة، فإنه لا يسمح بضمان تعويض حقيقي وسريع لضحايا الإرهاب، لأنه يضع حدا أقصى للتعويض لا يزداد عليه بلغ - في آخر التعديلات - ٤٠٠ ألف فرنك حتى ولو أدت الجريمة إلى العجز الدائم. كما أن التعويض مقصور على الأضرار ذات الصبغة الاقتصادية فقط، فضلا عن أن للجنة التعويض (C.I.V.I.) أن ترجى الفصل في طلب التعويض إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى العمومية المقامة على الجاني، في الحالات التي يكون فيها لسلوك المضرور أو علاقته بالجاني دخل في ارتكاب الجريمة^(٢٥٨).

كما أن نص المادة ٩٢ الوارد بقانون ٧ يناير ١٩٨٣، والذي يلزم الدولة مدنيا ، بتعويض الأضرار الناشئة عن حوادث العنف، التي تقع أثناء التجمع أو التجمهر، يعني بقاء المضرورين من جرائم الإرهاب - في أغلب الحالات - خارج تطبيقه، سيما في الجرائم التي يتم التخطيط لها وتنفيذها في سرية، وإن كان النص يمكن تطبيقه على جرائم الإرهاب التي ترتكبها مجموعات تعلن عن نفسها في صورة تجمع أو تجمهر^(٢٥٩).

وإذا كان تغطية الأضرار الناشئة عن الإرهاب بواسطة التأمين هو أمر له مزاياه، التي تتمثل في ضمان تعويض سريع للضحية دون أن تتحمل الدولة شيئاً، إلا أن الواقع العملي يؤكد أن شركات التأمين تستبعد صراحة هذا النوع من المخاطر في عقود التأمين. كما أنه من المستبعد أن يقبل الأفراد جميعهم على التأمين، بعد أن بات خطر الإرهاب شاملاً، وأن كل فرد عرضة لأن يكون ضحية لعمل إرهابي^(٢٦٠).

فإذا أضيف إلى ذلك بعثرة القواعد النافذة وعدم تكيفها مع تلك الأبعاد الجديدة للعمل الإرهابي^(٢٦١) لتبين لنا وجود فراغ تشريعي واضح، يلزم السلطات العامة بالفصل بين مصير ضحايا الجرائم الإرهابية وضحايا الجرائم الأخرى، وذلك من أجل تقرير تعويض سريع وكامل لضحايا الجرائم الإرهابية، فمن غير المستساغ أن تظل مسألة تعويض ضحايا الأعمال الإرهابية تتكفل بها النصوص القانونية القائمة.

هذه هي أهم المبررات التي يمكن أن تساق لإفراد ضحايا الجرائم الإرهابية بنظام خاص يكفل لهم تعويضاً سريعاً وكاملاً. وننتقل الآن لدراسة نظام التعويض عن الجرائم الإرهابية في فرنسا.

المطلب الثاني

نظام تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في فرنسا^(٢٦٢)

تمهيد وتقسيم:-

على إثر الموجة العارمة من الجرائم الإرهابية التي اجتاحت فرنسا - وخاصة باريس - إبان شهر سبتمبر ١٩٨٦، وارتكاب عديد مسن محاولات

الاغتيال،^(٢٦٣) عم الشعب الفرنسي شعور عارم بالسخط وعدم الرضا عن هذه الأعمال. وكان من شأن ذلك أن تصاعد الاهتمام بضحايا الإرهاب الأسود، وتم تكوين رأي عام قوي دفع الحكومة إلى سن قانون خاص بمكافحة الإرهاب والمساس بأمن الدولة، وهو القانون رقم ٨٦ - ١٠٢٠ الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٨٦^(٢٦٤)، وقد وضع هذا القانون نظاما خاصا لتعويض ضحايا جرائم الإرهاب يكفل لهم تعويضا كاملا وفوريا .

ونتناول دراسة تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في فرنسا وفق النسق التالي:-

الفرع الأول: تنظيم صندوق الضمان أو التعويض.

الفرع الثاني : الأشخاص المستفيدون من التعويض.

الفرع الثالث: الأضرار التي يتم تعويضها.

الفرع الرابع: مدي أو قيمة التعويض.

الفرع الأول

تنظيم صندوق الضمان أو التعويض^(٢٦٥)

صدر بنظام صندوق الضمان المرسوم رقم ٨٦-١١١١

في ١٥/١٠/١٩٨٦، بين فيما يلي إدارة صندوق الضمان في نبذة أولي، وفي

نبذة ثانية بين مصادر تمويل هذا الصندوق.

أولاً: إدارة صندوق الضمان:

شكل مجلس إدارة الصندوق - طبقاً للمرسوم الصادر في ١٥/١٠/١٩٨٦ - من رئيس واثنين عشر عضواً . ويتم اختيار الرئيس، بالاتفاق فيما بين وزراء الاقتصاد و العدل والمالية، من بين أعضاء مجلس الدولة من درجة مستشار علي الأقل أو من مستشاري محكمة النقض أو من المحامين العامين، وستة أعضاء من شركات التأمين ترشحهم جهاتهم وبالاتفاق بين وزيرى الاقتصاد والمالية، وثلاثة أعضاء من المهتمين بشئون الضحايا يختارون بالاتفاق بين وزيرى العدل والداخلية، وثلاثة أعضاء من المجلس الوطنى للتأمينات يختارون بالاتفاق بين وزيرى الاقتصاد والمالية وقد تم تعديل هذا التشكيل، طبقاً للمادة (٤٢٢-١) من قانون التأمينات - المعدلة بقرار ٢٧/١٠/١٩٨٩، وقرار ٢١/١٢/١٩٩٠ - أضحى مجلس إدارة الصندوق يشكل بقرار مشترك لوزيرى العدل والمالية. الرئيس من ذات الفئة السابقة، وأربعة أعضاء يمثلون وزارات الاقتصاد والمالية والعدل والتأمين الاجتماعى، وثلاثة أعضاء ممن لهم اهتمام خاص بالضحايا، وعضو من المهنيين المتخصصين فى التأمين.

ويتم تعيين المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتكون قراراته نافذة خلال خمسة عشر يوماً من اتخاذها. ويخضع الصندوق لرقابة وزارة المالية، التى تعين مراقباً حكومياً، يحضر اجتماعات الصندوق، ويجوز له أن يرخّص بتنفيذ القرارات فور صدورها، كما يكون له الاعتراض عليها. أما القرارات التى لا يترتب عليها أية آثار مالية فإن مجلس الإدارة يستطيع تنفيذها خلال خمسة أيام فقط.

ثانيا: مصادر تمويل الصندوق

يمول الصندوق بصفة أساسية من خلال المساهمات الثابتة المفروضة علي عقود التأمين علي الأموال، وهي حصص تقلد سنويا بقرار من وزير المالية والاقتصاد، وتحصل هذه المبالغ بالطريقة التي تحصل بها الضريبة علي عقود التأمين، علي أن تخصم نسبة ٢% مقابل مصاريف التحصيل (م ٤ من المرسوم ٨٦ - ١١١١ لسنة ١٩٨٦، م (ر ٤٢٢-١/١ من قانون التأمينات). وقد أضافت المادة (ر ٤٢٢ - ٤ تأمينات) أن هذه المساهمة تفرض كذلك علي مؤسسات التأمين. ويلاحظ أن التعديل الذي أدخل علي قانون التأمين (بقرار ١٩٩٠/١٢/٢١) قد جعل مقدار الحصة إلى تفرض علي عقد التأمين تحدد بقرار من وزير التأمينات وليس وزير الاقتصاد والمالية (كما كان في ظل مرسوم ١٩٨٦) هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لأن هذه الحصة تدور مع الجرائم الإرهابية زيادة ونقصا: فكانت في عام ١٩٨٦ خمس فرنكات عن كل عقد تأمين، وفي عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ أربع فرنكات بمقتضى قرار ١٩٨٧/١٠/٢٣، وفي عام ١٩٨٩ صدر قرار ١٩٨٩/١٠/٣١ يجعلها فرنكا واحدا وذلك لحمول العمليات الإرهابية وارتفعت في عام ١٩٩٢ لتصل إلى تسع فرنكات، وفي عام ١٩٩٥ إلى خمسة عشر فرنكا بمقتضى قرار ١٩٩٥/١١/٢. فإذا علمنا أن عقود التأمين علي الأموال تبلغ في مجموعها من ٤٠ إلى ٥٠ مليون عقد، لأدركنا كفاية هذه الموارد للتعويض.

أما بالنسبة للأضرار المادية فإن الدولة تقدم ضماناتها إلى الصندوق المركزي لإعادة التأمين، وهو أحد مؤسسات الدولة المكلفة بمهمة إعادة التأمين

عن المخاطر الناشئة عن أعمال الإرهاب والاعتقال، باستثناء الأضرار الداخلة في نطاق تطبيق المادة (٩٢) من قانون ٧ يناير ١٩٨٣^(٢٦٦).

ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلى أن هناك من الفقه^(٢٦٧) من يعيب علي نظام التعويض عن الأضرار الجسدية تناقضه مع المنطق القانوني، لأن الصندوق مقرر لتعويض الأضرار الجسدية، في حين يكون تمويله عن طريق التأمين علي الأموال، فالأولي أن يكون ممولا عن طريق التأمين علي الأشخاص. إلا أننا لا نري ذلك، لسبب بسيط وهو قلة التأمين علي الأشخاص إذا ما قورن بالتأمين علي الأموال.

الفرع الثاني

الأشخاص المستفيدون من التعويض

طبقا لنص المادة ٩ من قانون ٩ سبتمبر ١٩٨٦ (المادة ل ١٢٦-١ تأمينات)^(٢٦٨) فإن الأشخاص المستفيدين من التعويض هم: ضحايا الأعمال الإرهابية المرتكبة علي الإقليم الفرنسي، بغض النظر عن جنسيتهم،^(٢٦٩) وكذلك الذين يحملون الجنسية الفرنسية ويقيمون بصفة معتادة في فرنسا، أو خارجها متى كانوا مسجلين بصورة قانونية لدى السلطات القنصلية، وكذلك الفرنسيين الذين يطلبون التعويض عن أعمال إرهابية مرتكبة ضدهم في الخارج^(٢٧٠) هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون المستفيدون ضحايا "أعمال إرهابية" ولم يضع القانون تعريفا لهذا المصطلح، بيد أنه أحال في ذلك إلي المادة (٧٠٦ - ٦ أ. ج) والباب الثاني من الكتاب الرابع من قانون العقوبات

الجديد (٤٢١ - ٤،٢،١). وطبقا لهذه النصوص يعتبر العمل إرهابيا إذا اشتمل علي عنصرين: عنصر موضوعي، قوامه ارتكاب جرائم معينة محددة حصرا . وعنصر شخصي، قوامه أن يكون الغرض من ارتكاب هذه الجرائم هو التخويف أو الرعب^(٢٧١) "فيعد من الأعمال الإرهابية جميع الأعمال التي لها علاقة بمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلي إحداث اضطراب جسيم في النظم العام عن طريق التخويف أو بث الرعب" (م ٤٢١ - ٢،١) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، حيث بينت (م ٤٢١-١) معيار الجريمة الإرهابية وبيان الصور المختلفة لجرائم الإرهاب، وبينت (٣٢١-٢) صورة جديدة للإرهاب، وهي الإرهاب البيئي^(٢٧٢). فكل عمل توافر فيه هذان العنصران، فهو عمل إرهابي يستحق ضحيته تعويضا من الدولة طبقا للشروط الأخرى.

ويتعين ألا يغرب عن الملاحظة أن القانون - استثناء من عدم الرجعية - قد نص علي تطبيق أحكام التعويض علي الجرائم الإرهابية، التي حدثت قبل نفاذه وتحديدًا التي حدثت بداية من ١٢/٣١/١٩٨٤، وذلك لضمان تعويض الأضرار الناشئة عن جرائم الإرهاب التي وقعت عام ١٩٨٥، ١٩٨٦ وهي كثيرة^(٢٧٣).

الفرع الثالث

الأضرار التي يتم تعويضها

لقد جاء القانون الفرنسي الجديد الصادر في سبتمبر ١٩٨٦، متبنيا مبدأ التعويض الشامل عن جميع عناصر الضرر الجسدي الناشئة عن جرائم الإرهاب، فلم يقصر التعويض علي الأضرار الجسدية الجسيمة - كما فعل قانون ٣ يناير ١٩٧٧ - فالتعويض يشمل الضرر الجسدي بذاته (الإصابة أو الجرح..)

وما يسببه ذلك من أضرار مالية (الخسارة اللاحقة أو الكسب الفائت). ويجوز، طبقا لنص م ٣/٩ من قانون الصندوق، المطالبة بالتعويض عن الضرر المستقبل، كما يحتفظ للمضروور بالحق في المطالبة بتعويض عن تفاقم الضرر (الضرر التكميلي، والضرر المستقبل) ^(٢٧٤).

فبالنسبة للأضرار الجسدية: يكون لضحايا الجريمة الحق في التمسك بمسئولية صندوق الضمان عن تعويضها ^(٢٧٥). أما الأضرار المالية البحتة، كتخريب المنشآت وتقديم المباني، وإتلاف الممتلكات، فقد ألقى المشرع بعبء تعويضها، بمقتضى الفقرة الخامسة من المادة التاسعة، علي شركات التأمين، التي لا يجوز لها - كقاعدة عامة - استبعاد الأضرار المالية، الناشئة عن جرائم الإرهاب المرتكبة علي إقليم فرنسا، من عقود التأمين، وكل شرط يخالف ذلك يعد كأن لم يكن. ^(٢٧٦) وبذلك قضى المشرع علي ما درجت عليه شركات التأمين قديما من استبعادها لتحمل المخاطر الناجمة عن الأعمال الإرهابية، حيث استبعدت - قديما - صراحة التعويض عن الأعمال الإرهابية من وثائق التأمين، أما النظام الجديد لتعميم التأمين فإنه يحقق فائدة كبيرة لضحايا الأعمال الإرهابية لاتساع الغطاء النقدي ^(٢٧٧).

الفرع الرابع

مدي التعويض وكيفية أدائه

تمهيد وتقسيم:-

أراد المشرع الفرنسي أن يضمن لضحايا الجرائم الإرهابية تعويضا كاملا عن الأضرار التي حاقّت بهم من جراء العمل الإرهابي، لكنه فطن إلي أن

تقدير هذا التعويض الكامل قد يأخذ زمنا -ربما تتفاقم خلاله أضرار الضحايا -
فأنشأ في معالجة هذا الفرض، وقرر تعويضا أوليا وسريعا للضحايا، حتى يعينهم
على تجاوز هذه الفترة العسيرة، التي بفتوا فيها بالعدوان في ظروف - غالبا- ما
تكون غير مواتية. وبهذا اتسم النظام بالتعويض السريع، حيث تلاشي عيوب
النظام القديم -تعويض ضحايا العنف طبقا لقانون ١٩٧٧ - فلم يتطلب
إجراءات معقدة للحصول على التعويض.

ولتوضيح ذلك نعالج في نبذة أولى التعويض الجزئي السريع، ونردفه في
نبذة ثانية بأحكام التعويض الكامل، ثم في نبذة ثالثة نوضح المزايا الأخرى التي
نص عليها قانون التأمين الاجتماعي والصحي الصادر في ٣ يناير ١٩٩٠.

أولا : التعويض الجزئي السريع:

قرر المشرع الفرنسي أن يصرف تعويض مؤقت لضحايا الجرائم
الإرهابية، ليواجهوا به التغير الحادث في نمط حياتهم. فأوجب على الصندوق
صرف دفعة أو أكثر تحت الحساب لصالح الضحايا وذلك في غضون شهر فقط
من تاريخ تقديم الطلب، ودون أن يخل هذا بحق هؤلاء الضحايا في التعويض
الكامل.

ونسترعي الانتباه منذ البداية إلى أنه ولئن كانت فكرة التعويض المؤقت
هذه ليست من مستحدثات القانون محل الدراسة -إذ سبق وأن أخذ بها القانون
الصادر في ١٩٨٣ - إلا أنها اكتست في ظل هذا القانون مضمونا عمليا تمثل في
تبسيط الإجراءات وسرعتها،^(٢٧٨) وبدأت به لمحات إنسانية،^(٢٧٩) كما حدد
الخشية من انتقام الضحايا وذويهم^(٢٨٠).

ثانيا: التعويض الكامل:

بعد أن قرر المشرع الفرنسي تعويضا مؤقتا وجزئيا لضحايا الجرائم الإرهابية، لم يغفل حقهم في التعويض الكامل. وانطلاقا من خطته في التيسير على الضحايا، فقد قرر حق الضحايا في الحصول على التعويض الكامل بطريق ودي سريع، إلا أنه أنشأ في معالجة فرض - قلما يخلو منه الواقع - مؤداه أن الضحايا قد لا يرضيهم هذا التعويض الودي أو الانتفاقي، فأتاح لهم اللجوء إلى القضاء للحصول على التعويض الذي يرضيهم.

١ - التعويض الانتفاقي:

يسمح التعويض الانتفاقي بحصول ضحايا الإرهاب على تعويض سريع، إذ نص القانون على مدة محددة لصرف الإعانة، وهي ثلاثة شهور تبدأ من تاريخ استلام صندوق الضمان لطلب التعويض مرفقا به المستندات الدالة على ثبوت الضرر. ويخضع التعويض في هذه الحالة للقواعد المنصوص عليها في المواد من ١٨ - ٢١ من القانون رقم ٦٧٧ الصادر في ٥ يوليو ١٩٨٥ في شأن صندوق ضمان تعويض ضحايا حوادث السيارات،^(٢٨١) والمواد (٢٢١-٥ إلى ٢٢١-١٨) من قانون التأمينات.

فيجب على صندوق الضمان أن يعرض على الضحية خلال هذه المدة مبلغ التعويض، وللضحية حق الاعتراض على هذا المبلغ خلال خمسة عشر يوما من إعلانه بالتسوية، أما إذا قبلها فإن الصندوق يلتزم بدفع التعويض في غضون شهر تبدأ من نهاية الخمسة عشر يوما المذكورة. وإذا كان مستحق التعويض

فاذا للأهلية فإن قبول التسوية يتوقف علي إجازة مجلس الأسرة، وإن كان ناقص الأهلية فإن إجازتها تتوقف علي قاضي الوصاية. (٢٨٢)

وإذا لم يقم الصندوق بالوفاء في غضون الشهر المشار إليه، فإن المشرع قرر لضحايا الإرهاب الحق في الحصول علي فوائد تأخير تضاف لمبلغ التعويض، وأحال المشرع بشأنها إلي المادة ٢٠ من قانون ٥ يوليو ١٩٨٥ والخاص بضحايا حوادث السيارات. وتقدر فوائد التأخير بـ ٥٠% من انتهاء مدة الشهرين، وتضاعف بمرور شهرين آخرين.

٢ - التعويض القضائي:

ليس ثمة شك في أن المشرع أراد وأد المرافعات القضائية التي قد تعصف بحق الضحايا، وابتغي أقصر الطرق في حل كثير من النزاعات حتى في أدق الحالات الإرهابية، فإذا ما أخفقت تلك المرحلة الودية أو الإتفاقية، أفسح المشرع الطريق للالتجاء إلي القاضي الطبيعي عن طريق رفع الدعوى القضائية. (٢٨٣) والأمر لا يخلو من أحد فرضين:-

فأما الفرض الأول: فهو أن تكون الدعوى الجنائية مقامة علي المسئول عن الضرر أمام القضاء الجنائي، فأجاز المشرع - طبقاً للمادة ٩ - ١/١٧ من قانون ١٩٨٦/٩/٩ - للمضرور أن يلجأ للقضاء المدني، ويفصل هذا الأخير في الدعوى دون أن يوقف إجراءاته ريثما يصدر حكم نهائي من المحكمة الجنائية، كما لا يتقيد بالحكم الجنائي، بل ويجوز للمضرور أن يلجأ إلي قاضي الأمور المستعجلة، وهذا يعتبر خروجاً علي قاعدة "الجنائي يوقف المدني" (٢٨٤). كل ذلك بغية تحقيق تعويض سريع وفعال لضحايا الجرائم الإرهابية.

أما الفرض الثاني: وهو إذا لم تكن هناك دعوى جنائية منظورة أمام القضاء الجنائي، فإن للضحية - طبقاً للمادة (٢٢٧٠ - ١) من القانون المدني الفرنسي، والمادة (٢٨) من قانون ١٩٨٣/٧/٥ - اختصاص صندوق الضمان في غضون عشر سنوات من تاريخ تحقق الضرر أو تفاقمه.

ثالثاً: المزايا الأخرى التي نص عليها قانون التأمين الاجتماعي والصحي.

نصت المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي والصحي، الصادر في ٢٣ يناير ١٩٩٠ على أحكام عدة تكفل حماية أبعد لضحايا جرائم الإرهاب، منها: النص على استفادة هؤلاء بجميع الحقوق والمزايا التي تمنح للضحايا - غير العسكريين - من الحرب، وعلى الأخص: العلاج الطبي المجاني، والعضوية بجمعية المحاربين القدماء، بما تمنحه - بدورها - من حقوق ومزايا، والاستفادة من نظام الوظائف المحجوزة لضحايا الحروب، والحق في تسوية المعاش، كنظرائهم من المعاقين، وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي على المضرورين من جرائم الإرهاب بالشروط ذاتها التي ينطبق بها على المعاقين، إذا لم يكن هؤلاء سبق التأمين الاجتماعي عليهم، فضلاً عن مزايا أخرى تتعلق بالإقامة المجانية بالمستشفيات، والتدخل الجراحي المجاني وما إلى ذلك. (٢٨٥)

رابعاً : حلول الصندوق محل الضحية في مواجهة المسئول:

نصت م ٢/٩ من قانون ٩ سبتمبر ١٩٨٦ - والمعدلة بالمادة ٣ من قانون ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧ - على حلول صندوق الضمان محل الضحية في المطالبة بحقوقه في مواجهة المسئول، وأي شخص يكون مؤمناً للمسئولية بصفة

كلية أو جزئية، في حدود المبالغ المدين بها للضحية. وللصندوق حق التدخل أمام المحكمة الجنائية، التي تنظر الدعوى الجنائية، ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف للمطالبة بحقوق الضحية قبل المستول، كما يجوز له أن يرفع دعوى أصلية أمام المحكمة المدنية، ويتخذ في هذا الصدد جميع الوسائل التي يسمح بها القانون. (٢٨٦)

ويجوز للضحية، بعد حصوله على التعويض عن الأضرار الجسدية من الصندوق، أن يرجع على المستول للحصول على تعويض عما تبقي من أضرار أخرى لم يتم تعويضها، وعلى الأخص الأضرار المالية البحتة "مثل تهمد المنزل، وإتلاف السيارات، وضياع الحقائق" وبهذا يجمع الضحية في الرجوع، ولا يجمع بين تعويضين. ومن ثم يكون الضحية قد حصل على التعويض الكامل: التعويض عن الضرر الجسدي من الصندوق والتعويض عن الضرر المالي من المستول -أو الضامن- إذا تم التعرف عليه وثبتت يساره. (٢٨٧)

المطلب الثالث

تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في الدول الأخرى

تمهيد وتقسيم:-

انتقل نظام تعويض ضحايا جرائم الإرهاب من فرنسا إلى عدد من الدول الأخرى، مثل السويد في ١٩٧٨، وألمانيا في ١٩٧٨، وبريطانيا في ١٩٨٣، والولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٧٩، واليابان في ١٩٨٠، وإيطاليا في ١٩٨٠، وأسبانيا في ١٩٨٤. بل إن هناك من الدول

من أصدرت قوانين لتعويض ضحايا الإرهاب قبل القانون الفرنسي الصادر في ١٩٧٧، مثل بلجيكا في ١٩٧٥^(٢٨٩)، وهولندا في ١٩٧٥^(٢٩٠).

ولن نتناول أحكام قوانين التعويض في كل هذه الدول، لأمرين: الأول عدم إيماننا إلا باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، الأمر الثاني خشية التزيد والإطالة في حالة عرضها. لكننا سنعرض لقانون التعويض في إيطاليا لأمرين: الأول أن إيطاليا من أكثر الدول التي اجتاحتها الإرهاب، الثاني وجود مراجع بالفرنسية عنها. وكذلك سنعرض لإسبانيا أيضا لأمرين: الأول: أن إسبانيا إيماننا منها بخطورة الإرهاب تعوض ضحاياه دون ضحايا الجرائم الأخرى، الثاني وجود مراجع بالفرنسية عنها.

علي ذلك نعرض في فرع أول لتعويض ضحايا الإرهاب في إيطاليا، وفي فرع ثان لتعويض ضحايا الإرهاب في أسبانيا.

الفرع الأول

تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في إيطاليا

قد تكون إيطاليا من أكثر الدول التي غمرها طوفان الإرهاب حيث ارتكبت التنظيمات الإرهابية ما يزيد علي عشرة آلاف حادث خلال عشر سنوات، راح ضحيتها مئات الأبرياء^(٢٩١) ففي الفترة من عام (١٩٦٩) إلي عام (١٩٧٥) وقع حوالي (٤٤٠٠) اعتداء إرهابي، وتضاعف هذا العدد من عام (١٩٨١) إلي عام (١٩٨٦) إلي (٨٨٠٠) اعتداء إرهابي .^(٢٩٢)

كان طبيعيا أن يتدخل المشرع الإيطالي لاتخاذ تدابير لمواجهة الأضرار الناجمة عن هذه الآفة المدمرة، والقيام بتعويض ضحايا هذه الأعمال،^(٢٩٣) فأصدر المشرع في ١٩٨٠/٨/٣١ القانون رقم ٤٦٦، ونص فيه علي تبرعات خاصة لصالح طائفة الموظفين العموميين والمواطنين المجني عليهم من أداء الواجب أو من الأعمال الإرهابية^(٢٩٤).

وإذا تركنا جانبا طائفة الموظفين ونحينا صوب ضحايا الإرهاب من الأشخاص العاديين، لوجدنا أن القانون قد قرر لهم - بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة - تعويضا قدره مليون ليرة إيطالية، إذا أصيبوا بجروح من جراء الأعمال الإرهابية، أدت إلي عجزهم عجزا دائما لا تقل نسبته عن ٨٠% من مقدرتهم علي العمل، وكذلك الأشخاص الذي توقفوا عن العمل أو فقدوا وظائفهم بسبب الإرهاب، وأيضا لأسر هؤلاء في حالة وفاة المجني عليهم. ثم صدر القانون رقم ٧٢٠ في ١٩٨١/١٢/٤ ووسع دائرة المستفيدين من التعويض، فشمّل جميع الضحايا - بغض النظر عن جنسياتهم - في جميع الجرائم، سواء أكانت عادية أم إرهابية، وذلك كمنحة مقررة لمساعدة الضحايا لا كحق لهم قبل الدولة^(٢٩٥).

إن نظرة استقراء تقويمية لما قرره المشرع الإيطالي في هذا الصدد، نجد أنه لم يَحد بالتعويض الكامل عن الأضرار، بل قرر مبلغا جزافيا لا يكفي غالبا لجبرها، فضلا عن تشدده في شروط الضرر القابل للتعويض. فإذا أضيف إلي ذلك أن ما تدفعه الدولة في هذا الخضم، هو نوع من المساعدة أو المنحة أو قل إن شئت (المنة)، التي تخضع لظروف الدولة الاقتصادية، ومن ثم تنفسي معها ضمانات الحصول علي تعويض في كل حال. كل ذلك يقودنا إلي الإقرار بأن

المشرع الإيطالي مازال بعيدا عن تحقيق نظام تعويض عام وفعال، لصالح ضحايا جرائم العنف عامة والإرهاب خاصة (٢٩٦).

الفرع الثاني

تعويض ضحايا جرائم الإرهاب في إسبانيا

أصدر المشرع الإسباني في ٢٦/١٢/١٩٨٤ القانون رقم "٩" والخاص بمكافحة الإرهاب، وتضمن هذا القانون قواعد تكفل تعويض ضحايا الإرهاب، في المادتين ٢٤، ٢٥ منه. حيث أرسى هذا القانون مبدأ التزام الدولة بتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية، عن الأضرار الجسدية التي تلحق بهم من جراء هذه الجرائم، سواء ترتبت هذه الأضرار عن الأعمال الإرهابية مباشرة، أم تخلفت نتيجة لقيام الشرطة بأعمالها لقمع الإرهاب. ويحدد القانون كل القواعد التي تعين علي دفع هذا التعويض وتقدير قيمته، علي أن يأخذ في الاعتبار الظروف الشخصية والعائلية والمهنية لضحايا العمل الإرهابي، وكذلك درجة العجز التي لحقت بهم.

وقد يكون من العجيب أن القانون الإسباني لا يقرر - علي عكس كثير من الدول - مبدأ عاما علي الدولة بتعويض ضحايا الجريمة بصفة عامة (٢٩٧). ولكن يلزمها - وعلي عكس كثير من الدول أيضا - بتعويض ضحايا الإرهاب فحسب، إلا أن ذلك مرده إيمان المشرع الأسباني بخطورة النتائج المترتبة علي العمل الإرهابي. هذا وقد دفعت الحكومة الإسبانية ما يقرب من ألف مليون "بزيتا" كتعويض لضحايا الأعمال الإرهابية. (٢٩٨).

المبحث الثاني

دور الدولة في تعويض ضحايا مرض الإيدز

بسبب نقل الدم الملوّث

تمهيد وتقسيم:

ينتقل مرض الإيدز عن طريق العلاقات الجنسية، وكذلك عن طريق نقل الدم الملوّث، وعن طريق تعاطي المخدرات بواسطة الحقن، وعن طريق الأم الحامل المريضة إلى وليدها، وما إلى ذلك من طرق يتم فيها اختلاط الدم أو السائل المنوي من إنسان مريض أو حامل لفيروس الإيدز إلى إنسان سليم.

ولما كان نقل مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوّث يشكل في الغالب الأعم جريمة خطأ أو إهمال من الطبيب المسئول عن نقل الدم الملوّث إلى الإنسان السليم، دون أن يكون للإنسان المنقول إليه الدم إرادة في ذلك، فإنه يجب أن تقوم الدولة بتعويض هذا الضحية عن هذا الضرر الخطير، ولها أن تعود بعد ذلك أو لا تعود على المتسبب في الضرر بما دفعته من تعويض.

وندرس فيما يلي مبررات قيام الدولة بتعويض الضحايا في هذه الحالة، ثم نعرض لدراسة صندوق تعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوّث في فرنسا، وذلك في مطلبين مترادفين على النحو التالي:

المطلب الأول

مبررات وضع نظام خاص لتعويض ضحايا مرض الإيدز

بسبب نقل الدم الملوّث

أولاً: خطورة المرض وجسامة أضراره:

أما أخطر مرض الإيدز، ومرد خطورته هو الفيروس المسبب له ويسمى بالإنجليزية H.I.V. وبالفرنسية V.I.H،^(٢٩٩) والمرض يسمى بالإنجليزية الإيدز "AIDS"^(٣٠٠) وبالفرنسية "السيدا SIDA"^(٣٠١) ويسمى بالعربية "مرض نقص المناعة المكتسب"^(٣٠٢) أو مرض العوز المناعي البشري^(٣٠٣). وتكمن خطورة فيروس الإيدز في أنه يعصف بجهاز المناعة الذي خلقه الله سبحانه وتعالى كحصن منيع يقي الإنسان من الأمراض، فمن يصاب بالإيدز يغدو فريسة سهلة للمال تفتك به أدنى الميكروبات ومستصفر الأمراض، ومن يصاب به مقضي عليه لا محالة عما قريب. ولئن كانت أعراض الإصابة بفيروس الإيدز لا تظهر إلا بعد فترة طويلة قد تصل إلى اثني عشر سنة، إلا أن المريض يكون خلالها قادراً على نقل العدوى للآخرين.^(٣٠٤)

ويجب ألا يغرب عن الملاحظة أن الإصابة بالإيدز، فضلاً عن تدميرها لجهاز المناعة لدى الإنسان فيضحي فريسة سائغة سهلة المال للأمراض، فإن المصاب بالإيدز يعتره ألم جسدي رهيب، وقد يفقد مورد رزقه هو ومن يعولهم بسبب الإصابة، كذلك يتكلف المرض نفقات ومصاريف علاج باهظة^(٣٠٥). كما يلحق المصاب بالإيدز أضرار أديّة كثيرة منها: شعوره بالألم النفسي نتيجة الإصابة، ونظرة الإشفاق والعطف التي يراها في عيون الناس، كما يعتصره ألم

نفسى رهيب مرده الشعور بالضعف والعجز عن ممارسة حياته بشكل طبيعي سيما في جانبها الأسري الجنسي، ناهيك عن الإشاعات التي تطارد مريض الإيدز، من أنه عرييد وزير نساء، فيقوض ذلك حياته الزوجية والأسرية، فالزوجة تنظر إليه علي أنه خائن، والأولاد علي أنه فاشل، والآباء علي أنه ناقص التربية، فيعيش المريض حالة من البؤس والعزلة، مدحورا ذليلا، ريثما توافيه المنية، رغم أن العدوى قد لحقت به عبر واقعة نقل دم ملوث (٣٠٦).

ثانيا: الانتشار السريع لمرض الإيدز:

تؤكد الإحصاءات أن المرض ينتشر بسرعة رهبة، ويضرب بعنف أماكن متفرقة من العالم: حيث تقدر منظمة الصحة العالمية "O.M.S." أن حوالي ثلاثة ملايين حالة من حالات العدوى الجديدة تحدث في كل عام، أي حوالي (٨٥٠٠) حالة عدوي يوميا بينهم ١٠٠٠ طفل، وتوقع أنه بنهاية القرن سيكون هناك ما يربو علي أربعين مليونا مصابين بفيروس الإيدز، يعيشون فعلا علي قيد الحياة. (٣٠٧)

ونسترعي الانتباه في هذا الصدد أن عدوي الإيدز قد تبدأ بواقعة إرادية، كالاتصال الجنسي بشخص مصاب وبتعاطي المخدرات بواسطة الحقن الملوثة، وقد تبدأ بواقعة لا دخل لإرادة الضحية فيها، من خلال نقل دم ملوث من مصاب إلي إنسان آخر أو من الأم إلي جنينها. وما يهمنا هنا هو انتقال الإيدز عبر الدم الملوث من شخص إلي آخر أو من بنوك الدم حيث يشكل أهم جرائم الإهمال، (٣٠٨) وينتج عنه ضحايا جرائم لا جريرة لهم في الإصابة بالإيدز ذلك المرض الفتاك المسمي بطاعون العصر.

ولا يخفى علي ذي بصر أن نقل الدم يتم غالبا أثناء العمليات الجراحية العادية، عقب حوادث السيارات، أو عقب الإصابة من جراء إحدى الكوارث الطبيعية، وكذلك أثناء عمليات الغسيل الكلوي، وأثناء نقل الدم لمرضي سيولة الدم Hemophilia. ولنا أن نتصور فداحة الخطب والكم الهائل من الضحايا، إذا وضعت نصب أعيننا عدد العمليات الجراحية التي تجري يوميا في أنحاء المعمورة، والعدد الم هول من حوادث السيارات التي تقع يوميا، وأعداد مرضي الفشل الكلوي ومرضي سيولة الدم، فسوف ندرك خطورة الموقف سيما إذا علمنا أن بنوك الدم كثيرا ما تجمع الدم من أوساط المسجونين - ومنهم كثير من مدمني المخدرات بطريق الحقن - وكذلك أثناء التجنيد في القوات المسلحة ومن طلبة الجامعات، بطريقة عشوائية دون فحص سابق - غالبا - أضف إلي ذلك أن الدم قد يحفظ لمدة طويلة دون رقابة علي بنوك الدم، وتختلف إجراءات التحاليل والفحص الدقيق. إذا قدر لنا أن نتصور كل ذلك فسوف ندرك حتملا خطورة الموقف وضرورة تعويض الدولة لضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث (٣٠٩).

ثالثا: صعوبة التعويض وفقا لآليات المسؤولية التقليدية والتأمين:

ثار التساؤل في فرنسا عن مدى توافق آليات المسؤولية في مفهومها التقليدي لجبر الضرر، وإعادة التوازن الناجم عن العدوى بالمرض بسبب نقل الدم الملوث بالفيروس. فتعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث تعترضه صعوبات جمة في نطاق المسؤولية التقليدية، لتعلق التعويض بمسائل علمية وطبية يصعب علي القاضي سبر أغوارها والوقوف علي محدداتها، ليتمكن بعد

ذلك من تقدير مبلغ التعويض، فالتعويض يرتبط بالضرر الناجم عن العدوى، ويدور معه وجودا وعدما وحجما، ولما كان الضرر يرتبط بمراحل المرض المختلفة، فإن تعريف المرض ومراحله - وهو أمر صعب - يصبح أمرا ضروريا للقاضي وهو يطبق قواعد المسؤولية.

ثم هناك صعوبة تحديد المسئول عن تعويض الضرر الناجم عن نقل الدم الملوث، لتداخل أكثر من شخص في عملية نقل الدم، وهذا التداخل ينشئ مشكلة علاقة السببية بين الضرر والخطأ. فهل يسأل عن هذا التعويض المتسبب في الحادث الذي أوجب نقل الدم؟ أم يسأل عن التعويض الطبيب الذي أمر بنقل الدم وأهمل في التأكد من خلوه من الفيروس؟ أم يسأل عن التعويض المكان الذي ينقل الدم سواء تمثل في مركز الدم أم المستشفى؟ أم يسأل الجميع بالتضامن - في حالة صعوبة فصم عري التداخل - وهل تكون مسئوليتهم بالتساوي فيما بينهم، أخذا بنظرية تعادل الأسباب، أم أن مسئولية أحدهم تجب مسئولية الآخر، أخذا بنظرية السببية الملائمة؟ أم تسأل الدولة باعتبارها مسئولة مسئولية المتبوع عن تابعه؟.

والواقع أن العمل قد جري في البداية علي تطبيق قواعد المسئولية التقليدية، إلا أنه رئي أن هذه القواعد لا تكفل حماية سريعة وناجعة للضحايا، كما أن الأحكام القضائية قد اختلفت باختلاف المسئول عن العدوى (الطبيب - المستشفى - الدولة) ^(٣١٠). ناهيك عن بطء إجراءات التقاضي الناجمة في جزء منها عن صعوبة التعرف علي المرض، وسبب العدوى، وصعوبة وسائل الإثبات، وتدرج الضرر نفسه بتدرج مراحل العدوى، وما إلي ذلك من صعوبات ^(٣١١).

كما أن شركات التأمين ترفض - غالبا - التأمين علي حياة المريض أو التأمين علي المخاطر الطبية بسبب نقل الدم، ولو حدث التأمين فإن تكاليفه باهظة.^(٣١٢)

ولهذا أخذ المشرع الفرنسي بهذه المبررات فأصدر قانون ١٩٩١/١٢/٣١ ليبر عن روح التضامن الجماعية مع ضحايا مرض لايد لهم فيه ولا علاج له، فأنشأ لذلك صندوقا خاصا لتعويض الضحايا. إلا أنه يجب ألا يغرب عن البال في هذا الصدد أن ذلك لا يحول دون الضحية واللجوء إلي القضاء العادي وتطبيق القواعد العامة في المسؤولية إن شاء.

وفي الصفحات التالية نقدم شرحا لأحكام صندوق تعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث، بهدف الوصول إلي إمكانية تطبيق نظام حكومي مماثل في مصر.

المطلب الثاني

صندوق تعويض ضحايا الإيدز في فرنسا

تمهيد وتقسيم:

وقد استشعرت فرنسا فداحة الخطب وعظم الخطورة فأصدرت في ١٩٩١/١٢/٣١ التشريع رقم ١٤٠٦ - ٩١^(٣١٣)، لتعبر عن روح التضامن مع ضحايا مرض لايد لهم فيه، ويستحيل البرء منه من خلال صندوق تعويض الضحايا.^(٣١٤) حيث أن آليات المسؤولية المدنية لم تكن تسعف في جبر الضرر، وإعادة التوازن لحياة المريض، وذلك تحت ضغط الرأي العام الذي طالب بعلاج

جماعي للمشكلة مثل صندوق تعويض ضحايا الإرهاب، وصندوق تعويض ضحايا حوادث السير.

وسوف نعرض للدراسة صندوق تعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث^(٣١٥) من خلال النقاط التالية:

أولا : تنظيم صندوق التعويض:

نسترعي الانتباه منذ البداية إلى أنه ولئن كان صندوق تعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث، والمنشأ في ١٩٩١/١٢/٣١، هيئة اعتبارية ويتمتع بشخصية مستقلة، إلا أن الجدل لم يحسم بعد بصدد ما إذا كان الصندوق شخصا من أشخاص القانون العام أم من أشخاص القانون الخاص.

أما تمويل الصندوق فيكون بمساهمة من ميزانية الدولة، ومن استقطاعات مفروضة على شركات التأمين، نظير عقود التأمين ضد المرض وحوادث العمل والتأمين المهني وذلك بمبلغ وقدره مليار ومائتي مليون فرنك سنويا .

ويرأس هذا الصندوق رئيس دائرة أو أحد مستشاري محكمة النقض سواء كان يزاوّل المهنة أم علي المعاش^(٣١٦) ويدير الصندوق لجنة التعويضات التي تشكل من عضو من مجلس الدولة، ومفتش عام عن الشؤون الاجتماعية، وطبيب، وشخص عام في مجال الصحة، وعضو من المجلس القومي للإيدز. ويساعد هذه اللجنة مجلس استشاري يضم ممثلين لجمعيات ضحايا الإيدز، وممثلين للوزارات المعنية وعضوين آخرين يختارهما رئيس الصندوق، كما يعين سكرتير عام للصندوق بقرار من الوزراء المعنيين. ويعين أعضاء اللجنة لمدة

ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتختص بالفصل في طلبات التعويض التي تصل إليها، فضلا عن إدارة الصندوق، وتتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات، وتكون قراراتها مطلقة بالنسبة لطلبات التعويض.

هذا ويتعين ألا يغرب عن البال في النهاية أن الصندوق يخضع لرقابة الدولة عن طريق شخص يعين بقرار من الوزراء المعنيين، ويشارك المراقب في اجتماعات لجنة التعويضات وله صوت معدود عند التصويت.

ثانيا: إجراءات طلب التعويض:

لقد بلغت البساطة مداها في إجراءات طلب التعويض، فما علي الضحية إلا أن يرسل خطابا مسجلا يعلم الوصول إلى الصندوق يطلب فيه تعويضه عن إصابته بمرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث إليه، وعلي الصندوق أن يت في هذا الطلب خلال ثلاثة شهور من وصول الطلب إليه، وتمتد هذه المدة إلى أربعة شهور بالنسبة للطلبات المقدمة قبل أول سبتمبر ١٩٩٢. وعلي الضحية أن يؤشر علي نفس الخطاب المرسل إليه بقبول عرض التعويض أو رفضه، وفي حالة قبول الضحية للعرض فإن علي الصندوق دفع مبلغ التعويض خلال شهر من تاريخ قبول الضحية للعرض. (٣١٧)

واضح لأدني تأمل ما يوفره هذا النظام للضحية من مزايا: فهذا النظام يجنب الضحية مشقة اللجوء إلى المحكمة ضنا بالوقت والتفقات والجهد، ثم إن هذا النظام يضمن للضحية باستمرار تعويضها قانونيا محدد سلفا - كما سنري بعد قليل - يغطي هذا التعويض كافة الأضرار الواقعة مادية ومعنوية، ثم

إنه يجب الضحية مغبة تتبع المستول عن الإصابة - وقد يكون معسرا -
ويحصل الضحية علي التعويض من الدولة أو بمعنى أدق من الصندوق.

ثالثا: الأشخاص المستحقين للتعويض:

باستطلاع مواد القانون الصادر في ١٢/٣١/١٩٩٠، يتضح لنا أن
المبدأ الذي يحكم التعويض الذي يدفعه الصندوق لا يشمل إلا ضحايا الإصابة
بمرض الإيدز نتيجة نقل دم أو أحد مشتقاته الملوثة، ويدور هذا المبدأ في إطار
مجموعة من الأسس نوضحها فيما يلي: (٣١٨)

أولا : إن محل الاعتبار في التعويض هو أن يكون نقل الدم قد تم في
الإقليم الفرنسي، دونما نظر لجنسية الضحية. فإذا تم نقل الدم الملوث للضحية
في الإقليم الفرنسي، غدا من حقه الحصول علي التعويض القانوني من الصندوق
حتى ولو كان أجنبيا ، أما إذا كانت واقعة نقل الدم تمت خارج الإقليم
الفرنسي، فإن الضحية لا يستحق تعويضا حتى ولو كان فرنسيا.

ثانيا : إن الشخص الذي يستحق تعويضا من الصندوق هو ضحية
عدوي الإيدز دون غيرها من أنواع العدوى الأخرى، فيقوم المختصون بالمسائل
الطبية بتحديد ما إذا كانت العدوى بفيروس الإيدز - فيتم تعويضها - أم كانت
العدوى بفيروس آخر، كالتهاب الكبد الوبائي أو الجدري، فلا يتم تعويضها من
الصندوق، وإن كان من حق المريض بعدوي غير الإيدز أن يسلك طريق
الإجراءات العادية في المسؤولية المدنية للحصول علي تعويض.

ثالثا: يجب أن تثبت علاقة سببية مباشرة أو غير مباشرة بين إصابة
الضحية بفيروس الإيدز وبين واقعة نقل الدم إليه، وتيسرا علي الضحية في

إثبات علاقة السببية بين الإصابة ونقل الدم، فقد أورد المشرع في المادة الرابعة من القانون قرينة قانونية، لا تضع علي الضحية سوي الالتزام بتقديم مستندات أو تقارير تثبت العدوى بالفيروس وواقعة نقل الدم. إلا أن هذه القرينة ليست قاطعة بل بسيطة يمكن إثبات عكسها، ويستفيد منها كل الضحايا الذين تلقوا دما أو أحد مشتقاته ابتداء من ١٩٨٠^(٣١٩) فهذه القرينة تخضع للسلطة التقديرية للجنة التعويضات التي تتحقق من الإصابة ومن تاريخ النقل قبل صرف التعويض^(٣٢٠) فإذا ثبت للجنة خلو جميع المتبرعين من الإيدز فإنها ترفض التعويض، أما إذا وجد شخص واحد من بين المتبرعين مصابا بالإيدز، أو لم تعثر علي هوية شخص واحد، فإن القرينة يجب إعمالها لصالح الضحية، ولا يخفي علي ذي بصر أن البحث عن كل من أعطي دمه مسألة غاية في الصعوبة وتكاد تكون مستحيلة، والنتيجة المنطقية لذلك حصول جميع الضحايا علي تعويض من الصندوق علي الشروط السابقة.

رابعا : يستحق ضحايا المرض غير المباشرين (الأقارب كالزوجة والأولاد) تعويضا عما لحقهم من أضرار شخصية بسبب ما أصاب مريض الإيدز -القريب لهم- من أضرار. حيث يكون لهؤلاء نفس الحق في التعويض الذي يعطي لضحية العدوى تماما ، بشرط أن يثبتوا مقدار الأضرار التي أصابتهم وارتباطها بضرر المصاب. كما أقر الصندوق بإمكانية انتقال الحق في التعويض عن الضرر المعنوي إلي الورثة، ويأخذ الورثة في هذه الحالة مبلغا أقل من الذي يقضي به للضحية نفسه علي فرض بقاءه علي صهوة الحياة. وتحكم التعويض بالنسبة لضحايا المرض غير المباشرين قواعد التعويض المنصوص عليها في القانون الصادر في ٥ يولييه ١٩٨٥ والخاص بحوادث السيارات.^(٣٢١)

رابعاً : مقدار التعويض وكيفية أدائه.

١ - لقد قرر المشرع مبدأ التعويض الشامل لجبر جميع عناصر الضرر التي تمس الضحايا، علي أن يدور مبلغ التعويض مع عمر الضحية زيادة ونقصاً في تناسب عكسي، بمعنى أنه كلما قل عمر المريض ارتفع مبلغ التعويض، والعكس بالعكس فإذا ارتفع عمر المريض قل مبلغ التعويض. والحكمة من ذلك مفهومة باعتبار أن مرض الإيدز سوف يحرم المريض من سنوات كثيرة من الحياة كلما كان صغيراً ، فكلما كانت المدة التي يفقد فيها الأمل في الحياة كبيرة، كلما كان له الحق في الحصول علي تعويض كبير، وليس ذلك حال المريض المسن. فيدفع الصندوق - طبقاً لهذا المنطق - مبلغاً قدره (١٦١٤٠٠٠) فرنك للضحايا الذين لا تتجاوز أعمارهم (٣٠) عاماً ، (١٢٩٣٠٠٠) فرنك للضحايا الذين لا تتجاوز أعمارهم (٤٠) عاماً و (٩٨٨٠٠٠) فرنك للذين لم تتجاوز أعمارهم (٥٠) عاماً ، (٧١١٠٠٠) للضحايا أقل من (٦٠) عاماً ، (٤٦١٠٠٠) للضحايا عند (٧٠) عاماً، (٢٥٦٠٠٠) فرنك للضحايا (٨٠) عاماً فما فوق.

٢ - لا يقوم الصندوق بدفع مبلغ التعويض كله مرة واحدة، بل يقوم بدفع ثلاثة أرباع المبلغ لحظة الإعلان عن الإصابة وانتقال العدوى، فالضحية في هذه الفترة لا يسمى مريضاً بل حاملاً للفيروس أو مصاباً ،^(٣٢٢) فيتمتع بإنتفاق هذا المبلغ قبل أن يصل إلي مرحلة المرض الفعلي. أما الربع الأخير فيدفع عند وصول المرض إلي مرحلته النهائية. والجدير بالذكر أن التقدم العلمي في مجال مكافحة الفيروس قد أدى إلي تأخير ظهور أعراض الإيدز، ومن ثم إطالة فترة

حمل الفيروس، ويترتب علي ذلك تأخير دفع الصندوق لهذا الربع الأخير من مبلغ التعويض، فيبقى في ذمة الصندوق فترة زمنية طويلة ريثما يعبر الضحية مرحلة المرض الفعلي فيدفع له. وقد أيد القضاء هذه الطريقة في الدفع، ويبرر ذلك أن العبور إلي مرحلة المرض الفعلي يكون الضرر فيها غير مؤكد فلا يعرض عنه. (٣٢٣)

٣ - تبني المشرع مبدأ مفاده أن التعويض يدور مع الضرر وجودا وعدما ، ويجب ألا تكون الإصابة بفيروس الإيدز مصدرا لشراء الضحية، ومن ثم علي الضحية أن يقوم بإبلاغ الصندوق بالتعويضات التي حصل عليها بسبب الإصابة، وكذلك بالدعوى القضائية التي سبق له رفعها، ويجب عليه إخطار قاضي الحكم بسبق لجوئه إلي الصندوق (م ٥ من قانون ١٩٩٢/١٢/٣١). إلا أن التخلف عن إعلان الصندوق بالتعويض القضائي لا يترتب عليه أي جزاء قانوني. (٣٢٤) ومن ثم قد يحصل الضحية علي تعويض من الصندوق وكذلك علي تعويض قضائي أو من أية جهة أخرى (٣٢٥). وعلي ذلك يجب التنسيق بين القضاء والصندوق حتى يضع الصندوق أو القضاء في اعتبارهما كافة الأدعاءات الأخرى التي تدفع للضحية لتلافي الجمع بين التعويضين (٣٢٦).

خامسا : الدعوى التي يرفعها ضحية الجريمة ضد صندوق التعويض.

طبقا للمادة الثامنة من قانون ١٩٩١/١٢/٣١ فإن الضحية له أن يرفع دعوى قضائية ضد الصندوق في حالات ثلاثة أولا : إذا رفض الصندوق طلب التعويض المقدم له من الضحية. ثانيا: إذا لم يقم الصندوق بالرد قبولاً أو رفضاً علي طلب الضحية خلال المدة المحددة لذلك. ثالثا: في حالة قبول الصندوق

لطلب التعويض المقدم من الضحية لكنه قام بعرض مبلغ للتعويض لم يرتضيه الضحية.

وتختص محكمة استئناف باريس دون غيرها بهذه الدعوى بغض النظر عن محل إقامة الضحية، وذلك رغبة من المشرع في التيسر علي الضحايا، وتركيز الاختصاص أمام محكمة واحدة بدلا من محاكم متعددة. ويتعين ألا يغرب عن البال أنه رغم اختصاص محكمة استئناف باريس بهذه الدعوى، فهي ليست دعوى استئنافية، لأن الصندوق ليس جهة قضائية من درجات التقاضي، وكل ما في الأمر أننا أمام دعوى من الدرجة الأولى ترفع لأول مرة - بنص المشرع - أمام محكمة من محاكم الدرجة الثانية، محكمة استئناف باريس، والحكم الصادر فيها يقبل الطعن أمام محكمة النقض^(٣٢٧).

أما مدة رفع هذه الدعوى فهي شهران يبدأ من تاريخ إخطار الصندوق للضحية برفض الطلب أو من تاريخ عرض التعويض. وفي خلال شهرين من تاريخ انتهاء مدة الثلاثة شهور التي حددها المشرع في حالة عزوف الصندوق عن الرد إيجابا أو سلبا^(٣٢٨).

ومما تجدر الإشارة إليه في النهاية أنه قلما يأتي تقدير المحكمة مخالفًا لتقدير الصندوق، ولعل هذا يفسر قلة مرات الطعن في قرارات لجنة التعويضات أمام المحكمة. وفي الحالات النادرة التي يختلف فيها تقدير المحكمة عن تقدير اللجنة، فإن ذلك يكون بصدد تقدير التعويض عن الأضرار الأدبية التي لحقت بالضحية مباشرة أو التي لحقت بالأقارب الضحايا بشكل غير مباشر^(٣٢٩).

سادسا: دعوى رجوع الصندوق علي المسئول (دعوى الحلول).

هي الدعوى التي يرفعها صندوق التعويضات علي الشخص المسئول عن الضرر الذي قام بتعويضه - كسائق السيارة التي صدمت المضرور، أو الطبيب المعالج الذي قرر نقل الدم، أو مركز الدم أو المستشفى - إذا كان هناك خطأ ثابت في جانب المسئول عن الإصابة. وقد يرفع هذه الدعوى علي شركات التأمين. وله أن يرفع الدعوى علي أي من هؤلاء منفردا ، كما له أن يرفع الدعوى عليهم مجتمعين ليستفيد من تضامنهم^(٣٣٠). وهذه الدعوى دعوى عادية، ترفع أمام محكمة أول درجة، ويخضع الحكم الصادر فيها للإجراءات العادية ولطرق الطعن المعروفة، ولا يلتزم القاضي المدني بتأجيل الدعوى لحين الفصل في الدعوى الجنائية إذا كانت منظورة. (م ٧٤).

كما نص المشرع علي حق الصندوق في التدخل في الدعوى الجنائية، التي يرفعها الضحية - عن الخطأ الجنائي الذي ارتكب - أمام القضاء الجنائي مدعيا بحقه المدني، حتى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، وقد يكون تدخله بصفة أصلية بمفرده، أو بصفة تبعية مع المضرور، أو مع من لهم الحق في الحصول علي التعويض، وهكذا تدخل الصندوق في قضية Garetta في صيف ١٩٩٢ أمام محكمة جناح باريس.^(٣٣١) وله في هذا الصدد الحق في تقديم كل الدفوع والطلبات التي كان للمضرور الحق في تقديمها، كما له حق الطعن علي الحكم الصادر في الدعوى الجنائية، فيما يتعلق بالشق المدني بكافة طرق الطعن التي أجازها القانون.

تعقيب ختامي

بعد هذه الدراسة لدور الدولة في القانون المقارن في تعويض ضحايا الإرهاب والإيدز، فإننا ندعو المشرع المصري إلى أن ينشئ صندوقاً لتعويض هؤلاء الضحايا بصفة خاصة - إذا لم يقرر مبدأ تعويض ضحايا الجريمة بصفة عامة - لكثرة هؤلاء الضحايا وخطورة أضرارهم ولعجز آليات المسؤولية التقليدية ونظم التأمين عن تعويض الأضرار التي نكبوا بها، في حالة عدم معرفة الجاني أو هربه أو إفساره.

ويتم تمويل الصندوق من ميزانية الدولة وجزء من دخل الوزارات الإنتاجية وتبرعات الجمهور فضلاً عن بعض الاستقطاعات المفروضة على عقود التأمين، على أن تتبع إجراءات مبسطة وسريعة للحصول على التعويض، وحتى يفي الصندوق بالتزامه يجب وضع ضوابط تحد من إطلاق المبدأ: فلا تمنح التعويض إلا لجبر الأضرار الجسدية والمالية الجسيمة، ووضع حد أقصى وأدنى للتعويض، ومنع الجمع بينه وبين أي تعويض آخر، مع ملاحظة أن إنشاء هذا الصندوق طبقاً لمبادئ اجتماعية المخاطر لا يخلع عن المسؤولية التقليدية رداء الفردية حيث يعود الضرر على المسئول - في حالة معرفته - بتعويض باقي الأضرار، وأخيراً يحل الصندوق محل الضحية في مواجهة المسئول أو الجاني بما دفعه كلما كان ذلك ممكناً.

إن المشرع المصري حينما يتبنى هذا النظام المقترح، إنما يضع نص المادة الثانية والمادة ٥٧ من الدستور موضع التطبيق، حيث أن للفرد على الجماعة حق الحماية والرعاية، فقد أخذت الدولة على عاتقها منع الجريمة، وإذا لم تسفر جهودها عن تحقيق ذلك وجب عليها أن تعيد التوازن الذي أخلت به الجريمة،

والأصل أن عبء ذلك يقع علي الجاني فإن لم يعرف أو عجز هو وعاقلته عمن
دفع التعويض وجب علي الدولة، إذ لا يسوغ أن يختلف حظ الضحايا بحسب
ما إذا عرف الجاني أو لم يعرف أو بحسب ما إذا كان موسرا أو معسرا .

الفصل الرابع

الصعاب التي تواجه تعويض ضحايا الجريمة وتذليلها

تمهيد وإحالة وتقسيم:-

لا ريب أن حق ضحايا الجريمة في التعويض يسمو علي حقوقهم المدنية الأخرى، لذا يجب علي الدولة، وهي المسئولة بداءة عن حماية الأفراد من الوقوع ضحايا الجريمة، أن تيسر لهم إجراءات الحصول علي التعويض، إن هي أخفقت في وقايتهم . فالملاحظ أن الضحايا يرزحون تحت وطأة المشقة وعنت المسؤولين في حالة المطالبة بحقوقهم، لدرجة جعلت كثيرا منهم عزف عن المطالبة بهذه الحقوق، وآثروا ضياعها علي العناء النفسي والبدني اللذين يلقونهما عند تعاملهم مع المختصين، فهؤلاء المختصون أضحي كثير منهم يسعي وراء الاستغلال والكسب غير المشروع.

ويا هول ما يلاقي ضحية الجريمة إذا فكر في ولوج القنوات الشرعية للتعويض، حيث يواجه بعقبات جمة، ليس أقلها الإجراءات التي تطول لسنوات عدة، تجعل المطالب بالتعويض ينسي حقه، أو لم يعد في حاجة إليه، أو لم يعد قادرا علي مواصلة تحمل الأعباء الواجبة عليه للوصول إلي التعويض، فيترك المطالبة به، ولسان حاله يقول "لن تحصل علي التعويض حتى يلج الجمل في سم الخياط !!". بل وأكثر من هذا فإن الضحايا الذين قضى لهم بالتعويض - بعد عناء شديد وانتظار طويل - يجدون عقبات في سبيل تنفيذ الأحكام الصادرة لهم بالتعويض، وقد تكون هذه العقبات رسمية وقد تكون غير رسمية، وغالبا ما تكون ألعيا رحيلا شيطانية من أجادوا استغلال الثغرات التشريعية، وهناك

الرشوة والمحسوبية لدى كثير من مسئولي التنفيذ، ناهيك عن فساد بعض وكلاء الضحايا الذي لا يراعون عهدا ولا ذمة، حيث يتركون ضحية الجريمة يضل في مجاهله لقاء جعل معين يحصلون عليه من الخصوم... كل ذلك وما إليه ينتهي - غالبا - بعدم حصول الضحايا علي التعويض.

إن من واجب الدولة إذن أن تقوم بتذليل الصعاب التي تواجه ضحايا الجريمة في حصولهم علي التعويض.

ولما كنا قد بينا شيئا من واجب الدولة في هذا الصدد في مواضع متفرقة من هذا البحث مثل: العمل علي زيادة فاعلية الادعاء المدني في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، ودعوتنا بتنمية روح التصالح بين الجاني والجني عليه في مقابل قيام الجاني بإعادة الحالة علي ما كانت عليه قبل الجريمة أو تعويض الجني عليه، أو مطالبتنا بمنح بعض الجمعيات الأهلية حق رفع الدعوى المدنية بدلا من الجني عليه، وتدخلها في الدعوى الجنائية لمساعدة الضحايا، كما أننا سنين بالتفصيل في مناسبة لاحقة ضرورة ربط تعويض ضحية الجريمة بعقاب الجاني سواء في مرحلة ما قبل المحاكمة أم أثناءها أم بعدها في مرحلة التنفيذ. فكل ذلك يكون من شأن تبني الدولة له أن ييسر حصول الضحايا علي التعويض، فنحيل علي ذلك منعا للتكرار.

إلا أنه يبقى ثمة مقترحات أخرى، قد تسهل علي الضحايا حصولهم علي التعويض، هذه المقترحات سوف تكون مدار حديثنا من خلال الخطوة التالية:-

المبحث الأول: إنشاء صندوق حكومي للتعويض.

المبحث الثاني: تيسير حصول ضحايا إساءة استعمال السلطة علي التعويض.

المبحث الأول

إنشاء صندوق حكومي للتعويض

أولاً: دعوة رواد المدارس الجنائية لهذه الفكرة، وتبني عديد من الدول لها.

كرس بنتام في كتابه أصول الشرائع فصلاً لتعويض ضحية الجريمة من خزانة الدولة. يقول بنتام أنه إذا كان من الأفضل جعل تعويض ضحية الجريمة من مال الجاني حتى يؤدي وظيفته العقابية، فإن ذلك مرهون بيسار الجاني ومقدرته علي الوفاء بالتعويض المحكوم عليه به لصالح ضحية الجريمة، وليس من العدل أن يترك أمر هذا التعويض وقفاً علي وضع الجاني وحظه من الثراء، بل يتعين في حالة إعساره تعويض ضحية الجريمة من خزانة الدولة، فهذا أمر غايته الخير العام وأمن ينتفع الكل به، وحكمة تقرير التزام الدولة بالتعويض تكمن في أن تعدد الملزمين بالدين أكثر ضماناً لاستيفائه^(٣٣٢). ويقول في موضع آخر إن الهيئة الاجتماعية يقع عليها واجب حماية ضحية الجريمة، ومن ثم فهي ملزمة بتعويضه إذا حاق به ضرر الجريمة، لأن ذلك ينهض دليلاً علي أنها لم تحمه كما ينبغي^(٣٣٣).

كما نادي بفكرة إنشاء صندوق حكومي لتعويض ضحايا الجريمة رواد المدرسة الوضعية الإيطالية. فهذا جاروفالو يدافع عن ذلك ويقترح إنشاء صندوق للغرامات تصرف منه تعويضات لضحايا الجريمة الذي--ن لا

يستطيعون الحصول عليها بطريق آخر^(٣٣٤). وقد عجب فري من عجز الدولة عن منع الجرائم، وعدم قدرتها علي ملاحقة الجناة ومعاقبتهم عن جرائمهم إلا في عدد قليل منها، وتقصيرها في النهوض بواجبها الذي تقاضى في لقائه الضرائب من الأفراد، ومع ذلك تحصل علي مكافأة عن ذلك تتمثل في الغرامة. وينتهي فري إلي أن التزام الدولة بتعويض ضحية الجريمة من شأنه أن يجعلها أكثر اهتماما بمنع الجرائم، وأشد حرصا علي ضبط الجناة، ويؤيد دعوة جاروفالو في هذا الصدد بتخصيص صندوق الغرامات للتعويض^(٣٣٥).

وفي واقع الأمر أن هذه الفكرة ليس من بنات أفكار العصر، بل قديمة تضرب بجذورها إلي قانون حمورابي، حيث نص علي التزام الدولة بتعويض ضحية الجريمة في حالة عدم القبض علي الجاني وذلك في جرمي السرقه والقتل الذي يقع بمناسبتها (م ٢٣، ٢٤)^(٣٣٦) كما أن الشريعة الإسلامية قد أخذت بهذا النظام، من خلال تطبيق "مبدأ لا يطل دم في الإسلام" حيث قررت وجوب الدية من بيت المال^(٣٣٧).

وقد تبنت العديد من الدول هذه الفكرة - سيما الغنية منها - فأنشأت صناديق عامة لتعويض ضحايا الجريمة، وذلك لموافاة الضحية بما ينقصه من التعويض في حالة عدم معرفة الجاني، أو في حالة عجزه عن السداد أو العمل في سبيله. أي أن للصندوق دورا احتياطيا، فمما لا يخفى أن الجاني يظل المسئول الأول عن تعويض ضحيته، وقد جادت السياسة الجنائية المعاصرة بوسائل من شأنها أن تحت الجاني أو تشجعه أو تجبره علي تعويض ضحيته - كما سنري في موضعه من الدراسة - كما أن نظامي التأمين الخاص والتأمين

الاجتماعي^(٣٣٨) يقومان بدور ما في عملية تعويض ضحية الجريمة، إلا أنهما لا يغطيان جميع الضحايا ولا يشملان جميع الأضرار.

فيجب على الدولة إذن أن تأخذ بالسياسة الجنائية المعاصرة، التي تهدف إلى عدم ترك أي ضحية الجريمة عاريا من التعويض، وأن تقوم بإنشاء صندوق حكومي للتعويض، ولا تخشى من عجز ميزانيتها عن الوفاء بهذا الالتزام، لأن هناك ثمة أموراً قد يكون من شأنها تبديد هذه الخشية على النحو الذي نراه في البند التالي.

ثانياً: مصادر تمويل صندوق التعويض الحكومي:

نسترعي الانتباه منذ البداية إلى أنه ولئن كانت المشكلة الرئيسة التي تواجه هذه الفكرة تكمن في التخوف من عجز ميزانية الدولة عن الوفاء بالتعويض لضحايا الجريمة، ولعل ما يؤكد ذلك أن الدول التي أخذت بهذا النظام تتمتع بوضع اقتصادي ممتاز، يؤهلها لأن تحمل على عاتق ميزانيتها هذا العبء. إلا أن هذه المشكلة يحد منها - ويبدد الخوف من ورائها - الطابع الاحتياطي لالتزام الدولة بالتعويض، حيث لا يتم اللجوء إلى الصندوق - كما قدمنا - إلا في حالي جهالة الجاني أو إعساره، فضلاً عن حق الدولة في الرجوع على المسئول بما دفعته من تعويض لضحية الجريمة، كما أن كل الدول التي أخذت بهذا النظام تبنت مبدأ عدم الجمع بين تعويض الدولة وأي تعويض آخر، ناهيك عن تحديد مصادر تمويل الصندوق بصورة تجعل الوفاء بالتزام التعويض ممكناً. كل ذلك يجعل ضحية الجريمة يحصل على التعويض دون إرهاب أو عنت، ويتيح للدولة الوفاء بهذا الالتزام بصورة لا ترهق ميزانيتها.

وبصفة عامة فإن مصادر تمويل الدولة لصناديق التعويض يمكن أن يتحقق من خلال الاقتطاعات التالية.

١ - عائد العقوبات المالية:

العقوبة المالية هي العقوبة التي يكون محلها حقوق تتعلق بالذمة المالية، كالكفالة و الغرامة والمصادرة. فإذا كان الأصل أن عائد هذه العقوبات يزول إلى خزانة الدولة، لتنفقها الحكومة تبعاً لأولويات الصالح العام، فإن أكثر مجالات الصالح العام ملائمة للإنفاق عليها من هذا المورد، هي المتعلقة بمكافحة الجريمة، وتخفيف ما تلحقه بالضحايا من آلام، وجبر ما تسببه الجريمة لهم من أضرار^(٣٢٩).

ويجب أن يكون واقراً في الأذهان الفارق بين تخصيص عائد العقوبات المالية لصندوق التعويض - والذي نحن بصدد بيانه الآن - وبين تخصيص الغرامة أو المصادرة المحكوم بها على الجاني لتعويض ضحيته مباشرة - وهو الأمر الذي سنتولى بيانه في باب الجاني لاحقاً - فهذه الغرامة أو المصادرة يحكم بها على الجاني لضحيته مباشرة دون سواه، أما تلك فيحكم بها على الجاني للصندوق حيث تذوب مع موارد الصندوق الأخرى، فيحصل الضحية على التعويض من الصندوق.

ومن الدول التي تبنت فكرة تمويل صندوق التعويض من خلال عائدات العقوبات المالية نذكر: التشريع التوسكاني الصادر في إحدى المستعمرات الإيطالية عام ١٧٨٦، حيث نص على تخصيص حصيلة العقوبات المالية

لصندوق تعويض ضحايا الجريمة والمتهمين الذين ثبت براءتهم^(٣٤٠). وكذلك قانون عقوبات صقلية الصادر في ١٨١٩. ^(٣٤١) وكذلك المادة (١٠٠) من مشروع قانون العقوبات الإيطالي الذي وضعه فيري عام ١٩٢١، حيث يخصص ثلث إيرادات صندوق الغرامات لتعويض الضحايا^(٣٤٢). كذلك نص قانون العقوبات الإسباني لعام ١٩٢٨ علي تأسيس صندوق الغرامات، توزع (٧٥%) من حصيلته السنوية علي ضحايا الأخطاء القضائية، وضحايا الجريمة الذين يعجزون عن استيفاء حقهم في التعويض^(٣٤٣). وهو ما ينص عليه أيضا قانون العقوبات اليوغسلافي لسنة ١٩٢٩، وقانون العقوبات البولندي لعام ١٩٣٢. ^(٣٤٤) كما طبقت قوانين ثلاث عشرة ولاية أمريكية ما اقترحه البعض من فرض غرامة إضافية علي كل محكوم عليه تخصص لتمويل صندوق التعويض، ففي ولاية فرجينيا مثلا يفرض قانون التعويض علي كل محكوم عليه دفع عشر دولارات لصندوق تعويض ضحايا الجريمة^(٣٤٥).

٢ - تخصيص جزء من ميزانية الدولة أو مواردها للصندوق:

يمكن للدولة أن تخصص بندا في ميزانيتها لصندوق تعويض ضحايا الجريمة، علي أن يزداد هذا البند سنويا لمواجهة زيادة طلبات التعويض. بل ويمكن للدولة - وهذا هو الأفضل من وجهة نظرنا - أن تفرض استقطاعات بنسب معينة علي موارد بعض الوزارات المنتجة، فيمكن للدولة مثلا أن تفرض نسبة معينة علي واردات وزارة المالية من الضرائب، بل ويمكن لها أن تقوم بفرض ضريبة أو رسم زهيد علي بعض الخدمات التي تؤديها، كما يمكن أن تفرض نسبة استقطاع علي عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين التابعة لوزارة

الاقتصاد، كما يمكن لها اقتطاع جزء من ربح الأوقاف ذي العائد السنوي الكبير، وتخصيص جزء من الزكاة يدفع إلى صندوق التعويضات^(٣٤٦).

وهذا ما نادى به المصلحة الإنجليزية مارجري فراي من قبل، حيث اقترحت فرض ضريبة مقدارها بنس واحد علي كل مواطن، حتى تتمكن الدولة من إعمال فكرتها في إنشاء صندوق تعويض ضحايا الجريمة، كما دعت إلى هذا أغلبية المشاركين في مؤتمر بواذبست لعام ١٩٧٤م، ولهذا جاءت توصيات المؤتمر بإمكانية الاستعانة بالضرائب لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ. وهذا أيضا ما انتهت إليه اللجنة الأوروبية المنبثقة عن المجلس الأوروبي للدراسة المشكل الجنائية، حيث جاء في تقريرها - حول موضوع ضحايا الجريمة - أنه لا مندوحة من اللجوء إلى الضريبة لتمويل صندوق التعويض، نظرا لعدم كفاية المصادر الأخرى من غرامة ومصادرة وأجر السجين وغيرها^(٣٤٧).

ولقد نص عدد من القوانين علي ذلك: فالقانون الفرنسي ينص علي تخصيص جزء من الميزانية للتعويض بلغ في عام (١٩٨٢) اثني عشر مليون فرنك، وصل في عام (١٩٨٤) إلى أربعة وعشرين مليون. كما بلغت قيمة مساهمة الدولة في برنامج التعويض في ألمانيا عام (١٩٧٨) ثلاثة ملايين مارك، ووصلت في عام ١٩٨٠ إلى ثمانية ملايين مارك تقريبا، وإلى ثلاثة عشر مليونا في عام ١٩٨١^(٣٤٨) كما حددت قوانين أخرى نسبة معينة تساهم بها الدولة من ميزانيتها في صندوق التعويض، فنصت قوانين مقاطعات كولومبيا البريطانية وكويبيك ومايتوبا الكندية علي أن تخصص نسبة من الميزانية لصندوق التعويض بما يعادل خمسة عشر متا عن كل فرد من السكان سنويا^(٣٤٩).

٣ - تبرعات الجمهور للصندوق:

انطلاقاً من قول الحق تبارك وتعالى "إنما المؤمنون أخوة"، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "كان الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"، ونزولاً على مقتضيات مبدأ التكافل الاجتماعي، فإن على الجمهور المساهمة في تمويل صندوق التعويض، وعلى الدولة واجب توعية الجمهور بذلك، وأن تقوم الدولة بدعوة الميسرين - سيما رجال الأعمال - للتبرع للصندوق، مع رصد نوع من التقدير الأدبي لكل من يساهم بمبلغ كبير في الصندوق^(٣٥٠).

وأياً ما كان الأسلوب الذي تتبعه الدولة في تمويل صندوق التعويض، فإن إنشاء الصندوق هو تجسيد لمعنى التضامن الاجتماعي، واستشعار من الدولة بمسئوليتها تجاه ضحايا، كان من واجبها أن تمنع الجريمة الواقعة عليهم، بحساباتها مسئولة عن توفير الأمن لكل من يعيش على ترابها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أثبتت الدراسات أن مساهمة الدولة في صندوق التعويض لا تشكل عبئاً كبيراً يرهق ميزانيتها وتعجز عن تحمله، لو صحت النوايا واتجهت الرغبة إلى إعماله^(٣٥١). ففي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لا تزيد نسبة مساهمة الدولة في الصندوق عن خمسة وعشرين سناً عن كل فرد من السكان، بينما يدفع كل فرد إلى الدولة سنوياً ضرائب كمقابل لخدمات الشرطة ما قيمته خمسة وسبعين دولاراً^(٣٥٢). ويلاحظ ضالة مساهمة الدولة في التعويض من الجريمة مقارنة بما يدفعه المواطن للمحافظة على أمنه!!.

ثالثا: تبسيط إجراءات الحصول علي التعويض من الصندوق:

يمكن للمشرع تبسيط إجراءات حصول ضحية الجريمة علي التعويض من الصندوق، وذلك من خلال إنشاء لجان قضائية للنظر في استحقاق الضحية للتعويض، علي أن يكون الرجوع إلي هذه اللجان اختياريا ، بحيث يكون له حق اختيار الطريق القضائي إذا شاء، وفي الحالتين يجب تبسيط إجراءات الحصول علي التعويض علي النحو التالي:-

١ - في حالة المطالبة أمام لجنة الصندوق:

يجب أن تكون المطالبة بالتعويض أمام هذه اللجان بإجراءات ذات إيقاعات سريعة خالية من التعقيد، وأن يكون للخصوم - وفق شروط معينة - الحق في الطعن في قرارات هذه اللجان أمام القضاء.

وهذا هو ما تنهه المشرع الفرنسي في قانون التعويض رقم ٧٧ - ٥ الصادر في ٣ يناير ١٩٧٧ - وما تلاه من قوانين تعويض - حيث تضمن الباب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، والمعدل بالقانون المذكور، الخاص بتعويض ضحايا الأضرار الناتجة عن الجريمة. فتبين المادة (٤/٧٠٦) أن في كل دائرة من دوائر محكمة الاستئناف تشكل لجنة قضائية مدنية تختص بالنظر في طلبات التعويض، وتتكون اللجنة من ثلاثة قضاة، وتباشر النيابة العامة الادعاء أمامها، ويصدر مجلس الدولة مرسوما يبين فيه الإجراءات الواجب إتباعها أمام اللجنة. وتوضح الفقرة الخامسة أن طلب التعويض يجب أن يقدم خلال سنة من تاريخ وقوع الجريمة، وإذا كانت الدعوى الجنائية مرفوعة امتدت هذه المدة

بحيث لا تنقضي إلا بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم النهائي في الدعوى المقامة - مدنية كانت أم جنائية - ومع ذلك فإن للجنة أن تتجاوز عن هذا السقوط إذا قدم ضحية الجريمة مبررا مشروعا للتأخير. وتعطي الفقرة السادسة للجنة سلطات واسعة في تحقيق الواقعة حتى تصل للحكم بالتعويض. وإذا كانت الدعوى الجنائية مرفوعة، جاز للجنة أن تصدر قرارها قبل الفصل في الدعوى، ولها أن تنتظر حتى يصدر حكم نهائي في الدعوى الجنائية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة في المادة ٦/٧٠٣، ويجوز لها في نفس الحالة وبنفس الشروط أن توقف إصدار قرارها بناء على طلب ضحية الجريمة. وهذا وتجري اللجنة مناقشتها وتصدر قرارها في غرفة المشورة (م ٦/٧٠٧).

وإذا قضت المحاكم لضحية الجريمة بتعويض يفوق التعويض الذي قرره اللجنة، جاز له أن يطلب تكملة التعويض الذي قرره اللجنة وذلك في حدود الحد الأقصى المبين في الفقرة التاسعة، وعليه تقديم طلبه في خلال مدة سنة من تاريخ الحكم النهائي بالتعويضات المدنية (٦/٧٠٨)، وإذا حصل الضحية على تعويضات أخرى - في أية صورة - بعد حصوله على تعويض من اللجنة، جاز للدولة أن تطلب إلى اللجنة الأمر بإعادة التعويض الذي قضت به كليا أو جزئيا (٦/٧٠١٠).

٢ - في حالة المطالبة أمام المحاكم القضائية:

قلنا أنه يجب أن يكون الرجوع إلى اللجان القضائية اختياريا لضحية الجريمة، بحيث يكون له إذا أراد أن يختار طريق الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية التي تحكم في الدعوى الجنائية، أو أن يقيم دعواه المباشرة أمام المحاكم

الجزئية، بل وله أن ينتظر حتى يصدر حكم نهائي في الدعوى الجنائية ثم يطالب بعد ذلك بالتعويض إما أمام المحاكم المدنية وإما أمام اللجان المقترحة.

فإذا شاء اختيار الطريق القضائي فيجب علي المشرع تبسيط إجراءات الحصول علي التعويض أمام المحاكم، ويمكن للمشرع أن يتأسي في هذا الصدد بالتيسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر في أول أغسطس ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات المستحقة للنساء أو الأبناء والوالدين. ويستفاد من أحكام هذا القانون أن المشرع منح المحكوم لهم بالنفقات عدة مميزات: حيث جعل الحكم بالنفقات علي وجه الاستعجال، وجعل النفاذ معجلاً بقوة القانون وبغير كفالة، ومنع إشكالات وقف التنفيذ، وألزم بنك ناصر الاجتماعي بوفاء الديون المحكوم بها، علي أن يكون للبنك حق استيفاء ما دفعه بالحجز الإداري علي أموال المحكوم عليه (المواد: ١، ٢، ٣، ٦ من القانون المذكور بعاليه).

فإذا كان المشرع قد رأي أن هناك حالات يستحيل أو يصعب علي المحكوم له بالنفقة الحصول عليها علي الرغم من حاجته الشديدة إليها، فإن هنالك من أحوال الضحايا ما تفوق في تعاستها وبؤسها حالة المستحقين للنفقات (٣٠٣).

وننتقل الآن لدراسة دور آخر للدولة، علي جانب كبير من الأهمية، في مجال تذليلها للصعاب التي تواجه ضحايا الجريمة في حصولهم علي التعويض، وهو تقرير تعويض بإجراءات سهلة لضحايا إساءة استعمال السلطة، وذلك في المبحث التالي:-

المبحث الثاني

تيسر حصول ضحايا إساءة استعمال السلطة علي التعويض

تمهيد وتقسيم:-

شهد العصر الذي نعيش فيه اهتماما بالغا بضحايا إساءة استعمال السلطة، فالمواثيق والمؤتمرات الدولية وكثير من التشريعات المعاصرة، تری ضرورة الدفاع عن حقوق هؤلاء الضحايا، وقد كان هؤلاء الضحايا حظ والف من توصيات إعلان "ميلانو" بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين سنة ١٩٨٥.

وضحية استعمال السلطة قد يكون المجني عليه أو أسرته أو شهوده: فقد يتعرض الضحية أو المجني عليه للقبض أو الحبس التعسفي، أو يقع تحت وطأة التعذيب أو استعمال العقاقير المخدرة لانتزاع اعتراف منه بجريمة مد^(٣٥٤)، وقد تنتهك سرية اتصالاته أو يتعدى علي حرمة حياته الخاصة بصفة عامة. وقد تعرض أسرته للتعذيب والاضطهاد للضغط عليه. كما أن شهوده قد يتعرضون للإغراء المادي أو الضغط المادي والمعنوي لمنعهم من أداء الشهادة أو لتغييرها.

وعلي الدولة واجب تيسر السيل أمام ضحايا إساءة استعمال السلطة لتحريك الدعوى الجنائية ضد الفاعلين، وأن تضمن لهم التعويض المناسب. ونكتفي هنا بذكر بعض أمثلة لضحايا إساءة استعمال السلطة، لا يخلو منها مجتمع بكثرة، ونري ما هو دور الدولة في مساعدة هؤلاء الضحايا، ويمكن تطبيق ذلك علي ضحايا إساءة استعمال السلطة الآخرين.

أولاً: ضحايا القبض بدون وجه حق (الحبس التعسفي)

انتشرت عمليات القبض بدون وجه حق أو الاعتقال المشبوه أو الحبس التعسفي، وما يعقبها من احتجاز لاحق لأسباب غير منصفة، بشكل خطير في كثير من بلدان العالم، كما أصبح الاحتجاز مع منع الاتصال بالغير والاحتجاز دون محاكمة لفترة طويلة ممارستين شائعتين تشجعان علي سوء المعاملة والتعذيب. ويتزايد عدد ضحايا هذه الانتهاكات من النقبائين والصحفيين والكتاب والأساتذة والداعين إلي تشجيع وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المحتجزين، بل إن الاعتقال والحبس التعسفي قد حاق بالأطفال والشبان انتقاماً من الأنشطة السياسية التي يقوم بها آباؤهم أو أقاربهم. ويبدو أن زيادة اللجوء إلي حبس واحتجاز السجناء السياسيين لفترة قصيرة أصبح يمثل نمطاً جديداً من أنماط التخويف^(٣٥٥).

ونظراً لخطورة هذا الإجراء فقد نصت علي تجريمه، بل والتعويض عنه، المواثيق الدولية والإقليمية، ودساتير العديد من دول العالم بل وقوانينها الجنائية فالمادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص علي أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً" كما تنص المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية علي أن "لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان علي شخصه وأن لكل شخص كان ضحية اعتقال أو احتجاز غير قانونيين حق الحصول علي تعويض" كما تعطي المادة الخامسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لكل شخص كان ضحية قبض أو حبس في أحوال مخالفة لأحكام هذه المادة الحق في الحصول علي تعويض. وتبين المادة الخامسة من

مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن لمن كان ضحية القبض أو الإيقاف بشكل غير قانوني الحق في التعويض، وقد أكدت نفس المعنى المادة الرابعة من مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي. وقد نص قانون العقوبات الجزائري (م ١٠٨)، وقانون العقوبات المغربي (م ٢٢٦) علي حق من كان ضحية الحبس أو الاعتقال غير القانوني في مطالبة الدولة والفاعل بتعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء ذلك^(٣٥٦).

وليس ثمة شك في أن تجريم الحبس التعسفي، وجعل الدولة ملتزمة بتعويض الضحايا، ثم تعود علي الفاعل بما دفعته من تعويض - وفق شروط معينة - سوف يجعل سلطات القبض والإيقاف حذره جدا فيما تصدره من قرارات في هذا الشأن، ومن ثم لن يكون هناك إسراف في هذه القرارات، كما يشاهد أحيانا عند ضبط الجرائم وتحقيقها. وإذا كان الدستور المصري لعام ١٩٧١ قد جاء في هذا الصدد بنص رائد - ربما لم يسبقه إليه دستور آخر في العالم - فنص المادة ٥٧ من الدستور علي أن كل اعتداء علي الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء". إلا أن هذه المادة تحتاج إلي تشريع يوضح إجراءات الحصول علي هذا التعويض ومضمون التعويض علي أن تكون هذه الإجراءات ميسرة.

ثانيا: ضحايا جرائم التعذيب^(٣٥٧):

إن التعذيب من أخطر جرائم السلطة، حيث يهدم قوِي الإنسان المادية والمعنوية. والتعذيب يمارسه جنود السلطة تنكيلا بالخصوم السياسيين، أو لحمل بعض المتهمين علي الاعتراف، أو ضد الأقليات التي تطالب بحقوقها المشروعة في الدفاع عن أرضها وحصولها علي الاستقلال والمساواة.

والحقيقة أن التعذيب محرم في الشرائع السماوية، يقول الحق تبارك وتعالى في سورة الإسراء (آية ٧٠) "ولقد كرمنا بني آدم" ويقول المعصوم "الإنسان بنيان الله ملعون من هدم بنيان الله" وجمهور فقهاء المسلمين علي أنه لا يجوز إكراه المتهم لحمله علي الاعتراف، وأن المتهم حر في الإدلاء بأقواله^(٣٥٨) كذلك تحرم التعذيب المواثيق الدولية،^(٣٥٩) وكثير من التشريعات،^(٣٦٠) كما أن القضاء يندد بالتعذيب، ويهدر الاعترافات التي تمت تحت طائلته، ويحكم ببراءة كثير من المتهمين الذين تعرضوا للتعذيب في العديد من القضايا.^(٣٦١) ومع ذلك فإن التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية تشير إلي الانتشار الواسع لممارسة التعذيب في كثير من دول العالم علي سبيل التكرار والاستمرار.

وإذا كان التعذيب مجرما لدينا في مصر، إلا أن ثمة عقبات رسمية وغير رسمية - لا تخفي علي فطنة أحد - تحول بين ضحايا هذه الجرائم والحصول علي التعويض، فعلي الدولة أن تعمل، إن هي أرادت حقا كفالة حقوق ضحايا جرائم التعذيب في الحصول علي التعويض، عليها أن تعمل علي سرعة ضبط المتهمين وتقديمهم للمحاكمة، وأن تمكنهم من سماع دعواهم ضد جلا ديههم دون أية معوقات، وأن تيسر لهم الحصول علي التعويض، وربما يكون من

الأفضل أن تدفع الدولة التعويض ثم تعود بعد ذلك علي الجاني بما دفعته، وأن تقدم للضحايا كل مساعدة طبية ونفسية قد يحتاجون إليها. ففي ذلك استجابة لنص المادة (٥٧) من الدستور المصري والتي تقرر أن الدعويين الجنائية والمدنية الناشتين عن هذه الجريمة لا تسقطان بالتقادم، وتلتزم الدولة بدفع تعويض عادل للضحايا. واستجابة لما نصت عليه اتفاقية مناهضة التعذيب الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٨٤، حيث اعتبرت أن مجرم التعذيب مجرم ضد البشرية كلها، فيجب ألا يجد أرضاً تقيه ولا سماء تظله، وأنه يجب ملاحقته والقبض عليه وتسليمه للمحاكمة أينما ثقف (المواد ٥، ٦، ٧، ٨). كما نصت المادة ١٣ منها علي تمكين أي شخص تعرض للتعذيب من رفع دعواه للجهات المختصة، وينظر فيها علي وجه السرعة وبزاهة، ونصت المادة ١٤ علي وجوب التزام الدول المختلفة بتقديم تعويض عادل ومناسب لضحية التعذيب، ناهيك عن إهدار أي أقوال جاءت تحت وطأة التعذيب^(٣٦٢).

ثالثاً: ضحايا الأخطاء القضائية:

١ - عن قاعدة عدم المسؤولية عن الأعمال القضائية^(٣٦٣):

غني عن البيان أن السلطة القضائية تعتبر من أقدس السلطات، حيث تمثل وظيفتها أساساً في إحقاق الحق حين ترتجف الأمور ويختلط الحق بالباطل والصواب بالخطأ وفي إقامة العدل عندما تختل الموازين في يد الأفراد. ولهذا فقد أحيطت وظيفة القضاء علي مر العصور، وفي كل مجتمع ينشد الخير والرقى، بأوفي الضمانات للعمل القضائي في ذاته وللرجال القائمين عليه. ومن هنا كانت القاعدة في القانون المقارن هي عدم مسؤولية الدولة عن العمل القضائي،

وكذلك عدم مسئولية القضاة عن أفعالهم ولو أخطأوا التقدير، لأن تقدير القضاة وأعضاء النيابة بمسئولية مطلقة عن أي خطأ يدعوهم إلى التردد فيما هو من وظائفهم، وضرر ذلك بالمصلحة العامة جسيم.

إلا أن العمل القضائي، ومهما أحيط به من ضمانات، ومهما بلغ فضل رجاله وحنكتهم، قد يختل وقد يقع رجاله في الزلل لأنهم بشر. وهذه الزلات شديدة الوقع على النفس البشرية، لأنها فضلا عما ترتبه من أضرار قد تدل الأفراد في حياتهم أو حرياتهم أو أموالهم، فإنها تصدر عن الجهاز الذي كان منتظرا منه أن يصلح الزلل، وأن يقيم الميزان إذا اختل، فإذا به هو المخل!!^(٣٦٤).

لذا تتجه التشريعات الحديثة إلى تقرير مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، وإعطاء الأفراد حق الحصول على تعويض من الدولة عن الأضرار التي تصيبهم من مرفق القضاء.

فالقانون الفرنسي الصادر في ٥ يوليو ١٩٧٢ - ومن بعده قانون ١٩٧٩، والمعدلين لقانون المرافعات المدنية الفرنسي - قد جعل الدولة مسئولة كقاعدة عامة عن الأضرار التي تصيب الأفراد من مرفق القضاء، فنصت المادة ١١ من ذلك القانون على أن تسأل الدولة عن تعويض الأضرار التي تنشأ عن الأخطار التي يقع فيها مرفق القضاء في حالة الخطأ الجسيم وحالة إنكار العدالة، ويسأل القضاة عن أخطائهم الشخصية، وفي هذه الحالة تضمن الدولة حصول المضرور على تعويض عن الأضرار التي أصابته من هذه الأخطاء الشخصية على أن ترجع على من سبب الضرر ليتحمل العبء النهائي للتعويض. ولقد ترتب

علي صدور هذا القاتون أن ألفت نظام مخاصمة القضاة الذي كان مطبقا قبل ذلك. ولقد سار علي ذات النهج دستور اليابان الحالي (م ١٧، ٤٠)، وكذلك الدستور الأسباني لسنة ١٩٧٨ (م ١٢١)، والدستور الجزائري لسنة ١٩٧٦، حيث تنص المادة ٤٧ منه علي أنه "يترتب علي الخطأ القضائي تعويض من الدولة، ويحدد القانون ظروف التعويض وكيفيته".

وحبذا لو سايرت الدساتير أو القوانين الأخرى نفس النهج السابق، وتقرر مسئولية الدولة عن أخطاء السلطة القضائية، ففي ذلك ضمانات كبرى لكل مضرور وحماية أشمل وأعم لحقوقه^(٣٦٥). ونبين فيما يلي أهم الأخطاء القضائية التي تستأهل تضمين الدولة.

٢ - تعويض الضحية الذي حكم عليه بحكم خاطئ^(٣٦٦).

نعني بهذا النوع من الضحايا: الذين صدرت أحكام جنائية ضدهم بالعقوبة، وتم تنفيذها - كلياً أو جزئياً - فعلاً في المحكوم عليه، ثم تم اكتشاف دليل قاطع علي براءة المحكوم عليه، فأعيد محاكمته مرة ثانية وتقررت براءته. وهذه هي إعادة المحاكمة - أو إعادة النظر - التي أقرها أغلب إن لم يكن كل التشريعات.

ولقد تم تعديل القانون الفرنسي عام ١٨٩٥، فأقر الحق في تعويض ضحية الحكم الخاطئ عن الضرر الذي لحق به من جراء سجنه، أو لحق بذويه من جراء إعدامه. ويشمل التعويض الضرر المعنوي، وذلك بنشر الحكم الصادر بالبراءة في خمس صحف يومية فضلاً عن الجريدة الرسمية، وقد تتحمل الدولة وحدها أجور النشر. كما تقوم الدولة بتعويض الضرر المادي، بمنح الضحية

مبلغاً من المال تقدره المحكمة، ويكون للدولة الحق في الرجوع بما دفعته من تعويض علي المتسبب في الخطأ، سواء أكان من القضاة أم أعوانهم أم شاهد الزور أم المدعي المدني، وإذا كان المحكوم عليه قد تسبب في الحكم بخطئه، فإن المحكمة تأخذ ذلك في الاعتبار حين تقدر التعويض^(٣٦٧).

وتنص المادة (١١) من دستور سوريا لعام (١٩٥٠) علي أن لكل شخص حكم عليه بحكم مبرم ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم، أن يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به. ولم يرد مقابل لهذا النص في الدستور الحالي، والظاهر أن المشرع السوري اكتفى في ذلك؛ بنصي المادتين ٣٧٥ و ٣٧٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، فالمادة (٣٧٥) تقرر حق المحكوم عليه، ولزوجه وأصوله وفروعه بعد موته، أن يطلب تعويضاً عن الضرر الذي أصابه من جراء الحكم السابق. وطبقاً للمادة (٣٧٦) تتحمل الدولة التعويض المحكوم به ولها أن ترجع به علي من كان السبب في صدور الحكم بالعقوبة^(٣٦٨).

كما تنص المادة (٦/١٤) من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ (وانضمت إليها مصر في ١٩٨١) علي ما يأتي "لكل شخص أوقعت به العقوبة بسبب حكم نهائي صادر عليه في جريمة جنائية الحق في التعويض طبقاً للقانون، إذا ألغى الحكم أو نال العفو بعد ذلك بسبب واقعة جديدة أو واقعة جري اكتشافها حديثاً، وكشفت بشكل قاطع إخفاقاً في تحقيق العدالة، ما لم يثبت أن عدم الكشف عن الواقعة الجهولة في حينه يعود في أسبابه كلياً أو جزئياً لهذا الشخص"^(٣٦٩).

ومما يؤسف له أن المشرع المصري رغم تنظيمه لأحكام إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في الجنايات والجناح، وذلك في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون الإجراءات الجنائية، إلا أنه لم ينص على حق الضحية في التعويض لا في الدستور ولا في الإجراءات الجنائية، وهذا أمر يمثل فراغا تشريعيا يجب على المشرع تداركه لتوفير حماية أشمل للضحايا.

٣ - تعويض ضحايا الحبس الاحتياطي الخاطئ^(٣٧٠)

أ - عن أضرار الحبس الاحتياطي الخاطئ:

لا ريب أن المصلحة العامة قد تقتضي حبس المتهم احتياطيا، منعا لهربه قبل صدور حكم ضده، وحتى لا يؤثر على الشهود أو يقوم بطمس الأدلة على جرمته. إلا أنه، من ناحية أخرى، للحبس الاحتياطي أضرار غير منكورة: حيث يسبب الحبس الاحتياطي للمتهم أذى بليغا في شخصه أو شرفه أو سمعته أو مصالحه أو أسرته. فحبس المتهم يلقي بظلال من الشك حوله ويقربه إلى المحكوم عليه في نظر الناس، كما يعزله عن المحيط الخارجي فيضار معنويا وماديا، فيفقد عمله، ويتزع من أسرته فتبقي بلا عائل مما قد يقودها إلى الانحراف والتفكك، ويلقي به في السجن مع المجرمين فيعيش معهم حياة الذل التي يقاسونها، وعند الإفراج عنه لا يسلم من ألسنة الناس حيث تظل سمعته موصومة بالإجرام.

ومعلوم أن الأصل في الإنسان البراءة، وذلك يقتضي ألا تسلب حريته إلا إذا ثبتت مخالفته لهذا الأصل بحكم قضائي واجب النفاذ، ومن ثم يجب أن يكون استخدام الحبس الاحتياطي في أضيق الحدود. لكن قد يصدر الأمر بحبس

المتهم احتياطيا ، ثم يراجع المحقق نفسه ليفرج عن المتهم ويصدر أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية، وقد يحيل المحقق المتهم إلى المحكمة المختصة لتقرر براءته. فما هي حقوق هذا الضحية علي مصدر الأمر أو علي الدولة؟.

ب - عن قصور دعوى المخاصمة:

لا يخفي علي ذي بصر أن المحبوس احتياطيا، والذي ثبتت براءته، يستطيع أن يلج طريق مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة للمطالبة بالتعويض عن ضرره من الحبس الاحتياطي، طبقا للمواد (٤٩٤ - ٥٠٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، فإذا قضي له بالتعويض ، عن هذه الأضرار، أضحت الدولة مسئولة مسئولية تبعية عن هذا التعويض إلا أنه لا يخفي من ناحية أخرى أن دعوى المخاصمة طريق وعر المسالك ذو أشواك مستعصية، حيث يشترط أن يكون قد وقع من القاضي أو عضو النيابة في عملهما غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم، أو يكون خطأ القاضي من الأخطاء التي حدد القانون مسئولية القاضي في التعويض عنها، وهذه الأحوال كلها نادرة الوقوع وليست سهلة المنال في الإثبات. والشائع هو الحبس الاحتياطي خارج هذه الحالات^(٣٧١)، حيث يتم بناء علي قرارات صادرة من أعضاء النيابة أو القضاة حسني النية، بدعوى أن الحبس الاحتياطي ضروري لسلامة التحقيق، ثم يتضح بعد ذلك أن المتهم برئ، فيحكم ببراءته أو تحفظ دعواه.

ج - الموائيق والمؤتمرات التي نادت بتعويض هؤلاء الضحايا:

لقد كان الظلم الواقع علي المحبوس احتياطيا - الذي صدر قرار من جهة التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى عليه، أو صدر حكم قضائي ببراءته -

محل اهتمام كثير من المواثيق والاتفاقات الدولية، وكذلك المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية. فقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الموقعة في روما سنة ١٩٥٠ علي ضرورة تعويض ضحية الحبس الاحتياطي الخاطي، كذلك فعلت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ في مادتها التاسعة، وهذه الاتفاقية تعد تقنيا دوليا للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨، كما نصت علي تعويض ضحايا الحبس الاحتياطي الخاطي مدونة الأمم المتحدة بشأن المبادئ المتعلقة بحق الفرد في عدم القبض عليه أو حبه احتياطيا أو نفيه بطريقة تعسفية، في المادة ٤٠ منها.

كما أوصي بمثل هذا التعويض المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما عام ١٩٥٣ (قرار رقم ١٧) والمؤتمر الدولي السابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بميلانو عام ١٩٨٥ م، والذي تمخض عنه إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة. كما أوصت بتعويض ضحايا الحبس الاحتياطي الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي التي عقدت بمدينة دمشق في أكتوبر سنة ١٩٧٢. والمؤتمر الثامن للدفاع الاجتماعي الذي عقد بمدينة الرباط في ديسمبر ١٩٧٧. والمؤتمر الثامن للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي بعنوان "ضحايا الجريمة" في مدينة القاهرة ١٩٨٧، والمؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون الجنائي الذي انعقد بالإسكندرية في أبريل ١٩٨٨، والمؤتمر الثالث لذات الجمعية بالقاهرة في مارس ١٩٨٩. وندوة حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في العالم العربي بالقاهرة وفي ندوة الآفاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ١٩٧١^(٣٧٢).

د - الدساتير والتشريعات التي أقرت حق ضحايا الحبس

الاحتياطي في التعويض:

تنهت بعض الدول إلى أخطار الحبس الاحتياطي، فحرصت بعض الدساتير على تقرير حق الضحية في مطالبة الدولة بتعويض أضرار الحبس الاحتياطي الخاطئ من ذلك: دستور مقاطعة بال كامبان بسويسرا لسنة ١٨٣٢، ودستور مقاطعة برن بسويسرا أيضا لسنة ١٩٤٦، ودستور شيلي لسنة ١٩٢٥، والدستور التركي لسنة ١٩٦١ (م ٣٠)، والدستور الياباني لسنة ١٩٦٣ (م ٤٠)، والدستور اليوغسلافي لسنة ١٩٧٤ (م ١٨١/٥)، والدستور اليوناني لسنة ١٩٧٥ (م ٤/٧).

على أن دولا أخرى قد اكتفت بالنص على التعويض عن الحبس الاحتياطي الخاطئ في قانون الإجراءات الجنائية من ذلك: السويد في ١٢ مارس ١٨٨٦، والترويج في أول يوليو ١٨٨٧، والدانمرك في ٥ أبريل ١٨٨٨، وألمانيا الاتحادية في ١٤ يوليو ١٩٠٤ والمعدل بقانون ٨ مارس ١٩٧١، والنمسا في ١٨ أغسطس ١٩١٨، وهولندا في ١٥ يناير ١٩٢١ والمعدل بقانون ١٥ يناير ١٩٧١ (المواد ٨٩ وما بعدها)، وفرنسا في ١٧ يوليو ١٩٧٠ (المواد ٢٧ وما بعدها)، ولوكسمبورج في ٣٠ ديسمبر ١٩٨١، والسودان في ١٩٨٣ (المادة ١٧٢).

لعل أضح الآن بما لا يدع مجالا للشك قصور التشريع المصري في حماية ضحية الحبس الاحتياطي، ومن أجل هذا فإننا نهب بالمشروع أن يتدخل بنص صريح يحول بمقتضاه ضحية الحبس الاحتياطي حق طلب التعويض إذا

انتهى حبسه بصدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عليه، أو حكم ببراءته، علي أن تقوم الدولة بدفع التعويض بناء علي فكرة التضامن الاجتماعي، حتى تتوازن مقتضيات المصلحة العامة مع حقوق ضحية الحبس الاحتياطي. ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد أن الدستور المصري الصادر في سنة ١٩٧١ يتطلب صدور مثل هذا النص، فالمادة ٥٧ منه تنص علي أن "كل اعتداء علي الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ". ولا ريب أن النص عام، بحيث يشمل ما يقع من موظفي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية علي السواء.

خلاصة

نخلص من العرض السابق أن علي الدولة دورا كبيرا في حماية حقوق ضحايا الجريمة يبدأ من قيامها بوضع استراتيجية عامة لوقاية الأفراد من خطر الوقوع ضحايا للجريمة، بتحسين كافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية والإعلامية والأمنية والتعليمية. فإذا وقعت الجريمة، رغم ذلك، فإن علي الدولة أن تعمل علي الاهتمام بضحايا الجريمة وضمان حقوقهم وتعويضهم عما أصابهم من الأضرار في الحالات التي يتعذر عليهم الحصول علي التعويض من طريق آخر، وذلك تنفيذاً لسياستها الهادفة إلي تحقيق العدالة الاجتماعية، وإذكاء لروح التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

فلم يعد هناك في الواقع فرق بين دفع مبلغ من المال كغرامة وبين دفعه كتعويض، فكلاهما يساهم في الذود عن المجتمع بمنع الأفعال التي تضربه أو تهدده بالخطر. ولهذا فيجب أن يحظى حق ضحايا الجريمة في التعويض باهتمام الدولة سيما علي صعيد التشريع الجنائي، وتسخير إمكانيات القضاء الجنائي لتسهيل إجراءات استيفاء الضحايا لهذا الحق، مع العمل علي إزالة العوائق التي تحول دون حصول الضحايا علي التعويض الذي يستحقونه. ولهذا فخليق بالدولة أن تصدر تشريعا تلزم بمقتضاه بتعويض ضحايا الجريمة بصفة عامة - أو ضحايا الإرهاب والإيدز بصفة خاصة - من خلال صندوق للتعويضات. وذلك اقتفاء لأثر التشريعات المقارنة التي أقرت حق الضحية في الحصول علي تعويض من الدولة عندما يستحيل عليه الحصول علي تعويض الضرر الذي أصابه من طريق آخر، بل وتأسيا بأحكام الفقه الإسلامي الذي نشأت

وترعرعت في ظله فكرة التزام الدولة بالتعويض فيما يسمى بمبدأ "لا يطل دم في الإسلام"، مع تقرير الضمانات التي تجعل هذا الالتزام قابلاً للتطبيق ولا تنسوء به خزانة الدولة.

الهوامش والمراجع

١- راجع تفصيلاً : E. Yamarellos et G. Kellens: "le Crime et la criminologie", Coll. Ma Marabout - Université 1970, T.I. "Coût du Crime" P. 102 ets. J. Jaubert: "Ce que coutent les Crimes et les delits", le Figaro -10/4/1970, p. 4 J.P. Martin: "le Coût du Crime" R.I. polit. crim. No. 23, 1965 Philippe Robert: "Compte rendu du deuxieme Symposium organisé par le centre international de Criminologie Comparée (Sinte - Marguerite, Canada 29/4 -2/5/1970) R.S.C. 1970, No. 3, p. 722 ets. Philippe Robert, J.P. Bombert et dutres: "le Coût du Crime en France", et "Alcoolisme et Coût du Crime" projets No. 5. P. 464 ets. In - Echange international d'informations Sur les proijets de recherches criminologiques dans les Etats membres" No. 9. 1970, p. 41 ets. Ministère de la justice, France. Philippe Robert et Th. Godefroy: "le Coût du Crime ou l'économie poursuivant le Crime" Masson, 1978.

والتقارير المشار إليها لدي الدكتور مصطفى العوجي: "دروس" جـ-١، ص ٣٨٩ هامش (١) ودراسة سيادته لثمن الجريمة" المرجع السابق " ص ٣٨٩-٣٩٩ الدكتور عدنان الدوري: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة" المؤتمر العربي السابع للدفاع الاجتماعي- القاهرة ١٩٧٤ - والتقارير المقدمة إلى ندوة "تكلفة الجريمة" التي أقامها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية في عام ١٩٧٣ والمنشورة في العدد الثالث المجلد السادس عشر نوفمبر ١٩٧٣ من المجلة الجناية القومية. وكذلك تقرير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب" مقالة عن توعية الجمهور بمخاطر الجريمة "تونس ١٤١٤/١٢/٢ هـ - ١٩٩٤/٥/١٣. والدكتور حاتم بابكر عبد القادر هلاوي: "تكلفة الجريمة في الوطن العربي" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٨.

(٣، ٢)- بيانان مستلان من الدكتور مصطفى العوجي: "دروس" جـ-١، ص ٣٩٢، ٣٩٣. ٤- انظر الدكتور أحمد المجدوب: "اغتياب الإناث" المرجع السابق ص ٢٦١، وانظر أيضاً "الجرائم الجنسية عند الأحداث" المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بغداد ١٩٧١ ص ٧٤، ٧٥.

٥- راجع مقدمة ابن خلدون الفصل ٤٣ من الباب الثالث من الكتاب الأول.

٦- الماوردي "أدب الدنيا والدين" بيروت. دار الكتب العلمية، ١٩٧٨، ص ١٤٤.

٧- ففي عام ١٩٩١ وقعت (١٥) جريمة اغتصاب، منهم (٦) جرائم وقعت من أحد المحلرم خاصة الآباء - والعياذ بالله - ففي قنا اعتدي عامل بالأجرة علي ابته الطالبة البالغة ١٦ عاما، وفي السويس اعتدي قهوجي ٦٦ عاما علي ابته: الأولى ١٦ سنة والثانية ١٣ سنة، وفي سوهاج اعتدي فلاح أرمل ٤٥ سنة علي ابته البالغة ١٥ سنة، وفي أسوان اعتدي نقاش ٣٨ سنة علي ابته ١٤ سنة وفي الإسكندرية اعتدي سائق ٤٥ سنة علي ابته ١٤ سنة، وفي الفيوم اعتدي عامل معماري ٣١ سنة وغير متزوج علي ابنة أخيه ١٧ سنة".

بيان مأخوذ من الأستاذ خالد محمد القاضي: "الاغتصاب بين الشريعة والقانون وعلم النفس" دار الضياء. ١٩٩٢ ص ٣٢ يمكن أن نلاحظ مدي العلاقة بين الجريمة المرتكبة ومستوي تعليم المفتصب، وسنه، وكذلك سن الضحايا!!.

٨- لمزيد من التفاصيل راجع الدكتور أحمد المجدوب: "المرجع السابق" ص ٢٦١ وما بعدها.

٩- أقربنا هذه الوسائل بتصرف من الدراسات التالي:

الدكتور مصطفى العوجي : دروس في العلم الجنائي "المرجع السابق" ج-١، ص ٢٩٤ وما بعدها، ص ٤٠٩.

الدكتور سيد عويس "تكلفة الجريمة التي يتحملها الأفراد المجني عليهم" "ندوة تكلفة الجريمة سابق الإشارة إليها" ص ٣٢٥ وما بعدها، الدكتور جورج جوس: "حماية الأشخاص والممتلكات من السرقة" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٤.

الدكتور أحمد المجدوب: "اغتصاب الإناث" البحث السابق ص ١٥٠ وما بعدها خاصة ص ٢٤٤ وما بعدها.

المقدم كمال المشنب: "إرشاد الهيئات والأفراد لوسائل حماية ممتلكاتهم" البحث السابق ص ١٤٥ وما بعدها اللواء الدكتور محمد شريف إسماعيل: "أسباب تزايد سرقة السيارات في مصر مجلة الأمن العام ع ١٣٦ ص ٦ وما بعدها اللواء محمد حسين محمود " جريمة الاغتصاب في الولايات المتحدة" مجلة الأمن العام ع ١٠٩ ص ١١٣ وما بعدها. المقدم مصطفى توفيق وآخرين: "التغير الاجتماعي ودور المجني عليه في قبة ظروف ارتكاب الجريمة" بحث جماعي، القاهرة، معهد تدريب ضباط الشرطة، أكاديمية الشرطة، فرقة البحث الجنائي، الدورة ٥٦، ١٩٨٨، ص ٤٩ وما بعدها، الرائد محمد قناوي وآخرين " دور المجني عليه في

هيئة ظروف وقوع الجريمة "بحث جماعي، القاهرة معهد تدريب ضباط الشرطة، أكاديمية الشرطة، فرقة البحث الجنائي، الدورة ٤٧، ص ٢٣ وما بعدها، المقدم محمود عبد المنعم فليز "بحث في دور المحني عليه في ارتكاب الجريمة" الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، المكتب العربي للإعلام الأمني، القاهرة، مارس ١٩٩٥ ص ٨ وما بعدها، مركز بحوث الشرطة "دليل الخدمات الشرطة للمواطنين" ص ٦٨ وما بعدها.

١٠- راجع بصفة عامة: أبحاث ندوة المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية والتي عقدت في الفترة ٢٦-٢٩ شوال ١٤٠٢ هـ، ١٥-١٩ أغسطس ١٩٨٢، بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، خاصة بحث الدكتور عبد الكريم درويش "تطلعات المسئولين عن الأمن في الدول العربية وواجبات المرافق الإعلامية" وكذلك ندوة "علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي" منشورات المركز المذكور بعاليه، ١٩٨٨. الدكتور عبد المنعم بدر "تطوير الإعلام الأمني العربي" منشورات المركز المذكور، ١٩٩٨. الدكتور عبد الرحمن محمد عسيري: "العمل الإعلامي الأمني العربي" منشورات المركز ٢٠٠٠، الدكتور علي بن فايز الجحني "الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة" منشورات المركز ٢٠٠٠. العقيد عمرو نصار "دور الإعلام في ترسيخ الوعي الأمني" مجلة مركز بحوث الشرطة "ع ١٢ يوليو ١٩٩٧ ربيع الأول ١٤١٨ هـ ص ٤١٣ وما بعدها. الدكتور مصطفى العوجي "دروس" ج-٢، ص ٤١٩ وما بعدها.

المكتب العربي للإعلام الأمني بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب "بحث حول تعاون الجمهور مع أجهزة الأمن في الوقاية من الجريمة ومكافحتها" ص ١٥ وما بعدها. وأبحاث المؤتمر العلمي الثاني "الإعلام والقانون" كلية الحقوق، جامعة حلوان، الفترة من ١٤ - ١٥ مارس ١٩٩٩.

١١- راجع: U Unesco: "Statistical yerbook". 1981.

١٢- في هذا المعنى: الدكتور مصطفى العوجي "المرجع السابق" ص ٤١٩، ٤٢٠.

١٣- راجع: Joseph Corner and jermiy Houthorn :

"Communication Studies" London, Esward Arnold, 1989, p. 40 ets. Joseph .R.Dominick : "the Dynamics of mass Comm-unication "N.Y., Mcgrawhill, Inc. 1993, p. 34 ets. Sennis Mcquail : "Mass Communication theory" London, Sage publications. 1989, p. 71 ets.

١٤- راجع :الدكتور محمد عرفه" التأثير السلوكي لوسائل الإعلام "تحليل من المستوي التالي، في "بحوث الاتصال، كلية الإعلام، جامعة القاهرة . ع ٦ ، ١٩٩٠، ص ٤٠ وما بعدها. أعمال حلقة: "وسائل الإعلام الجماهيري ومنع الجريمة "ضمن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، القاهرة ٤/٢٨ - ١٨/٥/١٩٩٥، وراجع كذلك: Joseph. R. Dominick: " Children's of crime" shows and Attitudes on law Enforcement" journalism quarterly, 1974

١٥- التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب .

١٦- هذه الخطة مستلة من بحث المقدم محمود عبد المنعم فايز" دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة "المكتب العربي للإعلام الأمني، مارس ١٩٩٥، ص ١٣، ١٤.

١٧- راجع بصفة عامة :الدكتور فتوح الشاذلي:"المساواة في الإجراءات الجنائية"، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية ١٩٩٠، خاصة ص ٤ وما بعدها.

١٨- فهذه حملت مشقتها عنا دراسات أخرى :انظر بصفة خاصة الدكتور محمد أبو العلا عقيدة:"المجني عليه ودوره في الظاهرة الإجرامية "والدكتور فهد فالح مطر:"النظرية العامة للمجني عليه."

١٩- راجع في عرض ذلك : A. Vitu: "Droit pénal Spécial" 1982, No. 2089.

٢٠- الصادر في ١٩٩٢/٧/٢٢ والمطبق ابتداء من ١٩٩٤/٣/١. راجع في التعليق عليه الدكتور محمد أبو العلا عقيدة" الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات الفرنسي الجديد "دار الفكر العربي ١٩٩٧، والجريمة محل البحث ص ١٠٩، والدكتور شريف سيد كامل:"تعليق علي قانون العقوبات الفرنسي الجديد - القسم العام "دار النهضة العربية، ط ١٩٩٨.

٢١- سورة الإسراء الآية رقم ٣١.

٢٢- سورة التكوين الآية رقم ٨، والآية رقم ٩.

٢٣- عن هذه الجريمة راجع بصفة خاصة :الدكتور محمد عبد الجواد : "المرجع السابق" ص ٢٩ وما بعدها. الدكتور محمد أبو العلا عقيدة" المجني عليه ودوره في الظاهرة الاجرامية" ص ٦٠ وما بعدها. الدكتور هلالى عبد اللاه أحمد" الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية "دار النهضة العربية ١٩٨٩ ص ٣٠٥ وما بعدها. الدكتور فهد فالح مطر" المرجع السابق "ص ١٧١ وما بعدها.

٢٤- راجع: الدكتور محمد أبو العلا "المرجع السابق" ص ٦٨ وما بعدها. الدكتور فهد فالح "المرجع السابق" ص ١٧٨ وما بعدها الدكتور ماجدة فؤاد "تقييم موقف القانون من صغر سن المجني عليه"، مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادي والعشرين، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥١، وما بعدها. خاصة ص ١٥٦، ١٥٧.

٢٥- لمزيد من التفاصيل راجع: Pietro Nouvolone: "les Circonstances aggravantes en droit italien" R.I.D.P., 1965, No.3 - 4, P. 618.

٢٦- B. J. George: "les circonstances aggravantes autres que le Concours d'infraction" Revue cit, p. 473.

٢٧- راجع في عرض ذلك: A. Vitu : "op. cit, No. 2134. والدكتور محمد أبو العلا عقيدة "المجني عليه" ص ٦٨- ٧٩، ص ٢٣١.

٢٨- راجع الدكتور محمد أبو العلا عقيدة "الاتجاهات الحديثة" ص ٨٩، ٩٠.

٢٩- راجع: الهيئة العامة للاستعلامات "المؤتمر الدولي التاسع لمنع الجريمة الحدث والوقائع" ص ١٢٦ وما بعدها.

٣٠- فكثيرا ما تطالعنا الصحف بأن صاحب العمل قد عذب الحدث الذي يعمل لديه بنفخه أو بضربه ضربا مبرحا حتي فارق الحياة !! وهذه خادمة كشفت مخدومتها عن عوراتها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرح والإلتين حروقا متقحة نتيجة كي هذه المناطق بأجسام ساخنة "انظر نقض ١٩٧٦/٢/١٥ مجموعة أحكام النقض من ٢٧ ص ٨٢١ مشلو إليه أيضا لدي الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المجني عليه" ص ٧٠ هامش (١). وكذلك الطعن رقم ١٣٥٨٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١ غير منشور.

٣١- الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٧٢، ٧٣ ويحيل إلي الدكتور عبد الفتاح الصفي: "القاعدة الجنائية" ١٩٦٧ رقم ٥٧ ص ١٥٦.

٣٢- راجع تفصيلا A. Vitu : op. cit, No. 2062 chevalier : "Abandon de la famille" J.C.P., Art. 357 - a 357-3. De Lagrange: "Abandon de la famille" in encycl. D.Dr. pén.,

مشار إليه لدي الدكتور محمد أبو العلا "المرجع السابق" ص ٧٣.

٣٣- انظر كذلك المواد: ٤٩٧ ق.ع. المغربي، ٢٠٠ ق. الجزء الكويتي.

- ٣٤- راجع في عرض هذا التطور :الدكتور أحمد فتحي سرور" الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٩١ ص ٦٨٦ ، وما بعدها.
- ٣٥- راجع تقرير لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب المقدم إليه بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٤ م.
- ٣٦- الدكتور محمد أبو العلا عقيدة" المرجع السابق" ص٨٣، ص٢٤١.
- ٣٧- هذا فضلا عن انتقادات أخرى عديدة لا مجال هنا لذكرها راجع :الدكتورة فوزية عبد الستار:"المعاملة الجنائية للأطفال - دراسة مقارنة "دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص٩٤ وما بعدها سيما ص٩٦.
- ٣٨- عن المساهمة الجنائية بصفة عامة راجع - فضلا عن المؤلفات العامة في القسم العام من قانون العقوبات ما يلي :الدكتور محمود نجيب حسني" المساهمة الجنائية في التشريعات العربية" دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٢، الدكتور فوزية عبد الستار" المساهمة الأصلية في الجريمة" رسالة دكتوراه، كلية الحقوق-جامعة القاهرة - ١٩٦٧.
- ٣٩- راجع :الدكتور محمد أبو العلا عقيدة" المجني عليه" ص١٢٩.
- ٤٠- المرجع السابق" ص١٢٧، ١٢٨ للتعليق علي هذا النص.
- ٤١- راجع في شرح هذا النص والتعليق عليه :الدكتور محمد أبو العلا عقيدة" مشروع قانون العقوبات الإسلامي، دراسة تحليلية وتأصيلية" ١٩٨٥، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، ١٩٨٨، ص٩٤، ص١٦٣ وما بعدها.
- ٤٢- راجع : الدكتور عوض محمد:"جرائم الأشخاص والأموال" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٥، ص١٠٨.
- ٤٣- راجع :جان بكتيه:"القانون الإنساني وحماية ضحايا الحرب" ط١، منشورات معهد هنري دونان، جنيف، ١٩٨٦، ص٥٨، ص٥٩.
- ٤٤- راجع :الدكتور محمد أبو العلا عقيدة" المجني عليه" ص١١٩ - ١٢٦.
- ٤٥- الدكتور محمود نجيب حسني" شرح قانون العقوبات القسم الخاص "دار النهضة العربية ١٩٨٦، ص٤٨٧ هامش رقم (١).
- ٤٦- الدكتور عوض محمد" المرجع السابق، ص١٩٣، ١٩٤.

٤٧- راجع P.Graven : "Aggravating Circumstances" Report : presented by the representative of Addis Abeba to the international Congress on penal law, the Hague, 1964, R. I. D.P., 1965, p. 500 n

٤٨- راجع Ramses Behnam : "les circonstances aggravantes autres que la récidive et le concours d'infractions" R.I.D.P., Ibid, p. 402.

٤٩- راجع Ezzat A. Fattah : "Quelques problèmes posés la justice pénale par la victimologie", Annales internationales de criminologie 1966, No. 2, P. 339.

٥٠- راجع : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات الفرنسي الجديد" ص ٩١.

٥١- راجع الدكتورة ماجدة فؤاد: "التقرير السابق" ص ١٦٢، ١٦٣. وراجع أيضا ما قلناه عن التشريع المقارن الذي يقرر التشديد بصفة عامة علي الاعتداءات الواقعة علي الفئات الضعيفة. وانظر بصفة خاصة موقف قانون العقوبات الفرنسي الجديد من هذه المسألة لدي الدكتور محمد أبو العلا عقيدة "الاتجاهات الحديثة" البحث السابق ص ٩٠، ٩١، وبتفصيل أكثر الدكتور شريف كامل "المرجع السابق" ص ٩٠ وما بعدها.

٥٢- انظر تفصيلا: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المنجني عليه" المرجع السابق" ص ١٤٤ وما بعدها خاصة ص ١٤٨.

٥٣- انظر أكثر تفصيلا: المرجع السابق ص ٦٣، ٦٤.

٥٤- في التعليق علي هذا النص راجع: الدكتور فهد فاخ: "الرسالة السابقة" ص ١٧٦ - ١٧٧.

٥٥- انظر أكثر تفصيلا : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٦٥ وما بعدها وانظر أيضا ص ١٠٩ - ١١١.

٥٦- راجع تفصيلا : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة "المرجع السابق" ص ١٤٩، ١٥٠.

٥٧- راجع: الدكتور محمود نجيب حسني: "الموجز في شرح قانون العقوبات- القسم الخاص" دار النهضة العربية، ١٩٩٣، رقم ٦٨٠ ص ٤٥٣ وما بعدها. الدكتور إدوار غالي-ي الدهمي "الجرائم الجنسية" ط ١، رقم ٥٦ ص ١١١. والدكتور ماجدة فؤاد "البحث السابق" ص ١٥٩ - ١٦١.

٥٨- راجع نقض: ١٥/١٠/١٩٣٤، مجموعة القواعد القانونية، جـ ٣ رقم ٢٧٢ صـ ٣٦٦.

٥٩- راجع: الدكتور محمود نجيب حسني: "شرح قانون العقوبات - القسم الخاص ١٩٨٦" صـ ٥٩٢ هامش رقم ٤ والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" صـ ٩٨، ٩٩. الدكتور فهد فالح: "الرسالة السابقة" صـ ٢٢٠.

٦٠- لمزيد من التفاصيل راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" صـ ١٠٤، ١٠٥.

٦١- نقلا عن المرجع السابق صـ ١٥١.

٦٢- راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات الفرنسي الجديد" صـ ٩١.

٦٣- من هذا الاتجاه: الدكتور رءوف عيّد: "جرائم الإعتداء علي الأشخاص والأموال" ط ٨، ١٩٨٥، صـ ٣٨٦، الدكتور عبد المهيم بكر: "القسم الخاص في قانون العقوبات" ط ٧، ١٩٧٧، رقم ٤٠٦ صـ ٨١٢، الدكتور عمر السعيد رمضان: "شرح قانون العقوبات - القسم الخاص" ١٩٦٩ رقم ٤٧٤ صـ ٤٤٤، الدكتور فوزية عبد الستار: "شرح قانون العقوبات القسم الخاص" ١٩٨٣ رقم ٨٢٨ صـ ٧٥٣.

٦٤- من هذا الاتجاه: الدكتور أحمد فتحي سرور: "الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص" رقم ٧٧٠ صـ ٨٥٨. الدكتور عوض محمد: "جرائم الأشخاص والأموال" المرجع السابق، رقم ٢٣٨، صـ ٣٤٣. وانظر في عرض موقف الفقه بمزيد من التفاصيل: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "الجنح عليه" صـ ١٥٧ - ١٥٩.

٦٥- وهو ذات رأي أستاذنا الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق نفس الموضع.

٦٦- الدكتور محمود محمود مصطفى: "شرح قانون العقوبات القسم الخاص" ط ٨، ١٩٨٤، صـ ٤٥٥. رفضت محكمة النقض الفرنسية بعدم قيام النصب في جريمة تخلص وقائعها في أن سيدة تركت مصوغاتها لدي أحد التجار لبيعها، ثم أرسلت إليه بعد ذلك شخصا تظاهر برغبته في شراء هذه المجوهرات بثمن مرتفع، فتأثر الصانع بذلك، واشترى المجوهرات من السيدة بثمن يتجاوز كثيرا قيمتها. وقد بررت المحكمة قضاءها بأن هذه الأفعال التي قامت بها

التهمة ليس من شأنها أن تخدع الرجل العادي من الناس راجع: Crim, 2/8/1811, S., 1811, Vol. 1, p. 338

٦٧- الأستاذ أحمد أمين: "شرح قانون العقوبات الأهلي" ط٣، الدار العربية للموسوعات بيروت، ١٩٨٢، ج٣، ص٩٨٦. الدكتور رؤوف عبيد: "المرجع السابق" ص٤٤٩.
٦٨- في هذا المعنى أستاذنا الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق" ص٤٠٤. كما أن الأستاذ الفرنسي جارو يقول - في معرض انتقاده لحكم محكمة النقض الفرنسية، المذكور بعاليه - أنه لا يصح أن يشترط لقيام جريمة النصب أن يكون الضحية علي درجة معينة من الذكاء والفطنة، لأن ذلك يضيق من نطاق النص المتعلق بهذه الجريمة، مما يحول دون تطبيقه علي وقائع نصب أشد خطرا، فيقتصر بالتالي عن حماية أشخاص هم في أشد الحاجة إليها" راجع:

Garraud : "traité théorique et pratique du droit pénal français, op. cit, T. 5, p. 567 et 568.

كما حكم في مصر بأن "من المتفق عليه لتوافر أركان جريمة النصب أن توجد طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب .. وأن تقتزن الطرق الاحتيالية بأمور خارجة عنها وأفعال مادية من شأنها أن تجعل التأثير تاما علي الشخص ذي الذكاء والحيلة العاديين. ومن الخطأ أن يقال إن القانون لا يحمي الشخص الساذج، لأن هذا الرأي فيه خطر علي الهيئة الاجتماعية والأمن العام، ولأن البسطاء أحوج من غيرهم لحماية القانون" حكم المنشية الجزئية في ١٩١٤/٤/٢٥، مجلة الشرائع، السنة الأولى، ص٢٧٣. وقضي بأنه "إذا كان في إجراءات المجني عليه مع المتهم ما يدل علي بساطته، فلا يصح أن يكون ذلك سببا لحرمانه من حماية القانون، لأن البسطاء أحوج من غيرهم لهذه الحماية" استئناف ١٨٩٩/١٠/٣، المجموعة الرسمية، السنة الأولى، ص٨٨. وقضي بأن "الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب موكلون تقديرها للمحكمة، فيصح أن ما يعتبر احتيالا علي شخص لا يعتبر احتيالا علي غيره" جنايات بني سويف في ١٩٢٧/١/١٧، المجموعة الرسمية، س٢٨، عدد ٣٢.

٦٩- الدكتور محمد مصطفى القللي "شرح قانون العقوبات - في جرائم الأموال" ط١، ١٩٣٩، ص١٧٦.

٧٠- راجع: الدكتور محمد مصطفى القللي: "المرجع السابق" ص٢٧٤، الدكتور فوزيه عبد الستار: "المرجع السابق" ص٩١٧، الدكتور عبد العظيم مرسي وزير: "القسم الخاص في

قانون العقوبات. "دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٤٨٤ وما بعدها. الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق، ص ٨٤ وما بعدها. خاصة ص ٩٣، ٩٤.

٧١- مشار إليه لدى الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ١١٧.

(٧٢، ٧٣)- راجع الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ١٩١، ١٩٢، ص ٢٢٦، علي الترتيب.

٧٤- راجع الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ١٩١، ١٩٢، ص ٢٢٦، علي الترتيب.

٧٥- راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة "الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات الفرنسي الجديد" ص ٩١، ٩٢.

٧٦- راجع Marie - Claire Broudiscou : "Droit pénal spécial et victimologie" Annales de l'université des sciences sociales de Toulouse, 1974, No. 1, 2, p. 205 et s. Mendelsohn : "la victimologie et les besoins de la société actuelle" R.I.C.P.T., 1973, p. 267.

٧٧- راجع: Ezzat A. Fattah : "Quelques problèmes ... Art. préc", p. 359 et, 360.

٧٨- راجع Ezzat A. Fattah : "Art. préc", p. 357.

٧٩- راجع Cornil : "l'impasse de la responsabilité : pénale" Revue de Droit pénal et de Criminologie", 1961 - 1962, p. 637 ets.

٨٠- Manuel Lopez-Rey: "La protection pénale de la famille" R.I.C.P.T., Vol.18, No.2, 1964, p. 106 ets

٨١- راجع: Ezzat. A. Fattah, : Art. préc, p. 359. وقد أشار إلي أن نموذج قانون العقوبات الأمريكي قد أشار صراحة إلي ذلك بقوله "في غير الحالات التي ينص فيها القانون علي حكم مخالف، لا يعد الشخص شريكا في جريمة ارتكبتها شخص آخر إذا: أ- كان ضحية لهذه الجريمة" (م ٢/٦-أ).

٨٢- راجع: قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن مكافحة المخدرات، خاصة المواد: ٣٧ وما بعدها وراجع أيضا بشئ من التفصيل الدكتور محمد فتحي عيد "ضحايا جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات وتعاطيها" سبق الإشارة إليه ص ٢٤١ وما بعدها خاصة ص ٢٤٩ وما بعدها. وله أيضا: "مسئولية الدولة

عن علاج متعاطي المخدرات"، سابق الإشارة إليه" خاصة ص ٤ وما بعدها. المستشار سمير ناجي" ضحايا الجريمة المطموسة الإحصاء تخصيص لجرائم: العرض والرشوة والمخدرات" خاصة ص ١٣ وما بعدها. الدكتور مصطفى سويف" نحو سياسة وقائية متكاملة في مواجهة مشكلات الإدمان في مصر"، خاصة ص ١٤، المركز القومي لمكافحة وعلاج الإدمان "المخدرات أوهام، أخطار، حقائق" خاصة ص ٥٥ وما بعدها.

٨٣- يعاقب التشريع اليوناني والتشريع الإسرائيلي والتشريع الليبي السائق الذي يغفل عن إغلاق باب سيارته، راجع الدكتور سعود موسى: "الشرطة والجني عليه والحدث الإجرامي" ص ١٢١ وراجع بصفة عامة Ezzat A. Fattah:, Art. préc, p. 359.

٨٤- راجع: Ezzat . A. Fattah,,: Ibid.

٨٥- راجع الدكتور عوض محمد: "قانون العقوبات القسم العام"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٣٣٤، ٣٣٥.

٨٦- راجع الدكتور ادوار غالي الدهبي: "شرح قانون العقوبات الليبي، القسم الخاص" ط ٢، مكتبة غريب، ١٩٧٦، ص ٢٢٨ وما بعدها.

٨٧- لمزيد من التفاصيل عن تجريم سلوك المجني عليه - المستفيد - في الشيك راجع: الدكتور فتوح الشاذلي "الحماية الجنائية للشيك في التشريع السعودي والقانون الوضعي" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ١٠٣، وما بعدها

٨٨- راجع تفصيلا: Schaffer,: "La faute de la victime et : laréparation" in Quelques aspects de l'autonomie de droit pénal" Dalloz, paris, 1956, p. 278 ets. Vouin : "l'exercice de l'action civile en cas de participation Volontaire de la victime l'infraction" R.S.C., 1952, p. 345.

٨٩- راجع Cass. Civ. 11/10/1984, B. Civ, 2., No. 148.

٩٠- راجع Cass. Civ 1/4/1986, J.C.P., 189, 2, 21929.

٩١- انظر في بسط موقف القضاء في التشريعات الأنجلو أمريكية في هذا الشأن: الدكتور يعقوب حياتي: "تعويض الدولة للمجني عليهم في جرائم الأشخاص" رسالة دكتوراه جامعة

الإسكندرية ١٩٧٧ ص ٣٠٤ وما بعدها. الدكتور عادل الفقي " الرسالة السابقة" ص ٣٢٥. والمراجع التي أشار إليها.

٩٢-نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ مجلة المحاماة س ١٣ ص ٨١٥، وانظر في ذات الاتجاه نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ س ٧ رقم ٩٠ ص ٤٧٥، نقض ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ رقم ١٩ ص ١٠٧، نقض ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ رقم ٩٧ ص ٥٠٧، نقض ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ رقم ٢٥٧ ص ١٢٧، نقض ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ رقم ٢٧ ص ١١٧، نقض ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ رقم ٢١٠ ص ١٠٢٣، نقض ١٩٧٩/٣/٢٦ س ٣٠ رقم ٧٩ ص ٣٨١، نقض ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ رقم ٦٣ ص ٣٣٨ وكلها في مجموعة أحكام النقض.

٩٣-انظر علي سيل المثال Le Roy Lomborn,,: "The scope of programs for governmental compensation of victim of crime" Illinois, 1973 p. 76.

والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "تعويض الدولة للضرور من الجريمة، المرجع السابق" ص ٤٨. وانظر عكس ذلك الدكتور محمد عبد اللطيف عبد العال: "تعويض المجني عليه

دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية" دار النهضة العربية، ١٩٩١ ص ١١٤ وما بعدها.

٩٤-راجع تفصيلا: الدكتور محمود سلام زناي: "قانون حمورابي" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ع ١٤ س ١٣ يناير ١٩٧١ ص ٢٤ وما بعدها. الدكتور فتحي المرصاوي: "تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية" دار النهضة العربية ١٩٨٦ ص ١٠٣، الدكتور يعقوب حياتي: "الرسالة السابقة" ص ٢٧ وما بعدها.

٩٥- راجع تفصيلا : الدكتور يعقوب حياتي : الرسالة السابقة "ص ١٦٥ وما بعدها، الدكتور محمد أبو العلا عقيدة : "المبادئ التوجيهية" ...ص ١١٧ وما بعدها الدكتور هلال فرغلي هلال : الرسالة السابقة "ص ٩٢ وما بعدها وكتب التراث المشار إليها في كل منهم.

٩٦- عن آراء جيري بنتام بصفة عامة راجع الدكتور عبد الأحد جمال الدين : "في الشريعة الجنائية" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، ع ٢ س ١٦ ، ١٩٧٤ ص ٣٦٥ وما بعدها . وله أيضا بالاشتراك مع الدكتور جميل عبد الباقي الصغير : "المبادئ الرئيسية في القانون الجنائي- القسم العام" دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ ص ٧ وما بعدها . بحثا لنا بعنوان : "تطور السياسة الجنائية وأثره علي الفقه والقانون والقضاء المقارن : ""سابق الإشارة إليه "ص ٨ وما بعدها.

٩٧- D.MARTIN,: "Livre blanc sur l'indemnisation des victimes"
Bruxelles, 1983, p. 16 et 17.

٩٨- عن أقطاب المدرسة الوضعية الإيطالية راجع بصفة عامة الدكتور عبد الأحد جمال الدين : "في الشرعية الجنائية" ص ٣٧٠ وما بعدها وله أيضا "الاتجاهات الانتروبولوجية في تفسير الظاهرة الاجرامية" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ع ٢ ص ١١ ، ١٩٦٩ ، ص ٧٠٨ وما بعدها وله أيضا : "المبادئ الرئيسية" ... ص ١٣ وما بعدها . بحثنا السابق "ص ٢٥ وما بعدها.

٩٩- راجع عرضا لهذه الآراء في : الدكتور يعقوب حياي "الرسالة السابقة" ص ٤٢ وما بعدها
D.Martin,: "Art. préc", loc. Cit,

١٠٠- ونسترعي الانتباه أنه حتي في هذه الفترة العصية قد وجد من ينادي بضرورة قيام الدولة بتعويض ضحايا الجريمة، من هؤلاء الفقيه السويسري "فرانسوا كليرك" والفقيه الهولندي "جاكوب فان بلمن" راجع : الدكتور عادل محمد الفقي : "الرسالة السابقة"، والمراجع التي أشارت إليها ص ٢٤٦ .

١٠١- Margery Fry,: "Arms of the law "London 1951, p. 26 ets

١٠٢- du même auteur,: "justice for Victims" the observer, London 7/7/1957, p.5

١٠٣- P. Cornil,: "la notion de victimologie et sa place dans la criminologie" R.D.P. et de. Crim., 1974, p. 575

١٠٤- Z.P. Separovic,: "victimology والمقالة والتعليق عليها- "Studies of victims" Zagreb, 5. sum. vict. 1985, op. cit, p. 164 D. Martin,: "Art. Préc", p. 17 et S

١٠٥- راجع في عرض هذه المؤتمرات بتفصيل أوسع : الدكتور عادل محمد الفقي : "الرسالة السابقة" ص ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، والمراجع التي أشار إليها في خصوص كل مؤتمر منها.

١٠٦- راجع في عرض هذه الحجة Antonin Ruzek,: "l'indemnisation des victimes d'infraction pénale" R.I.D.P., 1973, No. 1, 2, p. 277
Armid. B. miotto,: "l'indemnisation des victimes de l'infraction pénale" R.I.D.P., 1974., No.1-2,p. 68 ets. David williams,: "Compensation for victims of Crime in tanzania" R.I.D.P., 1974, No.3,4, p. 266 et s Mireille Delmes - Marty,: "des victimes: Rèperes pour une approche Comparative", R.S.C., 1984, p. 119.M.Van Bemmelen: l'indemnisation des victimes de l'infraction pénal" R.I.D.P., 1973, p. 361.

١٠٧- راجع تفصيلا، Delmas - Marty, "Art. préc", p. 67 Armida B. Miotto,;

"Art. préc, p. 218 René Jeurissen,; "l'indemnisation des victimes d'infraction pénale en droit Belge "R.I.D.P., 1973, p.63.

١٠٨- راجع الدكتور عادل محمد الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٢٩١، الأستاذ خيرى

أحمد الكباش "مبدأ مسئولية الدولة عن تعويض المجنى عليهم، أساسه - عناصره - ضماناته". المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي "مطبوعات المؤتمر" ص ٥٧٤.

١٠٩- راجع Peter Burns,; "A comparative study of crime - victim indemnification in Canada" R.I.D.P., 1973, p. 73.

١١٠- لمزيد من التفاصيل عن هذه الحجج وحجج أخرى أقل أهمية يرجع إلي: الدكتور

محمود مصطفى: "حقوق المجنى عليه في القانون المقارن". رقم ٨٣ ص ١٢٧- ١٢٩،

الدكتور يعقوب حياي: "الرسالة السابقة" ص ١٢١ وما بعدها، الدكتور عادل

الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٢٨٨ - ٢٩٦.

١١١- راجع في بسط هذه الردود تفصيلا: المراجع المذكورة في الهامش السابق مباشرة،

ذات المواضيع، والمراجع الأجنبية المشار إليها فيها.

١١٢- راجع الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم: "الرسالة السابقة" ص ٢٤٢.

١١٣- إحصائية مذكوره في Peter Burns: "Art prééc", p. 71

١١٤- راجع تفصيلا، D.Martin,; "op. cit", p. 20 M. Delmas Marty,; "Art. préc", p. 219 S. Stock,; "indemnisation des victimes d'actes de

violence par l'Etat en republique fédérale Allemande" Deviance et société, 1983, vol. 7, No. 4, p. 368.

١١٥- راجع بتفصيل أكثر الأستاذ خيرى أحمد الكباش: "التقرير السابق" ص ٥٧٩

- ٥٨٠.

١١٦- راجع تفصيلا، B.J. Cameron,; "Compensation for victims of crime, the Newzeland expriment" journal of public law, Vol. 12, 1963, p. 363-

joe hudson and B.Galaway,; "Considering the victim - Readings in restitution and victim compensation" charles C. thomas S.Spring field, Illinois, U. S.A, 1975, p. 22.

١١٧- راجع Peter Burns "Art, pré, p. 78: وراجع نصوص قانون (١٩٦٤)

وتعديله في (١٩٦٦) في Southern California law review, 1970, No. 1,

p. 240 - 249

١١٨- راجع في هذه الإرهاسات CLANVILLE WILLIAMS,: "Comment on the proposal" journal of public law, 1959. Vol. 8 No. 1, p. 194 ets. Sandra walklate,: "the victim and the criminal justice process" Unwin hyman Ltd, London, 1989, p. 113 et s

١١٩- راجع تفصيلا Sandra Walklat,: op.cit, p. 114.

١٢٠- راجع : S. Walklat,: op. cit, p. 115 Donald B. Williams: criminal injuries compensation "london, 1972, p. 48 ets.

١٢١- راجع: S. Walklat,: op. cit, loc. cit.

١٢٢- راجع : ماتي جوتسن "البحث السابق" ص٢٨.

١٢٣- انظر علي سليل المثال الأبحاث المنشورة في Journal of public law,: 1959, vol. 8, p. 191 - 253 Minnesota law Review,: 1965, vol. 50, No. 2, p. 211 - 309 the Southern California law review,: 1970, vol. 43, No. 1, p.1 -121.

١٢٤- انظر في عرض هذه القوانين :الدكتور محمود مصطفى:"المرجع السابق" ص١٣٤ وما بعدها .الدكتور يعقوب حياتي:"الرسالة السابقة" ص١٦٣ وما بعدها الدكتور عادل الفقي:"الرسالة السابقة" ص٢٦٠ وما بعدها.

١٢٥- انظر في التعليق علي هذا القانون مجلة القضاء الأمريكي، العدد ٦٨ رقم ٦ سنة ١٩٨٥ ص٢٢٢. مذكورة لدي الدكتور فهد فالح:"الرسالة السابقة" ص٤٠٩.

١٢٦- راجع : ماتي جوتسن البحث السابق ص٢٧، ٢٨.

١٢٧- انظر في عرض هذه التشريعات:

Herbert Edelhertz and Gilbert Geis,: "public compensation to victims of crime" London, 1974, p. 250 ets. P. Spiterie,: "les Recherches actuelles en victimologie et Leurs applications pratiques en droit positif" Ann. Un. Sc. Soc. Toulous, 1974, t. 22, p. 150 ets.D. Martin: "Art. préc", p. 18 t s.

١٢٨- راجع joe Hudson and Burt Galaway,: "op. ci"t, p. 20 et s.

١٢٩- انظر تفصيلا : الدكتور يعقوب حياتي" الرسالة السابقة" ص١٥٥ وما بعدها.

١٣٠- وقد كان قانون ١٩٧٧ يشترط للتعويض أن يوجد الضحية في موقف مادي صعب.

راجع تفصيلا: J.CL.Maestre, l'indemnisation de certaines

victimes de dommages corporels resultant d'une infraction (la loi no. 77 - 5 du 5 janviur 1977) D. 1977 chron. p. 147.

١٢١- راجع، Stefani, Levasseur et Boulloc,: "op. cit", No. Delmas - Marty,
"Art. Préc, p. 217 A. Decoq,:" Chronique législative" R.S.C., 1977, p.
618 ets.

١٢٢- راجع : P. Couvrat, "la protection des victimes d'infraction, Essai d'un bilan" R.S.C., 1983, p. 591.

١٣٣- راجع: Stefani, Levasseur et Boulloc,: "op. cit", No. , p. 263, 327.
Delmas - Marty,: "Art. préc", p. 216.

Merle et Vitu, : "op. cit", No. 807, p. 935 A. Decoq, : "Art. ١٣٤-راجع تفصيلا
 préc", p. 619.

۱۲۵- راجع تفصیلا :

F. Lombard, : "Les différents systèmes d'indemnisation des victimes d'actes de violence et leurs enjeux R.S.C., 1984", p. 278 .

١٣٦- انظر : ماني جونس: "البحث السابق" صـ ٢٧.

١٣٧- راجع عن هذه الإتفاقية بشئ من التفصيل:-

J.M.Guth,: "Le dédommagement des victimes d'infractions violentes et la convention européenne du 24 novembre 1983" Mélanges G. Levasseur, p. 421 ets., cit. par, Stefani, Levasseur et Bouloc,: "op. cit", p. 256.

D. Martin,: "de l'indemnisation publique des victimes" **من هذا الاتجاه** ١٣٨
d'infraction a l'approche victimologique de la justice pénale. "R. D.P.C.
1984,p. 637 et s. Le roy Lamborn,:"remedies for the victims of crime":
south. calif. law. rev. 1970, Vol. 43 No. 1, p. 49. M. Ancel,; Le problème
de la victime dans le droit pénal positif de la politique criminelle
moderne " R.I.C.P.T, 1980, p. 133 S. Stock,; "art. préc", p. 368.

والدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٢٨٥ وما بعدها، والدكتور محسن العبودي: "أساس مسئولية الدولة عن تعويض الجاني في القانون الجنائي والإداري والشرعية الإسلامية" المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي، المرجع السابق ص ٤٥.

١٣٩-راجع : الدكتور يعقوب حياي: "الرسالة السابقة" ص-١٧٣ وما بعدها، الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "تعويض الدولة للمضرور من الجريمة" ص-٢٦، ٢٧.

١٤٠ - راجع. M Van. Bemmelen, "Art. Préc", p. 360 والدكتور محمد أبو العلا
عقيدته: "الرجع السابق" ص-٢٧.

١٤١- انظر الدكتور محمود مصطفى: "حقوق المجنى عليه" .. المرجع السابق ص-١٣٠.

١٤٢- من هذا الاتجاه A. Legal, : "les garanties d'indemnisation de la victime d' une infraction" Mélanges Louis Hugué, paris sirey, 1964, p. 41 A. Hauteville, : "l'esprit de la loi 6 juillet 1990 relative aux victimes d'infractions", R.S.C., 1991, p. 15 Duncan Chappell, : "Compensating Australian victims of violent Crime" the Aust. Law. Journal, 1967, Vol. 41, p. 6 ets. Marvin Wolfgang, : "social responsibility for violent behavior" South. Calif. Law. Rev., 1970, Vol. 43, No. 1, p. 5 ets. F. Lombard, : "Art. préc", p. 277 Le roy Lomborn, : "Art. préc", p. 49.

والدكتور رمسيس بهنام: "مشكلة تعويض الجاني عليه في الجريمة" المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي، ص ٤٤٤ وما بعدها. والدكتور يعقوب حياني: "الرسالة السابقة" ص ١٩٧ وما بعدها. الدكتور فهد فالح مطر "الرسالة السابقة" ص ٤٠٦.

١٤٣- راجع الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٣٤.

١٤٤- راجع في عرض هذه النتائج الدكتور يعقوب حياني: "الرسالة السابقة" ص ١٧٧ وما بعدها، ص ١٩٢. وما بعدها الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٢٩ وما بعدها. الدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٢٧٦ وما بعدها.

١٤٥- راجع في عرض هذه الانتقادات: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٣٠ وما بعدها. الدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٢٧٧ وما بعدها. الدكتور فهد فالح: "الرسالة السابقة" ص ٤٠٣ وما بعدها.

١٤٦- راجع: Stephen Schafer, : "Compensation of victims of criminal offences" R.I.D.P., 1973, p. 122. مصطفى: "المرجع السابق" رقم ٨٥ ص ١٣١.

١٤٧- راجع الدكتور محمود مصطفى: "المرجع السابق" رقم ٩٢ ص ١٣٦.

١٤٨- راجع Gilbert Geis and Richard Winer, : "report to the international conference on Compensation to innocent victims of violent. Crime" Inter. Rev. of Criminal Policy, 1970, Vol. 26, p. 123, published U.N.

R.S.C., 1974, p. 462.

١٤٩- راجع

R.I.D.P., 1974, p. 684.

١٥٠- راجع

- ١٥١- راجع القرار ٧٧ الصادر في ١٩٧٧/٩/٢٨. وراجع أيضا الاتفاقية الأوروبية بشأن تعويض ضحايا جرائم العنف في ١٩٨٣/١١/٢٤. راجع في التعليق علي ذلك: Delmes - Marty, : "Art. Préc", P. 219 A. Hautiville, : "Art. préc" R.I.C.P.T., 1984, P. 207.
- ١٥٢- راجع :الدكتور شريف بسيوني: "إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة" والدكتور علوي أمجد علي: "مبدأ تعويض ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة في إعلان الأمم المتحدة في شأن ضحايا الجريمة " التقرير السابق. "ص-١٤.
- ١٥٣- مطبوعات المؤتمر - سابق الإشارة إليها - ص-٦١١.
- ١٥٤- راجع الدكتور يعقوب حياي: "الرسالة السابقة" ص-١٩٧ وما بعدها.
- ١٥٥- Cit. par, Peter Burnes, Art. préc, p. 73.
- ١٥٦- S. Schafer, : "Compensation of victims, Art. préc", p. 122.
- ١٥٧- انظر قانون نيويورك في Sauth. Calif. Law, : Rev., " op. cit", p. 186 et s. وراجع أيضا مشروع الحكومة الفيدرالية الأمريكية لعام ١٩٨٢ بعنوان "omnibus victim protection Bill" الذي اقترح عددا من البنود التي تشكل أساسا للتعويض راجع تفصيلا: Delmas - Marty: "Art. Préc", p. 216. Antre. Normandeau: "Pour une Oharte des droits des victimes d'actes criminels" R.S.C., 1983, No. 2, p. 214
- ١٥٨- راجع B.J.Caneron, : "Art. préc, p. 370 F. Lombard": "Art. Préc", p. 277
- ١٥٩- راجع : الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا ابراهيم: "الرسالة السابقة" ص-٢٤٥.
- ١٦٠- راجع :الدكتور محمد ابو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص-٤٦.
- ١٦١- علي أن بعض الدول قد أصدرت قوانين لتعويض ضحايا هذه الكوارث الطبيعية، راجع :القانون الفرنسي رقم ٨٢ - ٦٠٠ الصادر في ١٩٨٢/٧/٣١، والقانون البلجيكي الصادر في ١٩٧٦/٨/١٣. وفي التعليق راجع, D. Martin, : "Livre blanc..... op. cit", p. 87.
- ١٦٢- راجع J. CL. Maester, : "Art. préc", p. 146 .
- ١٦٣- راجع : ما سبق ص-٤٧٧.

- ١٦٤- راجع : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٤٨.
- ١٦٥- راجع Conseil de L'Europe, "dédommagement des victimes d'infraction pénales" Travaux du comité européen pour les problèmes Criminels, Strasbourg, 1978, p. 22.
- ١٦٦- راجع: R.I.D.P., 1974, p. 398
- ١٦٧- راجع Van. Honste, "la réparation par l'Etat du dommage subi par les victimes de certaines infractions" R.D.P.C., No. 5, Fevr. 1974, p. 427.
- ١٦٨- راجع D.Martin, "op. Cit", P. 34 D. Marty, "Art. Préc", p. 217.
- ١٦٩- راجع في هذا التبرير والرد عليه : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق", ص ٥٢، ٥٣.
- ١٧٠- راجع D.Martin, 1 bid van. Honste, 1 bid.
- ١٧١- انظر في ذلك Art. Préc", P. 74 - V. Honste, "Art. préc", p. 426
- والدكتور محمود مصطفى: "المرجع السابق" ص ١٤١، ١٤٢ والدكتور يعقوب حياتي: "الرسالة السابقة" ص ٢١٠ وما بعدها. والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٤٩ وما بعدها. والدكتور عادل الفقي: "المرجع السابق" ص ٣٠٤ وما بعدها. والدكتور فهد فالح: "الرسالة السابقة" ص ٤٢٥ وما بعدها.
- ١٧٢- انظر R.I.D.P., 1973, No. 1,2, p. 398.
- ١٧٣- انظر R.I.D.P., 1974, No. 3,4, p. 684
- ١٧٤- مطبوعات المؤتمر - سابق الإشارة إليها - ص ٦١١.
- ١٧٥- راجع الدكتور عادل الفقي: "المرجع السابق" ص ٣١٢، ٣١٣.
- ١٧٦- أما جرائم المرور العمدية التي يستخدم فيها الجاني السيارة لارتكاب الجريمة فهذه تدخل في إطار الأصل العام في جرائم الأشخاص، فيتم التعويض عنها في جميع الدول التي أصدرت قوانين للتعويض. راجع: V. Honsté, "Art. préc", p. 454.
- ١٧٧- راجع Le roy Lamborn, "the scope of programs for gover mental Compensation of victims of crime, p. 31.
- مذكور لدى الدكتور عادل الفقي: "المرجع السابق" ص ٣١٤.
- ١٧٨- راجع : الدكتور يعقوب حياتي: "المرجع السابق" ص ٢٣٥.

- ١٧٩- راجع F. Lombard, : "Art. préc", p. 278
- ١٨٠- راجع Vennel, : "l'indemnisation des dommages corporels par l'Etat: experience d'indemnisation automatique en Nouvelle Zeland", R.I.D. Comp., 1976, p. 73.
- ١٨١- مثل مقاطعات : شاكسون، ومانيتوبا ونيوفونلاند راجع تفصيلا : الدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٣١٥.
- ١٨٢- راجع M. Pisani, : "l'indemnisation des victimes d'infraction pénale en droit italien" R.I.D.P., 1973., P.208.
- ١٨٣- راجع R.Jeurissen: "Art. préc", p. 42.
- ١٨٤- راجع F. Lombard, : "Art. Préc", p. 278.
- ١٨٥- راجع South. Calif. Law. Rev., No. cit., p. 249 ets.
- والدكتور يعقوب حياي: "الرسالة السابقة" ص ٢٢٢، والدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٣٠٩.
- ١٨٦- راجع F. Lombard, : "Art. Préc", p. 278 D. Marty, : "Art. Préc", P. 217
- ١٨٧- راجع تفصيلا : الدكتور يعقوب حياي: "الرسالة السابقة" ص ١٥٠، ٢٢٣، ٢٢٤.
- ١٨٨- راجع : الدكتور فهد فاخ مطر: "الرسالة السابقة" ص ٤٢٧.
- ١٨٩- راجع : الدكتور محمود مصطفى: "المرجع السابق" ص ١٤٤، الدكتور يعقوب حياي: "الرسالة السابقة" ص ٣٩١.
- ١٩٠- راجع: D. Marty, : "Art. Préc", P. 218.
- ١٩١- راجع: V. Honsté, : "Art. Préc", P. 431
- ١٩٢- راجع F.Lambard, : "Art. Préc", p. 286.
- ١٩٣- راجع : ما سبق صـ
- ١٩٤- راجع Jnkeri Anttila, : "Compensation for victims of crime" R.I.D.P., 1974, p. 179.
- ١٩٥- راجع: V. Honsté, : "Art. Préc", p. p. 431

١٩٦- راجع. 42 - 36. D. Martin, : " op. cit", p. 36 - 42. والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٧٣. ويلاحظ أن المجلثا وهولندا لا تطبقان المبدأ علي إطلاقه، إذ لا يعوضان الأجانب الذين يصابون بأضرار جريمة تقع علي سفن أو طائرات أي منهما، وذلك بدعوي أن الأموال المخصصة لصندوق الضمان لا تكفي تعويض هؤلاء لكثرتهم. راجع: V. Honsté, : "Art. Préc", p. 429 ets.

١٩٧- راجع R.I.D.P., 1974, No. 3, 4, P. 686.

١٩٨- راجع D. Martin, : "op. cit", P.42.

١٩٩- راجع. 1 bid. Martin, : والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٧٣، ٧٤.

٢٠٠- أستاذنا الدكتور محمد ابو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٧٥.

٢٠١- لهذا التحفظ مقتضاه لأن ثمة تشريعات قد حجت التعويض عن يعولهم المجني عليه، وسواء كانوا في ذلك أقارب للمجني عليه أم لم يكونوا. فقصرت معظم المقاطعات الاسترالية كنيوساوث ويلز، وكويتزلاند، وجنوب استراليا، وغرب استراليا التعويض علي المضرور شخصا ومباشرة من الجريمة. راجع الدكتور يعقوب حياتي: "الرسالة السابقة" ص٣١١.

٢٠٢- راجع، D. Martin, : "op. cit", P. 41. والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٦٩.

٢٠٣- راجع : الدكتور يعقوب حياتي: "الرسالة السابقة" ص٣١٣.

٢٠٤- الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٦٩، Martin, Ibid.

٢٠٥- راجع الدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص٣٢٧.

٢٠٦- نشارك في ذلك أستاذنا الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٧٠.

٢٠٧- راجع: الدكتور يعقوب حياتي: "الرسالة السابقة" ص٣١٧، الدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص٣٢٧.

٢٠٨- راجع الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٦٩، ٧٠.

٢٠٩- راجع Stock, : "Art. préc", p. 370 والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص٧٢.

٢١٠- راجع A. Parizeau, : "Les dédommagement des victimes" acta criminologica, 1980, P. 52 Maestre, Art. Préc, p. 149 حيائي: "الرسالة السابقة" ص٣٢٩.

٢١١- راجع R. Hastings, : "Politique et pratiques canadiennes" Deviance et société, 1983, Vol. 7, No. 4, P.553, المرجع السابق "ص٧٢.

٢١٢- راجع : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "نفس الموضوع السابق."

٢١٣- راجع تفصيلا : الدكتور عاطف النقيب: "النظرية العامة للمسئولية الناشئة عن الفعل الشخصي، الخطأ والضرر" ط، ٣، ١٩٨٤، منشورات عويدات بيروت بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ص٢٧٣ وما بعدها.

٢١٤- الدكتور حسن المرصفاوي : "المرصفاوي في الدعوي المدنية أمام المحاكم الجنائية" ص١٦٥ وما بعدها. الدكتور محمد عيد الغريب: "الدعوي المدنية الناشئة عن الجريمة" ص٩٢ وما بعدها. الدكتور عاطف النقيب: "المرجع السابق" ص٢٨٥ وما بعدها.

الدكتور مصطفى العوجي: "حقوق الانسان" ص٣٤٥ وما بعدها Stéfani, Levasseur et Bouloc: "op. cit, No. 172, p. 197 Merle et Vitu, : "op. cit", No. 895, p. 94 Bouzat et pinatel, : "op. cit", No. 1000, p. 939.

٢١٥- نقض ١٩٦٨/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض من ١٩ رقم ٢١١ ص١٠٤٢.

٢١٦- نقض ١٩٤٣/١١/٩١ مجموعة القواعد القانونية ج-٣ رقم ٢٩٠ ص٣٨٧.

٢١٧- نقض ١٩٦١/١١/٧ مجموعة أحكام النقض من ١٣ رقم ١٨٠ ص٨٩٩، ١٩٥٦/٣/١٣ من ٧ رقم ٩٩ ص٣٣٠.

٢١٨- راجع أكثر تفصيلا عن التعويض عن تفويت الفرصة: Jaques Boré, "L'indemnisation pour les chances perdues". J.C.P., 1974, 1, 2620 Bérabent, : "la chance et le droit", LGDJ, 1973 Stéfani, Levasseur et Bouloc, : Ibid, Merle et vitu, : "op. cit", No. 895, p. 95.

والدكتور عاطف النقيب: "المرجع السابق" ص ٢٨٦ وما بعدها. الدكتور مصطفى العرجي: ص ٣٦٤ وما بعدها.

٢١٩- راجع Cass. Crim, 29/2/1970, D. 1970. 307 et J.C.P., 1970, 216456 note le Tourneau Crim. 28/4/1971, B. No. 124 civil. 18/11/1975, J.C.P., 1976, 4, 12 civil 4/3/1980, B. No. 72.

٢٢٠- راجع Civil. 14/12/1965, J.C.P., 1966, 2, 14753 note R. Savatier Cive 18/3/1969 et 27/1/1970, J.C.P., 2, 16422 note Rabut civil 25/5/1971, B. Civ., No. 171, J.C.P., 1971, 2, 16859.

وراجع أيضا R. Savatier, : "Une faute peut - elle evgendrer la responsabilité d'un dommage sans l'avoir causé"? D.S.1970, p. 123.

٢٢١- راجع Cass. Crin, 12/2/1953, J.C.P. 1953, 2, 7335 19/5/1953 J.C.P.1953, 2, 7321, note Rodière

٢٢٢- راجع : الدكتور عاطف النقيب: "المرجع السابق" ص ٢٧١.

٢٢٣- راجع : الدكتور رءوف عبيد: "مبادئ الاجراءات الجنائية" "المرجع السابق" ونقض ١٩٧٤/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٩٥ ص ٤٤٧.

٢٢٤- راجع : الدكتور حسن المرصفاوي: "المرجع السابق" ص ١٥٧. ونقض ١٩٥٥/٢/١ س ٦ رقم ١٦٠ ص ٤٨٢.

٢٢٥- الدكتور عاطف النقيب: "المرجع السابق" ص ٢٩٧, ٢٩٨ .

٢٢٦- نقض ١٩٧٠/٣/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٨٨ ص ٣٢٥, ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ رقم ٦٣ ص ٢٦٢, ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ رقم ١٨٧ ص ٨٧٢, ١٩٨٢/١٢/٢٢ س ٣٣ رقم ٢١٢ ص ١٠٣٢, ١٩٩٣/١/١٣ الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ قضائية.

٢٢٧- راجع : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٦٢.

٢٢٨- راجع : الدكتور يعقوب حياني: "الرسالة السابقة" ص ٢٩٦.

٢٢٩- الدكتور محمود مصطفى: "المرجع السابق" رقم ٩٨ ص ١٤٠, الدكتور حسن المرصفاوي: "المرجع السابق" رقم ٣٦ ص ٦٨, رقم ٧٥ ص ١٤٤, الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٥٨ ما بعدها, الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "تعويض المجني عليهم عن الاضرار الناشئة عن جرائم الإرهاب" "دار النهضة العربية ط ٢, ١٩٩٧"

ص ٨٨ وما بعدها، الدكتور محمد عبد اللطيف عبد العال "المرجع السابق" ص ١٢٩ وما بعدها، الدكتور مصطفى مصباح دهبارة: "الرسالة السابقة" رقم ٤١١ ص ٧٤٤، ولقد انتقد الدكتور دهبارة في هذا الموضع أستاذنا الدكتور محمد أبو العلا عقيدة، بدعوي أنه ربط بين الضرر المادي وجرائم الأموال دون غيرها ... ولدينا أن هذا القول محل نظر، آية ذلك أن الدكتور محمد أبو العلا عقيدة قد أورد في عجز صفحة ٥٩ ما يلي "وبعض القوانين تعويض المجني عليه عن الأضرار المادية التي أصابته عند وقوع جريمة من جرائم الأشخاص" فللدكتور محمد أبو العلا عقيدة لم يجعل الضرر المالي - وإن كان استعمله كمرادف للضرر المادي - حكرا علي جرائم الأموال دون الأشخاص.

٢٣٠- راجع : الدكتور عادل محمد الفقي :رسالته سابق الاشارة إليها "ص ٣٢٩.

٢٣١- راجع تفصيلا :الدكتور عاطف النقيب:"المرجع السابق" ص ٢٥٨ وما بعدها.

والدكتور مصطفى العوجي:"المرجع السابق" ص ٣٢٥ وما بعدها.

٢٣٢- راجع ما سبق ص وما بعدها.

٢٣٣- راجع ما سبق ص .

٢٣٤- راجع بتفصيل أو في :الدكتور عاطف النقيب:"المرجع السابق" ص ٢٦٧ وما بعدها.

٢٣٥- لمزيد من التفاصيل راجع :الدكتور عاطف النقيب:"المرجع السابق" ص ٣١٠ وما بعدها. الدكتور مصطفى العوجي:"المرجع السابق" ص ٣٣٢ وما بعدها. ومما تجدر ملاحظته أن المحاكم كانت - قديما - تبرر امتناعها عن تعويض الضرر الأدبي تعويضا ماليا بدعوي أن هذا النوع من الضرر لا يمثل في خسارة مالية، ومن ثم لا يجبر بالتعويض المالي، وبأنه مما يتتالي مع الخلق القويم والمثل العليا أن يسمح الشخص لنفسه بالإثراء نتيجة لاعتداء الغير علي شرفه أو كرامته أو عواطفه، وبأن تقدير هذا الضرر وتقويمه بالمال ليست له معايير منضبطة، وإنما هو يختلف باختلاف الأشخاص، مما يجعل تقديره تحكما لا يحقق العدالة... ولكن القضاء قد استقر بعد ذلك علي أن التعويض المالي، وإن كان لا يمحو الضرر الأدبي إلا أن فيه ترضيه للمضرور تخفيفا للألم عن نفسه، وأن الصعوبة في تقدير الضرر وتقويمه لا يجوز أن تكون سببا في عدم تعويضه، وأن العدالة والمثل العليا تأبي أن يفلت المتسبب في الضرر من كل جزاء

نجد أن الضرر أدبي ... راجع تفصيلا: الدكتور سليمان مرقص: "التعويض عن الضرر الأدبي" ضمن كتابه "بحوث وتعليقات علي الأحكام في المسؤولية المدنية وغيرها من موضوعات القانون المدني"، القاهرة ١٩٨٧ ص ٢٤٢ وما بعدها.

٢٣٦- راجع في موقف هذه التشريعات تفصيلا:

Andre Normandeau,: "Art. préc", P. 211 ets. M.D. Marty,: "Art. Préc", P. 217 F. Lombard,: "Art. Préc" P. 277 ets. R.Hastings,: "Art. préc", P. 353 V. Honste,: "Art. Préc", P. 432 ets.

والدكتور يعقوب حياتي: "الرسالة السابقة" ص ٣٣٧ وما بعدها. والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٥٦ وما بعدها.

٢٣٧- راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المرجع السابق" ص ٥٧، ٥٨. والدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٣٣١ وقد أشار إلي:

Le Roy Lemborn,: "the scope of pragra... " Art. préc, p. 38 ets.

٢٣٨- راجع مشروع قانون التعويض المصري الذي قدمه أستاذنا الدكتور محمد أبو العلا عقيدة في نهاية بحثه عن "تعويض الدولة للمضروب من الجريمة" ص ١٧٠ وما بعدها.

٢٣٩- مقتطفات من التقرير القيم الذي وضعته بشأن الإرهاب ومواجهته لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي في مجلس الشوري برئاسة الدكتور مفيد شهاب. راجع التقرير ص ٩.

٢٤٠- ولمن أراد الاستزادة عن موضوع الإرهاب، الرجوع إلي المراجع المتخصصة في دراسة الجرائم الإرهابية بصفة عامة، وهي زاخرة نذكر منها فقط بعض المراجع العربية:

الدكتور عبد العزيز مخيمر عبد الهادي: "الإرهاب الدولي" دار النهضة العربية ١٩٨٦
الدكتور أنيس العكره: "الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية" دار الطليعة، بيروت ١٩٨٣
الدكتور أحمد جلال عز الدين: "الإرهاب والعنف السياسي" كتاب الحرية، العدد العاشر، ١٩٨٦ - الدكتور نور الدين هنداوي: "السياسة الجنائية للمشروع المصري في مواجهة الإرهاب" دار النهضة العربية ١٩٩٣ - الدكتور محمد محمود سعيد: "جرائم الإرهاب: أحكامها الموضوعية وإجراءات ملاحقتها" دار الفكر العربي ١٩٩٥.
الدكتور مدحت رمضان: "جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي" دار النهضة العربية، ١٩٩٥. الدكتور محمد أبو الفتوح

الغنام: "الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية" ١٩٩١. الدكتور عبد الرحيم صدقي: "الإرهاب السياسي والقانون الجنائي" دار النهضة العربية، ٢٠٠٠. الدكتور إبراهيم عيد نايل: "المواجهة الجنائية لظاهرة الإرهاب" دار النهضة العربية، ٢٠٠٠. الدكتور محمد عبد اللطيف عبد العال: "جريمة الإرهاب" دار النهضة العربية، ١٩٩٥. الدكتور محمود صالح العادلي: "الإرهاب والعقاب" دار النهضة العربية، ١٩٩٤. الدكتور محمد مؤنس محب الدين: "الإرهاب في القانون الجنائي" رسالة دكتوراه، حقوق المنصورة، ١٩٨٣، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٧. مركز المعلومات والدراسات: "الإرهاب كيف تواجهه وتقهره" الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع. الأستاذ مصطفى مصباح دبلره " الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي " رسالة ماجستير، كلية القانون ، قلوبونس، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، ١٩٩٠م.

٢٤١- راجع تفصيلاً B. Babovic, "Terrorisme International et interpol" R.S.C., 1989, P. 261 ets. H. Hung, "Le droit pénal allemand face au terrorisme un bref bilan de Législation" R.S.C.1987, p. 657 G. Soulier, "lutte contre le terrorisme et droits de l'homme" R.S.C., 1987, p. 663 J.M. Varant, "L'Etat de droit Contre l'Etat de peur: Terrorisme et démocratie" Congrè de la Confederation Syndicale des avocats tenu Montpellier en Mai. 1986, G.P., 9/7/1986.

٢٤٢- بيان مستل من مؤلف الدكتور مصطفى العوجي: "دروس في العلم الجنائي" المرجع السابق جـ ١ ص ٣٤٣، ٣٤٤، وقد أحال إلي L'Orient - le jour, Beyrouth, No. 2764, 13/5/1978.

٢٤٣- التقرير الإحصائي عن الإرهاب الدولي الصادر عن جمعية شمال الأطلسي. مشار إليه لدى الدكتور أحمد السعيد الزقرد: "تعويض الأضرار الناشئة عن جرائم الإرهاب" مجلة الحقوق، جامعة الكويت، ص ٢١٤، ص ١٣٩ وما بعدها، خاصة ص ١٢٤ حاشية (٥).

٢٤٤- الدكتور العوجي: "المرجع السابق نفس الموضع."

٢٤٥- من تقرير لمعهد واشنطن للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة القبس ع ٨٠٥٨ الصادرة في ١١/٢٧/١٩٩٥.

٢٤٦- جريدة الجمهورية، ع ١٥٩٠٥، ص ٤٤ الصادرة يوم الثلاثاء ١٥/٧/١٩٩٧ ص ٢.

٢٤٧- ولقد ذكرت وكالة رويتر أن المتطرفين يسعون لاختطاف الفتيات وعدم قتلهن لاستخدامهن في أعمال الخدمة والجنس، وأضافت الوكالة أن معظم الفتيات اللاتي يحتفظن لا يعدن إلى أهلهن مرة أخرى.. "ولك الله يا أمة العرب، الجمهورية العدد السابق.

٢٤٨- انظر جريدة الأهرام الصادرة في ١٩٩٣/٨/٨، ١٩٩٣/٩/١٧، وجريدة الوفد الصادرة في ٣٩٩١/٢١/٢، مجلة القبس الصادرة في ١٩٩٥/٢/٢٤.

٢٤٩- انظر مجلة روزاليوسف الصادرة في ١٩٩٧/١٢/٣٠، مجلة القبس الصادرة في ١٩٩٧/١١/٢٣.

٢٥٠- لا يرى بعض الكتاب الغربيين غضاظة فيما يفعله الإسرائيليون في قدسنا الحبيب التي ترسف في أغلالها-ويري أن ما تفعله منظمة التحرير الفلسطينية-ووسيلتها الأطفال والحجارة-شينا إذا بل هو الإرهاب بعينه...وبتمادي في تزيفه للحقائق فيقرر بأن العرب جميعا إرهابيون، أو على الأقل متعاطفون مع الإرهاب. راجع: بيتريس. سيدبرج: "أساطير إرهابيه، بين الوهم والمغالاة والواقع" ترجمة الأستاذة عفاف معروف، ص ٥٠، ٥١، وهو كتاب حمل كثير من المغالطات الفكرية، وحمل حملة شعواء على العرب والمسلمين.

٢٥١-نقلا عن: الدكتور عزت سيد إسماعيل: "سيكولوجيا الإرهاب وجرائم العنف" منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٨ ص ١٤، ١٥.

٢٥٢- راجع تفصيلا، "Souliez, "Art. préc, p. 664. Jean-Francois Renucci, l'indemnisation des victimes d'actes de terrorisme" D.Chr. 1, 1987, p. 197 ets.

والدكتور عبد العزيز مخيمر: "المرجع السابق" ص ١١.

٢٥٣- راجع: الدكتور مصطفى العوجي: "المرجع السابق" ص ٣٤٤، ٣٤٥.

٢٥٤- راجع Jean Marc Varant, Art. préc, p. 2.

٢٥٥- راجع بمزيد من الاستفاضة: الدكتور أحمد سعيد الزقرد: "البحث السابق" ص ١٦٢ - ٢٣١.

٢٥٦- هذه الملاحظة تصدق على الدول التي أصدرت قوانين للتعويض أما الدول التي لم تصدر قوانين تعويض فإنها تكفي بالتعويض الودي. ففي مصر مثلا: يكفي - في الوقت

الحاضر - بوعد المضرور، أو ورثته، بالحج أو العمرة أو برقية عزاء ومبلغ مالي يتم دفعه علي أنه منحة أو مساعدة من الدولة دون اعتراف منها بالمسئولية. II.

٢٥٧- راجع J.F.Renucci, "Art. préc", p.200 ets.

٢٥٨- راجع تفصيلا Yvonne Lambert Faivre, "l'evolution de la responsabilité civile d'un dette de responsabilité une Créance d'indemnisation" Rev. Trimestrielle de droit civil, 1987, p. 17 ets. Jean Pradel, Les infractions de terrorisme, un nouvel exemple de l'eclatement du droit pénal (loi no 86-1020 du 9/9/1986) D. Chr. 1X, 1986, p. 49 J-Gl. Maestre, "Art. Préc" p. 147 ets. J. Favard et J.M.Guth "la marche vers l'uniformisation? la quatrième réforme du droit l'indemnisation des victimes d'infractions" Art 706 - 3 - 706-15. C.P.P., J.C.P., 1990, 11, 3466.

٢٥٩- راجع في شرح هذا النص تفصيلا : الدكتور أحمد السيد الزقرد: "البحث السابق" والمراجع التي أشار إليها، ج ١ ص ٢٠٢ - ٢١١.

٢٦٠- راجع: J. Peradel, "Art. préc", p. 49 Y.L. Faivre, "le droit du

dommage corporel", Dalloz, 1992, p. 547.

الزقرد: "البحث السابق" ص ١٨٨ وأشار أيضا إلى le Figaro 31/1/1992, le monde 1/2/1992.

٢٦١- الدكتور محمد مؤنس محب الدين: "مشكلات المسئولية المدنية والتعويض عن الحوادث الإرهابية" من وثائق الندوة الدولية لحماية ضحايا الجريمة، أكاديمية الشرطة ١٩٨٩، ص ١١.

٢٦٢- عن تعويض ضحايا الجرائم الإرهابية في فرنسا راجع فضلا عما ذكر سابقا:

Stéfani, Levasseur et Bouloc, "op cit", No. 267, p. 268 ets. Anned' Hauteville, "l'indemnisation des dommages subis par les victimes d'attentats" R.G.A.T., 1987, p. 329 ets. B. Bouloc: "textes publiés au Journal officiel du 1er juillet au 30 septembre" "R.S.C., 1987, p. 247 ets. Mara Joli, "l'indemnisation des victimes d'attentats terroristes" vie judiciaire, 14 - 20 juillet 1986, p. 1 et 4 Renaulden, "l'indemnisation des victimes d'actes de terrorisme" petites affiche, 27 fav. 1987, p. 22 ets. Roulet, "l'indemnisation des victimes d'actes de terrorisme" petites affiche, 10 avril 1987, p. 17 ets. Thierry Renoux, "l'indemnisation publique des victimes d'attentats" presses universitaires d'Aix Marseille - Economica, 1988, p. 153 ets. du même auteur, "un nouveau de garantie sociale" R.F.D.A., 1987, p. 911, ets.

والدكتور محمد أبو العلا عقيدة" المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة "سابق الإشارة إليه ص ١٢٧ وما بعدها، الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة" تعويض المجني عليهم عن الأضرار الناشئة عن جرائم الإرهاب "والدكتور محمد عبد اللطيف عبد العال" تعويض المجني عليه" ص ١٤٢ وما بعدها. الدكتور محمد مؤنس محب" التقرير السابق." الدكتور أحمد السعيد الزقرد:" البحث السابق"، الجزء الأول، ع ٣ ص ٢١، سبتمبر ١٩٩٧، ص ١٣٩ وما بعدها، الجزء الثاني، ع ٤ ص ٢١، ديسمبر ١٩٩٧، ص ١٣ وما بعدها.

٢٦٣- ففي الفترة من ٤ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٨٦، وقعت ٦ حوادث إرهابية، ذهب ضحيتها ٩ قتلى، ١٤٠ جريحا، وكان الحادث الأشد قسوة ذلك الذي وقع في شارع رين في باريس في ١٧ سبتمبر حيث ذهب ضحيته ٦ من القتلى، ٤٠ جريحا، يضاف إلى ذلك حوادث أخرى في يناير وفبراير من العام نفسه. ولقد أكدت إحصاءات جمعية مساعدة ضحايا الحوادث مقتل ١٤٥ شخصا بالإضافة إلى ١٠٠٠ جريح خلال ١٠ أعوام. وبلغ عدد الحوادث الإرهابية سنة ١٩٨٦ نحو ٣٧ حادثا، وفي عام ١٩٨٧، ٣٦ حادثا: نقلا عن الدكتور أحمد السعيد الزقرد:" البحث السابق"، ج ١ ص ١٤٢ هامش ٥، ج ٢ ص ١٣ هامش ٢٦٣، وقد أشار إلى إحصاءات صندوق التعويض الخاص بضحايا الإرهاب، والمعهد القومي لمساعدة الضحايا، والذي نشر في ARGUS ١٩٨١-٢٢٥٤٠، وتم التصديق على صحة البيانات في الإحصاء المنشور في ١٩٨٩/٦/١.

٢٦٤- أنظر: modification 30/12/1986, J.O., J.O., 9/9/1986, p. 10956
31/21/1986, p. 15890 et D. 1986, 3, p. 69. et 18/3/1987 J.O., 20/2/1987, p. 3775. وهذه النصوص هي اليوم المواد ١٢٦ Rفقرة أولى وثانية، ٢١١ من الفقرة ٢٩ إلى الفقرة ٤٤، R ٤٢٢ من الفقرة الأولى حتى الفقرة الثامنة من قانون التأمين. وفي شرح قانون ٩ سبتمبر ١٩٨٦ راجع بصفة خاصة، فضلا عما ذكر سابقا ما يلي:

J.Pardon, : "la France l'épreuve de terrorisme", R.S.C., 1994., p. 709 et s. J. Foyer, : "droit et politique dans la répression du terrorisme en France", in mélanges offerts à G. Levasseur, G.P., 1992, 409 Marguenaud, : "La qualification pénale des actes de terrorismes", R.S.C., 1990, p. 1 et s. F. Querol, : "le Financement du fonds de garantie" "R.F.D.A.", 1988, p. 106 et s. J. Pradel, : "Les infractions contre le terrorisme, nouvel exemple de l'éclatement du droit pénal" D. 1987,

chr. p. 39 et s

٢٦٥- راجع أكثر تفصيلا في بيان أحكام صندوق التعويض ما يلي:

J. Pradel, "Art. préc" P. 50 J. pardon,; "Art. préc", Loc. Cit Koering et Joulin,; "terrorisme et application de la loi dans le temps en France" R.S.C., 1987, p. 621 ets. J.F. Renucci,; "Art. Préc", p. 197 ets. TH. Renoux et A. Roux,; "responsabilité de l'Etat et droits des victimes d'actes de terrorisme" A.J.D.A., 1993, p. 75 Stéfani, Levasseur et Bouloc,; "op. cit", p. 269 ets. Y.L.Faiver,; "droit des assurances", p. 242 Le monde, 15/10/1992.

والدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "المرجع السابق"، ص ١٠٧ وما بعدها. الدكتور أحمد الزقرد: "البحث السابق"، ج ٢، ص ١٦ وما بعدها.

٢٦٦- راجع : الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "البحث السابق" ص ١٠٩، ١١٠.

٢٦٧- راجع Y.L.Faiver,; "droit des assurances...." Op. cit, p. 242.

٢٦٨- راجع تفصيلا Y.L. Faiver,; "op. cit", p. 237 ets.

٢٦٩- ولذا حكم بتطبيق قانون الصندوق علي حادث مقتل أحد المحامين الجزائريين) علي المسيلي (في باريس في ١٧/٤/١٩٨٧. انظر 7 p. 13/7/1995, Lemonde, وراجع الدكتور أحمد السعيد الزقرد: "البحث السابق" ج ٢ ص ٢٠ وما بعدها، حيث يرى أن قانون الصندوق ينطبق أيضا علي مقتل الشيخ عبد الباقي صحراري إمام ومدير مسجد Myrhe في باريس في ١١/٧/١٩٩٥، باعتباره حادثا إرهابيا وقع لأجنبي علي إقليم فرنسا. انظر

Lemonde, 8/6/1995, p. 1.

٢٧٠- ولذا حكم بتطبيق أحكام قانون الصندوق علي ضحايا الحادث الإرهابي الذي وقع في ١٩٨٨/٧/١١ علي الباخرة اليونانية وأدي إلي مقتل وإصابة ٣٤ فرنسا، كذلك رفع طلب التعويض قبل الصندوق عن واقعة احتجاز أعضاء السلك الدبلوماسي الفرنسي في العراق، أثناء حرب تحرير الكويت، وكذلك علي مقتل العديد من الفرنسيين بلجزائر في حوادث إرهابية. راجع الدكتور أحمد السعيد الزقرد: "البحث السابق" الموضع السابق، والمراجع التي أشار إليها.

٢٧١- لمزيد من التفاصيل عن عنصري العمل الإرهابي راجع:

Stéfani, Levasseur et Bouloc,; "op. cit", p. 268 B. Bouloc,; "Art. préc", p. 248 ets du même auteur,; "Le problème des repentis, la tradition

française relativement au Statut des repentis", R.S.C., 1986, p. 771 ets. J. Pradel,; "Art. préc", p. 41 ets. Denis perier Daville,; "les lois sur la Sécurité" G. p., 1987, No. 1, Janv. Fev., p. 2. J. Foyer,; "Art. préc", p. 409 ets. M. E. Cartier,; "Le terrorisme dans les nouveau Code pénal française" R.S.C., 1995, p. 225 et s. Spéc, 239. R. Koering et Joulin,; "Art. préc", p. 622 ets. R.Ottenhof,; "le droit pénal français l'épreuve du terrorisme" R.S.C., 1987, p. 607 ets. spéc, p. 611 ets.

والدكتور أحمد شوقي أبو خطوة:"المرجع السابق"ص ٥٥ وما بعدها. الدكتور محمد أبو الفتح الغنام:"المرجع السابق"ص ٢١٤ وما بعدها. والدكتور محمد عبد اللطيف:"المرجع السابق"ص ١٥٣ وما بعدها. والدكتور أحمد الزقرد:"البحث السابق"ج ١ ص ١٥١ وما بعدها.

٢٧٢- عن الإرهاب البيئي راجع J. Borricand,; "la repression du terrorisme écologique dans le nouveau code pénal" "in" problème actuels de science criminelle, univ. d'Aix Marseille" 1995, p. 29 et s.

مشار إليه لدي الدكتور محمد أبو العلا عقيدة:"الاتجاهات"..... ص ١٣٤.

٢٧٣- راجع الدكتور أحمد الزقرد: "البحث السابق"ج ٢ ص ١٩٥.

٢٧٤- راجع في ببط ذلك ياسهاب. الدكتور أحمد الزقرد:"البحث السابق"ج ٢ ، ص ٢٦ - ٤٥.

٢٧٥- وما تجدر الإشارة إليه أن الجمعية الوطنية الفرنسية كانت قد تقدمت باقتراح مسن شأنه مد نطاق التأمين إلى الأضرار الجسدية الناشئة عن الإرهاب، بحيث يسمح للأفراد الذين يتمتعون بالتأمين ضد تعدد المخاطر أن يعوضوا مباشرة وبصورة تلقائية عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الإرهاب. وبالنسبة لغير المؤمنين فيجري تعويضهم من صندوق للضمان تموله وتديره شركات التأمين. كما اقترحت لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي نظاما لمسئولية الدولة عن الأضرار الجسدية، بحيث يكون وضع المجني عليهم من الأعمال الإرهابية مقاربا ومائلا لوضع المجني عليهم من الفتنة والهياج الشعبي. لكن اللجنة المشتركة أخذت بنظام صندوق الضمان، بحيث يتم تمويله من خلال الاشتراكات الخاصة بعقود التأمين علي الأموال، نظرا للانتقادات الكثيرة التي وجهت لكلا الاقتراحين السابقين. راجع تفصيلا:

J. pradel,; "Art. préc", p. 49 rennucci,; "Art, préc", p. 201.

٢٧٦- راجع: J. pradel,; "Art. préc", loc. cit Stéfani, Levasseuret Bouloc,; "op. cit", p. 269.

٢٧٧- وقد تحقق للمشرع ما أراد، إذ قام عديد من شركات التأمين بتقديم ضمانات ضد أعمال الإرهاب في عقود التأمين: ففي أبريل كانت شركة A. P. U. للتأمين تضمن ٢ مليون شخصاً من أخطار محاولات الاعتداء، ويحصل المؤمن عليه علي مبلغ قد يصل إلي مليون فرنك فرنسي، وقد تقدمت هذه الشركة باقتراح عقد جديد لكل تاجر أورب عمل أو مدير شركة، يكفل له ولعملائه ضمان التأمين من أخطار الاعتداء. كما أن شركة G.A.N. ضمنت تعويض ضحايا الإرهاب حتي مليون فرنك، فضلاً عن تحملها مصاريف العلاج وإعانة الضحايا علي تخطي أزماتهم. كما أن شركة "نيوهامبشير" New Hampshire الأمريكية خصصت عقداً خاصاً لتعويض الضحايا المصابين في مكان الحادث أو في المنطقة المناهضة له في حدود عشرين متراً، والتزمت بتقديم مائتين وخمسين ألف فرنك فرنسي خلال "خمس عشرة يوماً من وقوع الضرر". راجع Renucci, "Art. préc", p. 199.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الشركات التأمينية في الكويت، قبلت حديثاً التأمين علي المخاطر التي يسببها الحادث الإرهابي، وذلك عن طريق بند خاص يرد في ملحق وثيقة التأمين، يلتزم المؤمن بمقتضاه تغطية الخسائر التي يمكن أن تنشأ عن أي اعتداء، ينم عن نية الإضرار الجسيم بالنظام العام أو أمن المجتمع وسلامته. راجع: مجلة القبس، ١٣/٤/١٩٩٦، جريدة السياسة ١٣/٤/١٩٩٦. وقد تم ذلك عقب الحادث الإرهابي الذي وقع علي مقر جريدة السياسة، صباح يوم الأربعاء ١٠/٤/١٩٩٦. والجدير بالذكر أن هذا النظام معمول به منذ فترة بعيدة، وبالكديد منذ ١٩٣٢- في شركة لويديز للتأمين في لندن، حيث تقوم الشركة بتحرير وثيقة تأمين، يحصل بمقتضاها المؤمن عليه فرداً كان أم مؤسسة -علي تعويض عن أية خسائر تترتب علي اختطافه أو اختطاف أحد موظفي المؤسسة أو إذا دفع فدية للإرهابيين. ولقد دخل كثير من شركات التأمين الأخرى هذا المجال تباعاً، بعد تطوير أعمالها خلال العقد الماضي، وسرعان ما أصبح هذا النوع ضرورة في كثير من أنحاء العالم. راجع: دراسة مركز المعلومات والدراسات عن "الإرهاب كيف تواجهه وتقهره" سابق الإشارة إليه، ص ٦٠ وما بعدها. ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلي أن البعض لاحظ -بحق- أن ثمة علاقة طردية بين استبعاد شركات التأمين المخاطر الناشئة عن جرائم الإرهاب وبين زيادة هذه الجرائم. فكلما زادت حوادث الإرهاب زادت شروط استبعاد الأضرار الناشئة عنها من نطاق التأمين.

راجع: Y.L. Faivre, : "op. cit", p. 547

٢٧٨- راجع أمثلة لهذا التبسيط والسرعة: الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "المرجع السابق" ص ١٣٤ وما بعدها والمراجع التي أشار إليها. والدكتور مؤنس محب: "التقرير السابق" ص ١٦، ١٧.

٢٧٩- كتطبيقه علي الحوادث التي وقعت اعتبارا من ١٩٨٤/١٢/٣١ أي قبل نفاذه، وكذلك منحه للضحايا تعويض جزئي وسريع.

٢٨٠- وما أبلغ ما جاء في تقرير "ميليز" تعبيرا عن هذه الخشية "إذا لم يكن لدي الضحايا شعور بالقدرة علي الحصول علي تعويض فعال وعلي اعتراف بالأمهم، ولم يكن أمامهم من خيار سوى الانتقام للتعزية والمواساة ليس إلا"..... والواقع أن نصوص القانون الجديد قد بددت هذه الخشية. راجع الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "المرجع السابق" عجز ص ١٣٨ ومتاهل ص ١٣٩.

٢٨١- راجع في شرح أحكام هذا القانون Legeais Raymond, : "circulation routière l'indemnisation des victimes d'accidents, commentaire de la loi du 5 juillet 1985 et des textes qui l'ont complétée, 1986", sirey, No. 226, p. 118 ets. J. Archambaud, "l'indemnisation par le FAG, notion d'implication et principe de subsidiarité" R.G.A.T., 1988, No. spécial sur la loi Bondinter, p. 103 ets. Appietto, "Fonds de grantie et la loi Bondinter, la detoriration du sort des victimes" G.P.1988-1-121. F. Chabas, "le droit des accidents de la circulation après la réforme du 5 juillet 1985", litec 1985, J.C.P. 1985, 1. 3205 Larroumet, : "l'indemnisation des victimes d'accidents de la circulation" D. 1985, chr. 237 Stéfani, Levasseur et Bouloc, "op. cit, No. 268, p. 271 ets.

٢٨٢- راجع: الدكتور محمد عبد اللطيف عبد العال: "المرجع السابق" ص ١٦٠.

٢٨٣- راجع: الدكتور محمد مؤنس محب: "التقرير السابق" ص ١٨، ١٩.

٢٨٤- وكان المشرع الفرنسي قد خرج علي هذه القاعدة من قبل أيضا بموجب المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات الجنائية، والمعدلة بالقانون رقم ٨٣ - ٦٠٨ الصادر في ١٩٨٣/٧/٨ - حيث نص علي أن الادعاء بالحق المدني أمام القضاء الجنائي، لا يحول دون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة، باتخاذ كافة الإجراءات الوقتية المتصلة بالوقائع المطروحة علي القضاء الجنائي، إذا لم يكن الالتزام محلا لزاع جدي. راجع في ذلك: B. Bouloc, : "Art. préc", p. 117 J. pradel, : "un nouveau stade dans la pratection des victimes d'infractions" D. 1983, chr., p. 241.

- ٢٨٥- راجع :الدكتور أحمد السعيد الزقرد : "البحث السابق" ج٢ ص ٤١.
- ٢٨٦- راجع Y.L. Faivre,: "le droit du dommage corporel" Dallos,1990, p. 574.
- ٢٨٧- راجع : الدكتور أحمد السعيد الزقرد: "البحث السابق" ج٢ ص ٤٥ وما بعدها، خاصة ص ٥١.
- ٢٨٨- راجع : الدكتور أحمد الزقرد: "البحث السابق" ج١ ص ٢٢٧، وما أشار إليه من مراجع.
- ٢٨٩- راجع R.S.C. "Aide aux victimes, d'actes intentionnels de violence" 1995, chr. p. 506.
- ٢٩٠- راجع : الدكتور محمد أبو الفتوح الغنام: "المرجع السابق" ص ١٩٩.
- ٢٩١- الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية" ص ١٢٨.
- ٢٩٢- راجع في ذلك F. Palazzo, "terrorisme et législation anti - terroriste en Italie," R.S.C. 1987, p. 639.
- ٢٩٣- راجع G.Casaroli,: "repartition du dommage et indemnisation publique en Italie, occasions manquées premières, experiences et perspectives legislatives" R.S.C., 1988, p. 33 ets. راجع كذلك : الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "المرجع السابق" ص ١١٢ وما بعدها.
- ٢٩٤- لقد سبق ذلك إرهاصات تمثلت فيما نص عليه القانون الملغى رقم ٣٥٤ الصادر في ٢٦ يوليو ١٩٧٥ من إنشاء صندوق لمساعدة المجني عليهم من الجريمة، تقوم علي إدراته المؤسسات العقابية. فالتدخل المالي للدولة لم يكن مباشرا، وإنما كان مقيدا بالاستقطاع القهري من دخل المحكوم عليه في السجن- وهو قليل- ومن ثم لم يتحقق الشكل الحقيقي لتعويض الضحايا، لذا تم إلغاء هذا الصندوق، وأمسى تعويض الضحايا محصورا بصورة جزئية في نطاق المساعدة والإحسان العام، بناء علي المرسوم الجمهوري رقم ٦١٦ لعام ١٩٧٧. وسبق أن قلنا مرارا أن نظام الإحسان مزوم أخلاقيا. راجع: Casaroli: "Art. préc", p. 37 et 38
- ٢٩٥- راجع Casaroli: "Art. Préc". p. 39
- ٢٩٦- نشارك في ذلك كلام الأستاذ الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "البحث السابق" ص ١١٦.

٢٩٧- ولهذا لم توقع إسبانيا علي الاتفاقية الأوربية لتعويض ضحايا جرائم العنف (١٩٨٣).

٢٩٨- أخذت هذه الدراسة بتصرف من:

J.L. Dela Cuesta, "Traitement juridique de terrorisme en Espagne" R.S.C., 1987, p. 589 ets. spéc, p. 597.

والدكتور أحمد شوقي أبو خطوة: "البحث السابق" ص ٨١١، ٩١١، والدكتور محمد أبو الفتوح الغنام: "المرجع السابق" ص ٣٩١.

٢٩٩- (V.I.H.) اختصارا ل: le virus d'immuo - déficience humaine.

٣٠٠- (AIDS) اختصارا ل: Acquired immune doficincy syndrome.

٣٠١- (SIDA) اختصارا ل: Syndrome d'immuno - deficienciae acquis.

٣٠٢- انظر جريدة الأهرام الصادرة في ١٢/١/١٩٩٣.

٣٠٣- راجع: "الإيدز صور من الوباء" منشورات منظمة الصحة العالمية، جنيف ١٩٩٤، ص ٣ وما بعدها.

٣٠٤- فيروس الإيدز ينتمي إلي عائلة الفيروسات المتراجعة، وهي أخطر الفيروسات لأنها تنخفي وتتلون، وتنقلب من وقت إلي آخر، ولا تكسر عن أنيابها إلا بعد فترة طويلة - تصل إلي ١٢ سنة - تسمى الفترة الصامتة، كما أن للفيروس قدرة كبيرة علي تغيير تركيبه الجيني، والكثير من صفاته التركيبية ما برحت مجهولة. راجع: الأستاذ محمد كمال عبد العزيز: "الانتقام بالإيدز" ابن سينا، ١٩٩١، ص ١٤، الدكتور أحمد السيد الزقرد: "تعويض ضحايا مرض الإيدز والتهاب الكبد الوبائي بسبب نقل الدم الملوث" ١٩٩٤ ص ٤، ٥.

٣٠٥- عن تكاليف المرض الباهظة راجع بصفة عامة: "الإيدز صور من الوباء" المرجع السابق ص ٦٣ وما بعدها ولما تجلر الإشارة إليه أن ما أنفق علي الضحايا في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بلغ عام ١٩٨٩ (٤,٩) مليار دولارا منها (٢,٥) مليار دولارا تكاليف العلاج" من مرض لا علاج له حتي الآن"، (١,٢) مليار دولارا للابحاث العلمية، (٦٢٠) مليون دولارا لأساليب الوقاية، وقد أعلن الرئيس "كلنتون" أيام الحملة الانتخابية عن تخصيص ميزانية إضافية للمرض - عام ١٩٩٢ - راجع:

Le monde : 10/10/1992 - Le monde diplomatique Fevrier 1993.

ولقد أسرت لي إحدى الطبيبات العاملات في برنامج مكافحة الإيدز المصري - وهي تعد رسالة دكتوراه عن الإيدز - أن تكاليف العلاج، أو بمعنى أدق الرعاية الطبية لمريض الإيدز في مصر تصل إلى سبعة آلاف جنيه شهريا 11. وكان الحديث في منتصف عام 1999. ويذكر الدكتور جميل عبد الباقي الصغير أن في مدينة نيويورك تبلغ تكاليف العلاج في المستشفى لمريض الإيدز حوالي 134 ألف دولار في السنة ، وفي إنجلترا تتراوح هذه التكاليف ما بين 10 - 20 ألف جنيه استرليني في العام ، فضلا عن إعانات البطالة والخسائر الناجمة عن التوقف عن العمل ونقص الانتاج. راجع : الدكتور جميل عبد الباقي الصغير : "المرجع السابق" ص 17

٣٠٦- للمزيد عن الأضرار راجع : الدكتور محمد عبد الظاهر حسن : "مشكلات المسؤولية المدنية في مجال عمليات نقل الدم" دار النهضة العربية 1995 ص 114 وما بعدها خاصة ص 118 وما بعدها. وراجع كذلك "الإيدز صور من الوباء" المرجع السابق ص 26 وما بعدها.

٣٠٧- تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن المرض ينتشر بسرعة رهيبه، وقبل عرض هذه الإحصاءات يجب مراعاة الآتي : أنه لا يتم الإبلاغ عن حالات الإيدز إلا بعد عدة شهور غالبا، وأن عدد الحالات يتزايد عام بعد عام بصفة طردية، وأن الأعداد الواردة في الإحصاءات تبين الحالات التي أبلغتها البلدان باختيارها، وهي لا تعكس بدقة واقع المرض علي الصعيد العالمي، حيث ترسل بعض البلدان تقاريرها بانتظام، ويقوم بعضها بالإبلاغ بين حين وآخر، في حين تأتي تقارير أخرى منقوصة جدا ، أو لا ترد أي تقارير علي الإطلاق من بعضها الآخر. ومن المحتمل وفقا للتقدير الحالي أن عدد حالات الإيدز الآن أكثر من أربعة أضعاف العدد المبلغ عنه منذ بداية الوباء، بل إن الحالات المبلغ عنها الآن لا تمثل سوى قدر ضئيل من كم هائل. راجع : الدكتور محمد حلمي وهذان : "وبائيات متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)" منشورات منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، ط 6، 1995، ص 3 وما بعدها. والواقع أنه في الدول النامية علي وجه أخص نجد أن الأجهزة البيروقراطية لا تزال تخفي المعلومات الكاملة عن مرض الإيدز، ومدي الإصابة به، ويحرص وزراء الصحة في هذه البلدان علي إصدار بيانات الشجب والتكذيب كلما نشر عن

إصابة أحد مواطنيه بالإيدز، ويؤكد انتشار المرض في الغرب وخلو بلده منه، لتمسك الشباب بالعفة والأخلاق الحميدة، فيؤدي ذلك إلى تعميم إعلامي غريب، ومن ثم نقص في المعلومات عن المرض، مع أن معرفة العدد الحقيقي للمصابين بالفيروس من المتطلبات الأساسية لوضع سياسة وطنية للوقاية والمكافحة.

أما عن آخر إحصائية صادرة عن منظمة الصحة العالمية عن الوضع العالمي للإيدز منذ بدء الوباء وحتى نهاية ١٩٩٨، فيمكن تلخيص البيانات الواردة فيها علي النحو التالي:-
عدد الذين أصيبوا بالفيروس منذ عام ١٩٨١ وحتى نهاية عام ١٩٩٨ بلغ ٤٧ مليون تقريبا علي مستوي العالم، باق منهم علي قيد الحياة ٣٣,٤ مليون، وبلغ مجموع الوفيات منذ بدء الوباء وحتى نهاية ١٩٩٨ ما يقرب من ١٣,٩ مليونا . وتوزيع المصابين الباقين علي قيد الحياة في العالم كالتالي:

٢٢,٥ مليون جنوب الصحراء الإفريقية، ٦,٧ مليون جنوب وجنوب شرق آسيا، ١,٤ مليون أمريكا اللاتينية، ٨٩٠ ألف أمريكا الشمالية، ٥٦٠ ألف شرق آسيا والمحيط الهادي، ٥٠٠ ألف أوروبا الغربية، ٣٣٠ ألف الكاريبي، ٢٧٠ ألف شرق أوروبا ووسط آسيا، ٢١٠ ألف شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ١٢ ألف استراليا ونيوزيلندا.

وفي عام ١٩٩٨ تم إصابة ٥,٨ مليون شخص جدد بزيادة قدرها ١٠ % عن العام السابق، ٩٥ % من المصابين والمرضي الجدد في الدول النامية، ٩٥ % من الوفيات في الدول النامية أيضا ، بلغ مجموع الوفيات في عام ١٩٩٨ (٢,٥) مليون مصاب . والمصابون الجدد في عام ١٩٩٨ (٥,٨ مليون) توزيعهم كالتالي:- ٤,٠ مليون جنوب الصحراء الإفريقية، ١,٢ مليون جنوب وجنوب شرق آسيا، ٢٠٠ ألف شرق آسيا والمحيط الهادي، ١٦٠ ألف أمريكا اللاتينية، ٨٠ ألف شرق أوروبا ووسط آسيا، ٤٥ ألف الكاريبي، ٤٤ ألف أمريكا الشمالية، ٣٠ ألف أوروبا الغربية، ١٩ ألف شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ٦٠٠ مصاب في استراليا ونيوزيلندا.

ويلاحظ أن جنوب الصحراء الأفريقية يعيش فيها ١٠ % فقط من سكان العالم، ومع ذلك هناك ٣٤ مليون إصابة في المنطقة منذ بدء الوباء (من مجموع ٤٧ مليون إصابة في العالم)، ١١,٥ مليون حالة وفاة ٢٥ % منهم من الأطفال، ٢ مليون حالة وفاة لعام ١٩٩٨ وحده.

من مجموع ٢,٥ مليون حالة وفاة في العالم لعام ١٩٩٨، أي بمعدل ٥٥٠٠ حالة وفاة يوميا في منطقة جنوب صحراء إفريقيا، ٢٢,٥ مليون مصاب ومريض علي قيد الحياة من مجموع ٣٣,٤ مليون علي مستوي العالم.

UNAIDS - (joint united Nations programme on HIV/ AIDS: "Estimated number of persons living with HIV/AIDS by region, end 1998.

وطبقا لآخر احصائية صادرة عن منظمة الصحة العالمية في يناير ٢٠٠١ فإن : جميع من اصابوا منذ بدء الوباء حتي ١٢/٣١/٢٠٠٠ حوالي ٥٧,٩ مليون ، باقي منهم علي قيد الحياة ٣٦,١ مليون ، وفيات منذ بدء الوباء ٢١,٨ مليون ، مصابون لعام ٢٠٠٠ (٥,٣ مليون)، وفيات لعام ٢٠٠٠ (٣ مليون . ملحوظة : سنذكر المنطقة وبجانبها ثلاثة أرقام بين الرقم الأول عدد المصابين والمرضي علي قيد الحياة منذ بدء الوباء) والمصاب هو الحامل للفيروس دون أن تظهر عليه علامات المرض (والرقم الثاني بين المصابين المحدد لعام ٢٠٠٠ فقط، أما الرقم الثالث فيبين عدد الوفيات لسنة ٢٠٠٠ أيضا فقط، وذلك علي النحو التالي : جنوب الصحراء الافريقية (٢٥,٣ مليون / ٣,٨ مليون / ٢,٤ مليون)، جنوب وجنوب شرق آسيا (٥,٨ مليون / ٧٨٠ ألف / ٤٧٠ ألف) أمريكا اللاتينية (١,٤ مليون / ١٥٠ ألف / ٥٠ ألف) شرق أوروبا ووسط آسيا (٧٠٠ ألف / ٢٥٠ ألف / ١٤ ألف) شرق آسيا والمحيط الهادي (٦٤٠ ألف / ١٣٠ ألف / ٢٥ ألف) غرب أوروبا (٥٤٠ ألف / ٣٠ ألف / ٧ آلاف) شمال أفريقيا والشرق الأوسط (٤٠٠ ألف / ٨٠ ألف / ٢٤ ألف (منطقة الكاريبي (٣٩٠ ألف / ٦٠ ألف / ٣٢ ألف) استراليا ونيوزيلندا (١٥ ألف / ٥٠٠ / ٢٥٠) أمريكا الشمالية (٩٢٠ ألف / ٤٥ ألف / ٢٠ ألف) .

ولقد ذكرت جريدة الأهرام الصادرة في ٢٣/٢/٢٠٠١ في ص ٤ أن كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة أصدر تقريرا في ٢٢/٢/٢٠٠١ حول إنتشار مرض الإيدز في العالم أكد فيه وجود أكثر من ٣٦ مليون مصاب يعيشون فعلا علي قيد الحياة من بينهم ٣٤ مليونا في الدول النامية وعلي رأسها الدول الأفريقية التي يوجد بها أكثر من ٢٥ مليونا من المرضى. وفي فرنسا كانت الإصابة في ١٩٨٣ تمثل ٩٤ مصابا ، ارتفعت في ١٩٨٤ إلي ٢٢١ وبلغت في ١٩٨٥ ٤٦٦ ، ووصلت في ١٩٨٦ إلي ١٠٥٠ وفي عام ١٩٩٢ بلغ العدد ٢٢,٩٣٩ توفي منهم ١٢,١٨٨ شخص بينما تؤكد المصادر المحايدة أن العدد الحقيقي هو ٣٠ ألف

مريض توفي منهم فعلا حتى نهاية ١٩٩٢ بنسبة ٦٠%. راجع بالتفصيل: صحيفة Le Monde الصادرة في ١٣/٢/١٩٨٧، ١-٣/٣/١٩٨٧، ١-٧/٤/١٩٨٧، ٧-، والطبعة الدبلوماسية الصادرة في فبراير ١٩٩٣..

وفي مصر وهي تقع في منطقة تسمى بحزام الإيدز، كانت حالات الإصابة بالإيدز - المعلن عنها عام ١٩٨٧ (٥) حالات فقط: أربعة من المصريين وأجنبي واحد، بلغ العدد في عام ١٩٩٠ حوالي ٦٨ شخصا ظهرت عليهم فعلا علامات المرض، وبلغ العدد حتى يونيو ١٩٩٢ (٨٠) إصابة توفي منهم ٣١ شخصا، كما يوجد ١٣٥ مصابا حاملا للفيروس ولم تظهر عليه أعراض المرض، توفي منهم ٥٨ مريضا. وفي عام ١٩٩٣ ارتفع العدد إلى ٣١٣ ضحية، توفي منهم فعلا ١٥٠، فضلا عن ١٢٠ من الأجانب تمت إعادتهم إلى أوطانهم. راجع: مجلة طبيك الخاص، العدد ٢٨٦، أكتوبر ١٩٩٢، ٢٠-، جريدة الجمهورية ١٩٩٢/٩/٣، ١-، مجلة المصور الأسبوعية العدد ٣٦١٤، ١٤/١/١٩٩٤، ١٦-.

وعلي افتراض صحة هذه الأرقام فلنأخذ أن عدد الضحايا يتضاعف كل ٣ أعوام حوالي ٥ مرات. ومعنى ذلك أن عدد الضحايا عام ١٩٩٦ بلغ تقريبا ١٥٠٠ شخص، وفي عام ١٩٩٩ يكون العدد ٧٥٠٠ مريض، ويكون العدد في عام ٢٠٠٢ يكون العدد ٣٧٥٠٠. راجع مجلة روزاليوسف العدد ٣٤٣٩ الصادرة في ٩/٥/١٩٩٤، ١٨-.

ولعل أبلغ دليل على الانتشار السريع للإيدز المسح الذي أجري في ميانمار بين المرضى بأمراض تنقل بالاتصال الجنسي، حيث حدث ارتفاع حاد في انتشار العدوي بفيروس الإيدز، إذ ارتفعت المعدلات من نحو صفر في عام ١٩٨٩ إلى ٨% تقريبا بحلول ١٩٩١. وبين هذا الارتفاع كيف يمكن أن يكون انتشار الفيروس متفجرا متى أصبح له موطن قدم بين السكان. راجع: "الإيدز صور من الوباء" المرجع السابق، ص ٢٢.

٣٠٨- من الجدير بالذكر أن مرض الإيدز كان للفقهاء الجنائي فيه صولة سواء نجمت العدوي

عن جريمة عمدية أو غير عمدية، راجع: D. S. Hilaire: "sang contaminé, et qualification pénale" G.P. 18/9/1992 du même auteur: "la Mort" la grande absente de la décision rendue dans l'affaire du sang contaminé par le T. Corr. paris", G.P. 9/3/1993 prothais: "dialogie de pénalistes sur le SIDA" D. 1988, chr. p. 25. du même auteur: "Sida et empoisonnement" D.1982,chr.p.107 ets, D.1988, chr.p.25 ets. du même auteur: "Plaidoyer sur le maintien de l'incrimination spéciale de l'empoisonnement" D.H., 28 avril 1982,chr.P.107 et s M. Danti- Juan:

"les responsabilites pénales nées de la dissémination transfusionnelle du SIDA" R.D.P.C. 1992, p. 1102 du même auteur: "quelques reffexions en droit pénal français sur les problemes posés par la SIDA" R.D.P.C. 1988, p. 631 B. Bouloc et J. Gwgue: "Le droit pénal et le Sida" la revue du praticien, Médecine générale, T. 5, No. 124 du 28/1/1991, p. 247. Christian Byk: "le sida (Mesure de santé publique et protection des droits individuels" J.C.P., 11/21/1991.

وراجع كذلك: الدكتور فتوح الشاذلي: "دور القانون في الوقاية من مرض الإيدز" تقرير مقدم إلى مؤتمر الجمعية المصرية للطب والقانون المعقد في الإسكندرية في ١٩/٤/١٩٩٤، الدكتور جميل عبد الباقي الصغير: "القانون الجنائي والإيدز" دار النهضة العربية ١٩٩٥.

٣٠٩- حدث في فرنسا أن توفي ١٢٠٠ شخص من مرضي سيولة الدم نتيجة نقل الدم الملوث بالإيدز إليهم، لأن المستشفى لم يتم بتسخين الدم، انظر: جريدة الأهرام ١٩٩٢/٨/٣ ص ٤١، وجريدة أخبار الحوادث ١٩٩٢/٧/٩ ص ٣١. Le monde 29/12/1991, Le monde 6/11/1991.

وفي مصر تسبب إهمال مركز للفيل الكلوي في محافظة الغربية والذي كان يجري عملية للفيل الكلوي لأحد المرضى، دون أن يتأكد من عدم إصابته بالمرض، في نقل العدوي إلى ثلاثين شخصا "المصور العدد ٣٦١٤، ١٩٩٤/١/١٤. كما أن النيابة العامة تحقق الآن في نهاية عام ١٩٩٨ في قضية تشغل الرأي العام المصري وهي إصابة بعض الأفراد بمرض الإيدز عقب نقل دم ملوث إليهم. عن نقل الدم الملوث وما يثيره من مشاكل راجع بصفة عامة:

M. Lecas: "Transfusion sanguine et SIDA, en 1985 - rapport de l'inspection général des affaires Sociales M. Massenet: "la transmission administrative du SIDA C. Mouly: "la vente de sang Contaminé par le SIDA, est une décision administrative normale". G.P. 27/9/1992.

وقد أشار للمرجعين السابقين. وراجع كذلك الدكتور محمد عبد الظاهر حسين" المرجع السابق."

٣١٠- راجع. G.P. 1989 - 2-752 Rennes: 23/10/1990 G.P. paris: 7/7/1989, G. P. 1991 - 1 - 233 T.G.I. Bobigny: 19/12/1990, G.P. 27/9/1992. P. 9 T.G.I. Bordeaux: 17/2/1992, Rep. civ. et assur. 1992 - No. 198 T.G.I. Bordeaux: 24/4/1992 - ibid - 1992, No. 177.

وراجع كذلك حكم محكمة Toulouse المنشور في le monde 30/11/1991, p. 12.

٣١١- راجع في عرض ذلك بالتفصيل Berra. D.: "responsabilité, indemnisation des dommages et sida", dans sida - le defi. soc. Act. rech. soc. No. 3/4

oct. Nov. 1989, p. 127 - 141. Vans - Weevelt: "le sida et le droit: une etude de droit de la responsabilité et le droit des assurances" Bruxuelles, 1990,

وهي دراسة في القانون البلجيكي. مشار إليه في الدكتور أحمد السعيد الزقرد: "البحث السابق" ص ٩.

٣١٢-راجع Y.L. Faivre: "l'indemnisation des victimes post - trans fusionnelle du sida, hier, aujourd'hui et demain" R.T.D. civ. 1993, p. 1 ets. والدكتور عبد الرشيد مأمون: "التأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي". دار النهضة العربية ١٩٨٦ ص ٥٤ وما بعدها.

٣١٣- J.O., 4/1/1992, p. 178 R.G.A.T., 1992, p. 210 - 212.

٣١٤- وثمة محاولة تمت في عام ١٩٨٩ لإبراز روح التضامن الوطني وذلك عن طريق إنشاء صندوقين أحدهما عام والآخر خاص هدفهما تعويض المصابين بالأمراض المعدية راجع

M.Demeester, "Contamination par transfusion du virus du sida, D.S. 1992, chro, p. 189 ets. spéc. p. 192.

٣١٥- عن صندوق تعويض ضحايا مرض الإيدز بسبب نقل الدم الملوث راجع بصفة عامة:

Y. L. Faivre, "Art. préc", p. 1 ets. du même auteur, "principes d'indemnisation des victime post - transfuionnelles du sida", D. 1993, chro. p. 67 ets. p. L'Epée, "problems medicaux, légaux soulevés par la sida", G.P. 1991 des 13 - 14 - 15/10/1991 H. Margeat, "seropositivité, sida, et jurisprudence", G.P. 13 - 15/10/1991 F. Ocqueteau, "Figures de responsabilités juridiques en rapport au Sida", in Rev. Acte juin 1990 No. 71 et 72 J. M. pontier, "Side, de la responsabilités a la garantie sociale" R.F.D.A., 1992, p. 533 ets. Morançais Demester, "Art. prés", P. 189 ets. du meme auteur : "L'indemnisation des victimes contaminées par le virus du sida(L.NO.91-1406 du 31/12/1991) A.L.D., 1992, p. 35 et s.

والدكتور أحمد السعيد الزقرد: "المرجع السابق" ص ٩٩ وما بعدها، والدكتور محمد عبد

الظاهر حسين: "المرجع السابق" ص ١٧٢ وما بعدها والدكتور أبو الوفا محمد أبو

الوفا: "الرسالة السابقة" ص ٢٦٤ - ٢٦٥ وما بعدها.

٣١٦- أول رئيس للصندوق هو الأستاذ Jouhouo وكان يشغل حينذاك رئيس الدائرة الأولى لمحكمة النقض.

٣١٧- Art 6 - de Decret No. 92 - 183 du 26 - 2 - 1992, relatif au fonds d'indeminisation institue par l'article 47.

٣١٨- راجع Y.L. Faivre, "l'indemnisation...." Art. préc, p. 77.

والدكتور أحمد السعيد الزقرد : "المرجع السابق" صـ ١٠٢ وما بعدها، والدكتور محمد عبد
الظاهر: "المرجع السابق" صـ ١٧٤ وما بعدها.

٣١٩- فقرينة العدوي ثبت تلقائيا بالنسبة لحاملي الفيروس الذين نقل إليهم مشتقات دم
غير معالجة حراريا قبل أكتوبر ١٩٨٥ راجع Y. Lambert Faivre, "De la poursuite
la contribution quelques arcanes de la causalité" D. S. 1992, chr.
P. 311.

٣٢٠- فقد رفضت لجنة التعويضات طلبا مقدما إليها من مريض عن واقعة نقل تمت في عام
١٩٧١. حكم محكمة استئناف باريس ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢ مشار إليه لدى الدكتور أحمد
الزقرد: "المرجع السابق" صـ ١٠٤.

٣٢١- راجع : الدكتور أحمد السعيد الزقرد: "البحث السابق" صـ ١٠٧. الدكتور محمد
عبد الظاهر حسين: "البحث السابق" صـ ١٧٦.

٣٢٢- راجع تفصيلا عن تعريف المرض وتصنيف مرضي الإيدز : الدكتور أحمد
الزقرد: "المرجع السابق" صـ ١٥-٢٣.

٣٢٣- ولقد أصدرت محكمة استئناف باريس أحكاما كثيرة جدا في فترة وجيزة تؤكد
ذلك راجع في هذه الأحكام والتعليق عليها Brigitte - Gizardin, "UnAn de
jurisprudence de la cour d'appel de paris" G.P. Vend. 26, samd. 28
November 1993, Doct., p. 3 ets.
Cass. Civ. 20 /juillet 1993, D. S. 1993 - 526 not. Y. Chartier.

٣٢٤- راجع في التعليق على ذلك Y.L.-Faivre, "l'indemnisation...." Art. préc, p. 19

٣٢٥- انظر في هذه النتيجة الأحكام المشار إليها لدى الدكتور أحمد الزقرد: "المرجع السابق"
صـ ١٠٨ هامش ١٦٠.

٣٢٦- راجع بتفصيل أكثر: الدكتور أحمد الزقرد: "البحث السابق" صـ ١٠٩، الدكتور
محمد عبد الظاهر: "المرجع السابق" صـ ١٧٩.

٣٢٧- راجع Y. Lambert Faivre, "l'indemnisation...." Art. préc, p. 22.

٣٢٨- راجع Art. lde decret No. 92 - 759 du 31/7/1992, D. 1992, LEG. P. 473.

٣٢٩- راجع الدكتور محمد عبد الظاهر حسين: "البحث السابق" ص- ١٨٠ وما بعدها خاصة ص- ١٨٢، ١٨٣.

٣٣٠- إن الواقع العملي يؤكد أن الدعوي المرفوعة علي المذكورين بالمتن أعلاه جميعا ، ستكون بلا أساس بالنسبة لبعضهم، لذا فإن من مصلحة الصندوق أن يرفع دعواه علي مسئول واحد فقط، ليصدر الحكم في مواجهته، ويحصل منه علي ما دفعه للضحية، ولمن رفعت عليه الدعوي حينئذ أن يدخل الباقي أو يرجع عليهم بما دفعه للصندوق. وهذا المسئول يكون - في الغالب - مركز حفظ ونقل الدم، لأنه الملتزم بتحليل وفحص الدم المطلوب نقله، للتأكد من خلوه من الأمراض، ومن مطابقة فصيلة الدم المنقول مع فصيلة دم الشخص المنقول إليه. راجع:

Y.L Faivre,: "de la poursuite... Art. préc" p. 311.

Tr. Corr. paris, 23/10/1992, G.p., 7/3/1993.

٣٣١- راجع

وانظر ما جاء في جريدة الاهرام الصادرة في ١٩٩٤/٩/٢٨ عن هذه الدعوي.

٣٣٢، ٣٣٣- راجع: جريم-ي بن تميم: "أصول الشرائع" ترجمة الأستاذ أحمد فتحي زغللول، ط ١، المطبعة الأميرية - ١٣٠٩ هـ. ج ١ ص- ٢٢٦، ٣٣٤ علي الترتيب.

٣٣٤- راجع Raffaele Garofalo, "La Criminologie" paris, 1905 Vol. 2, p. 422.

٣٣٥- راجع Enrico Ferri : "L a sociologie criminelle" Trad française par Leon Terrier, paris, 1905, p. 571, 572.

٣٣٦- راجع في التعليق علي ذلك: الدكتور محمود سلام زناني: "قانون حمورابي" ص- ١٤. وول ديوارنت " قصة الحضارة " المجلد الأول - الجزء الثاني، ص- ٢١٠.

٣٣٧- راجع تفصيلا: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية" ص- ١١٧ وما بعدها، والمراجع التي أشار إليها من كتب التراث.

٣٣٨- عن التأمين وتعويض ضحايا الجريمة راجع: الدكتور محمود مصطفى: "حقوق المجني عليه في القانون المقارن" ص- ٦٥ وما بعدها. الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "تعويض الدولة للمضروور من الجريمة" ص- ١٢٤ وما بعدها الدكتور إبراهيم الدسوقي أبو الليل: "الملتزم بتعويض الضرر الناجم عن حوادث السيارات" الكويت، منشورات ذات السلاسل ط ١،

١٩٨٥، ص ٢١٥ وما بعدها الدكتور عادل محمد الفقي: "الرسالة السابقة" ص ٢٥٥ وما بعدها. الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا: "الرسالة السابقة" ص ٢٣٢ وما بعدها. والمراجع الأجنبية المشار إليها لدي كل منهم.

٢٣٩- من هذا الاتجاه راجع A. Ferri : op. cit, p. 572 J. Verin : "Une politique criminelle fondée sur la victimologie et sur l'intérêt des victimes" R.S.C. 1981, No. 4, p. 902 et 903 Mohamed Ali Hassan: "L'amende pénale dans les droit modernes et spécialement dans le code pénal suisse" thèse, paris, 1954 L.G.D.J., p. 231 P. Logoz : "Commentaire du code pénal suisse", paris, 1939, p. 257 R. Garofalo: op. cit, p. 422 Stooss: "Exposé des motifs de l'avant projet de code pénal suis" trad. française par Galltier Bale , Geneve, 1893, p. 59.

والدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية" ص ١٣٤، ١٣٥ وعكس ذلك:

François Clerc : "De la réparation du préjudice causé la victime par l'infraction en droit pénal Suisse" Revue pénale suisse, 1942, tome. 56, p. 15

(٣٤١، ٣٤٠) - راجع الدكتور سمير الجزوري : "الغرامة الجنائية" المرجع السابق ص ٥٣٨، ٥٣٩.

٣٤٢- والثلث الثاني لتعويض من يحكم ببراءة من المتهمين، والثلث الأخير كمساعدات لمجلس رعاية المسجونين المفرج عنهم" راجع Ferri : "rapport sur le projet praliminaire du code pénal italien" traduction française par Grimaud, Rome 1921, livre 1, p. 323.

مشار إليه لدي الدكتور سمير الجزوري والجدير بالذكر أن قانون العقوبات الإيطالي لسنة ١٩٣٠ نص علي إنشاء صندوق للغرامات التي تحصل كجزاءات مالية إجرائية، كالغرامة التي يحكم بها في حالة التخلف عن الشهادة، والغرامة التي يحكم بها في حالة رفض طلب رد القضية. ولم ينص القانون علي تخصيص حصة الصندوق لتعويض ضحايا الجريمة، وإنما لتمويل مجلس رعاية السجناء المفرج عنهم، ولمساعدة أسر المسجونين، ولمصاريف نشر الأحكام القضائية التي نص قانون الإجراءات الجنائية علي نشرها علي نفقة صندوق الغرامات (م ١٤٩ ع. إيطالي، م ٥٧٠ أ. ج إيطالي ملغي) ولمزيد من التفاصيل راجع: الدكتور سمير الجزوري "المرجع السابق" ص ٥٤٨ وما بعدها.

٣٤٣- أما (٢٥%) الباقية فإنها تؤول للدولة عوضا لها عن المصاريف القضائية غير المحصلة.

Mohamed Ali Hassan: "thèse cit, p. 235.

٣٤٤- راجع

٣٤٥- راجع Martin : "livre blanc sur l'indeminsation, p. 87.

والدكتور عادل الفقي: "الرسالة السابقة" ص-٣٦٠.

٣٤٦- راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية" ص-١٣٥، ١٣٦.

٣٤٧- راجع، rapport du Comité européen pour les problèmes criminels, strasbourg, 1978, p. 18.

٣٤٨- راجع. D. Hauteville: "Le nouveau droit des victimes," op. cit., p. 457 Stock : "Indemnisation des victimes d'actes de violence par l'etat en republique federale allmand" op. cit, p. 372.

٣٤٩- راجع Hastings : "Politique et pratique canadienne" Art. préc" p. 354 et 355.

٣٥٠- راجع الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية" البحث السابق، ص-١٣٦.

٣٥١- راجع: الدكتور محمد ابو العلا عقيدة: "تعويض الدولة للمضرور من الجريمة" ص-١٤٨..

٣٥٢- راجع I. Wallir: "Les victimes d'actes criminels: besoins et services, Canda - Etats Unis" Dev. Soc., 1981Vol. 5, No. 3, p. 268.

٣٥٣- لمزيد من التفاصيل راجع: اللواء الدكتور محمد نيازي حتاته: "اقتراحات لتيسير حصول المجني عليهم علي التعويض" المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي" ص-٥٥٩ وما بعدها خاصة ص-٥٦٧ وما بعدها.

٣٥٤- راجع بالتفصيل : الدكتور محمد سامي البراوي : "استجواب المتهم" رسالة دكتوراة جامعة القاهرة، ١٩٦٧ دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ٤٠٩ وما بعدها. والدكتور سامي صادق الملا : "اعتراف المتهم" رسالة دكتوراة جامعة القاهرة، ١٩٦٨ ص-٨٩ وما بعدها والدكتور عدلي خليل : "اعتراف المتهم" رسالة دكتوراه، دار الكتب القانونية، ١٩٩٦ ص ٦٥ وما بعدها والدكتور عمر الفاروق الحسيني: "تعذيب المتهم لحمله علي الاعتراف" المرجع السابق ص ٩٧ وما بعدها خاصة ص ١٤٤ وما بعدها.

٣٥٥- مجموعة حقوق الانسان ج-٢ ص-٢٦٧.

٣٥٦- راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية" ص-١٢٩.

٣٥٧- لمزيد من التفاصيل عن جرائم التعذيب راجع: الدكتور محمد محيي الدين عوض "حقوق الانسان في الاجراءات الجنائية" ١٩٨٩ ص ٧١ وما بعدها ص ١٨١ وما بعدها وله أيضا: "المتهم كضحية للجريمة وإساءة استعمال السلطة" ندوة أكاديمية الشرطة ص ٢٩ وما بعدها، الدكتور عمر الفاروق الحسيني "تعذيب المتهم لحمله علي الاعتراف"، الدكتور الشافعي محمد بشير "التعذيب في المعتقلات والسجون، ووسائل مقاومته" في مجموعة حقوق الانسان للدكتور شريف بسيوني وآخرين" سابق الإشارة إليها المجلد الثاني، ص ٢٧٩ وما بعدها. الأستاذ محمد عبد العزيز "حقوق الإنسان ومعايير وقواعد الأمم المتحدة في العدالة الجنائية" مذكور بالمرجع السابق ص ٢٥٦ وما بعدها. ويمكن الرجوع إلى المجلد الثاني من المجموع - بصفة عامة ففيه دراسات كثيرة مفيدة في هذا الشأن. الدكتور قدري عبد الفتاح الشهاوي: "جرائم السلطة الشرطة" سابق الإشارة إليه ص ١٨ وما بعدها الدكتور عبد العظيم مرسي وزير: "الجوانب الإجرائية لجرائم الموظفين والقائمين بأعباء السلطة العامة" ١٩٨٧، ص ٤٣٣ وما بعدها. الدكتور اللواء نيازي حتاتة "التزام الدولة في مصر بتعويض المجني عليه" "تقرير مقدم لندوة أكاديمية الشرطة، ١٩٨٩، ص ١١. الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية" ص ١٣٤ وما بعدها وله أيضا "الحماية الجنائية لضحايا الجريمة وضحايا إساءة استعمال السلطة في التشريع المصري" التقرير السابق ص ٧.

٣٥٨- راجع تفصيلا: الدكتور سامي صادق الملا "اعتراف المتهم" رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٨ ص ١٤٥ وما بعدها.

٣٥٩- من تلك المواثيق والعهود الدولية والإقليمية المناهضة للتعذيب نذكر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ (م ٥)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ (م ٧) واتفاقية إبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لسنة ١٩٥٦ (م ٥)، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ وإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة لعام ١٩٧٥ (يحتوي الإعلان علي اثني عشرة مادة تتضمن أحكاما حول تعريف التعذيب وأشكاله واعتبار جميع أنواع التعذيب جرائم بموجب القانون الجنائي لكل

دولة، وأكدت المادة ١١ منه على أهمية إنصاف وتعويض المجني عليه في جرائم التعذيب) والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام ١٩٧٧ المواد ٢٧ وما بعدها، مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لعام ١٩٧٩ (م٥)، مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين، لا سيما الأطباء، في حماية المسجونين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية لعام ١٩٨٢ (م٢)، اتفاقية جنيف لمنع التعذيب لعام ١٩٧٦، اتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٥. والمادة ١/٤ من مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٨٥، مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي لعام ١٩٨٦ (م٢/٣).

٣٦٠- ومع ذلك نجد قلة من التشريعات العربية تجرم التعذيب من ذلك نذكر: م (٤٠١) من قانون العقوبات اللبناني، (م٦٢١) من قانون العقوبات المصري، المادتان (٤٢، ٥٧) من الدستور المصري.

٣٦١- من أحكام القضاء المصري في هذا الصدد نذكر، نقض ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ رقم ١٧١ ص ٨٥٣، ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ رقم ٨٧ ص ٤٥٧، ١٩٨٠/٥/٢٩ س ٣١ رقم ١٨٤ ص ٦٩٢، ١٩٨٠/١١/١٣ س ٣١ رقم ١٩٠ ص ٩٧٩ وكلها في مجموعة أحكام محكمة النقض. وراجع أيضا الحكم الرائد الذي أصدره المستشار الشجاع محمود هريدي، محكمة جنوب القاهرة الدائرة ٦ مدني كلي في ٣٠ مارس ١٩٧٥ منشور في كتاب له بعنوان "سلطة لا تسلط" وفي كتاب المستشار الدكتور علي جريشه، حرمات لا حقوق "منشورات دار الاعتماد.

٣٦٢- انظر فضلا عما سبق الدكتور إبراهيم العناني: "الإجراءات القانونية الدولية لحماية ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة" تقرير إلى الندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة، أكاديمية الشرطة، ج ١.

٣٦٣- عن مدي مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية راجع بصفة خاصة: الدكتور محمود مصطفى: "مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية" رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٣٨، الدكتور رمزي طه الشاعر: "مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية" المرجع السابق، الدكتور وجدي راغب: "النظرية العامة للعمل القضائي" رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ١٩٦٧، طبعة ١٩٧٤، الدكتور القطب محمد طلبة: "العمل القضائي والجهات

الإدارية ذات الاختصاص القضائي "رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٦٤ وذلك فضلا عن المراجع العامة في مسئولية الدولة بصفة عامة أو لفق قضاء التعويض. وراجع في الفقه

الفرنسي P. Ardant : "La responsabilité de l'Etat du fait de la fonction juridictionnelle" paris L.G.D.J. 1956 Auby : "La responsabilité de l'Etat en matière de justice judiciaire" A.J. D.A., 1973.

٣٦٤- وبحضرنا في هذا المقام قول الشاعر:

ظلمات من المظالم أودت بضياء الحياة بعد الحياة

يشتكي الشعب والقضاة خصوم فلم-ن يشتكي خصام القضاة؟

٣٦٥- نشارك بهذه الدعوة أستاذنا الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية"

ص ١٤٠.

٣٦٦- عن تعويض ضحايا الأخطاء القضائية راجع : الدكتور محمود مصطفى "التوقيف

المؤقت" تقرير قدم إلى الندوة العربية لحماية حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في

العالم العربي، المرجع السابق "ص ٣٧٦ وما بعدها خاصة ص ٣٨٩. لواء دكتور محمد

نيازي حناته: "التزام الدولة في مصر بتعويض المجني عليهم" تقرير قدم إلى الندوة الدولية لحماية

حقوق ضحايا الجريمة، أكاديمية الشرطة ١٩٨٩، ص ٤ وما بعدها. الدكتور محمد نور

شحاته: "التعويض عن الأخطاء القضائية" ندوة أكاديمية الشرطة المذكورة بعاليه، ص ٣.

٣٦٧- انظر : الدكتور محمد نور شحاته: "التقرير السابق ذات الموضوع."

٣٦٨- انظر الدكتور محمود مصطفى: "التقرير السابق ذات الموضوع."

٣٦٩- انظر الدكتور نيازي حناته: "التقرير السابق ذات الموضوع."

٣٧٠- عن تعويض ضحايا الحبس الاحتياطي الخاطئ راجع، فضلا عما ذكر سابقا ما يلي:

الدكتور سمير الجبروري: "الحق في التعويض عن الحبس الاحتياطي" بحث مقدم إلى

ندوة: "الآفاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية" المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،

القاهرة، ١٩٧١ ص ٩٢ وما بعدها، الدكتور طارق عبد الوهاب سليم: "تعويض ضحايا

الحبس الاحتياطي" بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة، أكاديمية

الشرطة، الجزء الثاني من أعمال الندوة. الدكتور غنام محمد غنام "المضور من الحبس

الاحتياطي التعسفي وحقه في التعويض "مجلة إدارة قضايا الحكومة، ع ٢ س ٣٠، إبريل يونيو ١٩٨٦، ص ٩٣ وما بعدها.

Charles Bryon : "Des dispositions de la loi du 17/ juillet 1970 tendant accorder une indemnisation en cas de non - lieu ou d'acquitement en raison de la detention provisoire subie" R.S.C., 1971, p. 577 ets. Evelyn pisier Kouchner: "La responsabilité de l'Etat raison d'une détention provisoire et la loi du 17 juill. 1970" A.J.D.A., 1971, p. 571 ets. G. Azibert: A La commission nationale d'indemnisation en matiere de detention provisoire" R.S.C., 1985, p. 517 et s. J. Leauté: "Pour une responsabilité de la puissance publique en cas de détention préventive abusive" D. 1966. Chr. P. 61 ets. Touffait : "Des principes applicables l'allocation de l'indemnité réclamée raison d'une détention provisoire" D. 1971, chr. 189. Ets. Touffit et Averseng: "Détention provisoire et responsabilité de l'Etat" D. 1974, chr. 261 ets.

٣٧١- حيث تبين أرقام بعض الإحصاءات مدي الإسراف في استخدام الحبس الاحتياطي، وعدد الضحايا الذين يقضي ببراءتهم، مما يقتضي تعويضهم. راجع بصفة خاصة: الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي: "الحبس الاحتياطي: دراسة إحصائية وبحث ميداني" "المجلة الجنائية القومية العدد الثالث، ص ٣٧٨ وما بعدها. والدكتور سمير الجزوري: "المقال السابق" ص ٩٣ وما بعدها. وراجع أيضا:

A. Fettweis: "Ya - T- il lieu d'indemniser l'inculpe renvoye des poursuites apres avoir subi une détention préventive?". R.I.D.P., 1953, p. 156. ets.

٣٧٢- أشرنا إلي وثائق هذه المؤتمرات ، ومطبوعاتها في مناسبات سابقة، فيمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بهذه التوصية.

هذا الكتاب

تلتزم الدولة بصفة رئيسة ببذل أقصى ما في وسعها لتحيلولة دون وقوع الجرائم وإنهاب بعض الأفراد ضحايا لهذه الجرائم، فإذا وقعت الجريمة كان على الدولة واجب العان على معرفة الجاني ومحاكمته وإلزامه بتعويض ضحيته، فإذا عجزت الدولة عن معرفة الجاني أو ثبت بعد معرفته أنه معسر، فيجب على الدولة تعويض ضحية الجريمة من منطلق وظيفتها الاجتماعية في مساعدة وتقديم يد العون للمحتاجين .

وفي هذا الكتاب تناول المؤلف بالتحليل والتأصيل مختلف صور حماية الدولة لحسرق ضحايا الجريمة في التشريعين المصري والمقارن ، بأسلوب عربي بليغ وبمعالجات أبدى فيها رأيه بوضوح ، ووصل إلى نتائج موفقة كثيرا ، من خلال عرض أمين لمختلف وجهات النظر للمسألة الواحدة، واستعان في إعداد هذا الكتاب بعدد ضخم جدا من المراجع العربية والفرنسية والإنجليزية من أقدمها إلى أحدثها . ويعتبر هذا الكتاب دراسة عصرية رائدة في علم المجني عليه في الوطن العربي

والله ولي التوفيق ،،،

الناشر

عبد الحي أحمد فؤاد

صدر أيضا للناسر

د. أحمد عبد الطيف الفكي	القضاء الجنائي وحقوق ضحايا الجريمة	د. أحمد عبد الطيف الفكي	وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة
د. أحمد عبد الطيف الفكي	الجمهور وحقوق ضحايا الجريمة	عبد الطيف الفكي	الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة
د. أحمد عبد الطيف الفكي	أجهزة العدالة الجنائية وحقوق الأحداث ضحايا الجريمة	د. أحمد عبد الطيف الفكي	النيابة العامة وحقوق ضحايا الجريمة
د. محمد ناصر بوخرقة	محاضرات في القانون الدولي العام	د. أحمد عبد الطيف الفكي	الجنائي والممسي عليه وحقوق ضحايا الجريمة
	الجديد في أوجه الطعن على التقارير	د. محمد ناصر بوخرقة	خرق المعاهدات الثنائية

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة - القاهرة

تليفون 2944119 فاكس : 944094

I.S.B.N :977-358-002-4

Bibliotheca Alexandrina



0351159

